

Distr.: General
23 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال المؤقت**

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة

السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات
السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون، والمستشارون
الخاصون للأمين العام

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ لعشر بعثات سياسية خاصة مدرجة ضمن
المجموعة المواضيعية "المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام".

ويصل مجموع الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن
هذه المجموعة، باستثناء الموارد المتعلقة بمكتب الممثل الخاص للأمين العام المشترك للأمم المتحدة وجامعة
الدول العربية المعني بسوريا، والذي ستُقدّم الموارد المقترحة له في شكل إضافة مستقلة،
إلى ٨٠٠ ٩٠٤ ٢٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

** A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

أولا -	لمحة عامة عن الوضع المالي	٣
ثانيا -	البعثات السياسية الخاصة	٤
ألف -	المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار	٤
باء -	المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص	١٤
جيم -	المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	٢٣
دال -	المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية	٣٨
هاء -	المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	٤٥
واو -	ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية	٥٤
زاي -	مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان	٦١
حاء -	مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن	٧٢
طاء -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل	٨٣
ياء -	مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمنطقة البحيرات الكبرى	٩٤

أولا - لمحة عامة عن الوضع المالي

١ - يصل مجموع الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن المجموعة الأولى، باستثناء مكتب الممثل الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، إلى ٨٠٠ ٩٠٤ ٢٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويتيح الجدول ١ الوارد أدناه إجراء مقارنة بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ واحتياجات عام ٢٠١٣، بالصيغة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ٢٤٦/٦٧ و ٢٦٩/٦٧ والواردة في التقارير ذات الصلة الصادرة عن الأمين العام (A/67/346/Add.1 و Add.6 و Add.8). وفي عام ٢٠١٤، أُدرجت في المجموعة البعثة السياسية الخاصة لمكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى.

٢ - وكما يرد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر على سبيل المثال، الوثيقة A/68/6 (المقدمة)، الفقرة ٢٢)، تشمل الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لمحة عامة عن التغيرات في الموارد وتأثير تلك التغيرات على حجم النواتج والأداء المستهدف، عند الاقتضاء.

الجدول ١

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٣-٢٠١٢			الاحتياجات لعام ٢٠١٤			مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٣ الاحتياجات الفـرق، ٢٠١٤-٢٠١٣
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات	
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	
المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار	٢ ٥٤٧,٠	٢ ٢٨٠,٧	٢ ٦٦,٣	١ ٣٦٣,٤	٤,٣	١ ٣٩٧,٨	(٣٤,٤)
المستشار الخاص للأمين العام المعني بقرص	٧ ٠٧١,٧	٦ ٥١١,٣	٥٦٠,٤	٣ ٣٨٨,٤	-	٣ ٥٥١,٥	(١٦٣,١)
المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	٤ ٨٤٣,٦	٤ ٦٩٤,٨	١٤٨,٨	٢ ٤٣٥,٦	-	٢ ٤٩٧,٣	(٦١,٧)
المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالصحراء الغربية	١ ٣١٤,٠	١ ٠٣٨,٢	٢٧٥,٨	٦٥٧,٦	-	٦٧٦,٦	(١٩,٠)
المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	١ ٤٦٥,٦	١ ٢٥٨,٥	٢٠٧,١	٧٢٣,٦	٢,٦	٧٤٢,٧	(١٩,١)
ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية	٤ ٥٢٤,١	٤ ١٠٠,٣	٤٢٣,٨	٢ ١٩٣,١	-	٢ ٣٣٩,٨	(١٤٦,٧)

الفئة	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤		
	الاعتمادات	المقدرة	النفقات الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٣
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)
مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان	٢ ٩٧٠,٥	٢ ٨٥٥,٣	١١٥,٢	١ ٦٧٢,٧	-	١ ٨٠٨,٦
مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن	٥ ٥٩٦,٥	٥ ٤٤٣,١	١٥٣,٤	٤ ٣٣٢,٢	-	٣ ٦٠٧,٦
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل	٣ ٦٢٤,٠	٣ ٦٢٤,٠	-	٣ ٤٦٩,٤	-	٣ ٦٢٤,٠
مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى	-	-	-	٤ ٦٦٨,٨	٢٨٣,٠	-
المجموع	٣٣ ٩٥٧,٠	٣١ ٨٠٦,٢	٢ ١٥٠,٨	٢٤ ٩٠٤,٨	٢٨٩,٩	٢٠ ٢٤٥,٩
				٤ ٦٦٨,٨	-	٤ ٦٦٨,٨
				٤ ٦٥٨,٩	-	٤ ٦٥٨,٩

ثانياً - البعثات السياسية الخاصة

ألف - المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار

(٤٠٠ ٣٦٣ ١ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٣ - اتخذت الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ القرار ٢٣٣/٦٧ بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وطلبت فيه إلى الأمين العام أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع مناقشاته مع حكومة ميانمار وشعبها بشأن حالة حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية، بمشاركة جميع الجهات المعنية، بما فيها الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن يعرض على الحكومة مدها بالمساعدة التقنية في ذلك الصدد. وبناء على طلب الأمين العام والنيابة عنه، واصل المستشار الخاص عمله لتنفيذ ولاية المساعي الحميدة من أجل ميانمار، بسبل شملت إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين داخل البلد وخارجه.

٤ - واستلزمت عملية الإصلاح الجارية في ميانمار أن يواصل الأمين العام ومستشاره الخاص تنفيذ المساعي الحميدة من خلال المشاركة الشاملة مع سلطات ميانمار وغيرها من الجهات المعنية. وظلت المشاركة في المجالات السياسية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية تحظى بنفس القدر من الأهمية للمضي قدماً على مسار تحقيق أهداف ولاية المساعي الحميدة. وقد سعى المستشار الخاص، في عمله مع سلطات ميانمار وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين،

إلى إحراز تقدم في خمسة مجالات هي: (أ) تشجيع سلطات ميانمار على مواصلة المضي قدماً في عملية الإصلاح؛ (ب) تقديم المساعدة للمضي قدماً في إجراء حوار جامع بين الحكومة وجميع الأطراف المعنية في عملية المصالحة الوطنية، ولا سيما بين منظمة استقلال كاتشين وسلطات ميانمار؛ (ج) المساعدة في الجهود الرامية إلى استعادة السلام في ولاية راخين وتهيئة الظروف المؤاتية لتحسين المعيشة في المجتمعات المحلية في ولاية راخين، ولا سيما طائفة الروهينغا، على الصعيدين السياسي والاجتماعي - الاقتصادي في آن واحد؛ (د) تيسير الدعم المتعدد الأطراف لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في ميانمار من خلال تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة وميانمار؛ (هـ) تعزيز تنظيم نمط المشاركة والتعاون بين ميانمار ومنظومة الأمم المتحدة ككل من خلال عملية المساعي الحميدة.

٥ - وواصل الأمين العام ومستشاره الخاص التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء المعنية، بما فيها البلدان الإقليمية والبلدان المانحة، لإحراز تقدم مستمر على صعيد المسائل العالقة منذ زمن طويل والتحديات الجديدة التي نشأت في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، مع الإشارة بصفة خاصة إلى ضرورات المصالحة السياسية بين المجموعات الإثنية وردم الفجوة المجتمعية القائمة بين البوذيين والمسلمين. وبالإضافة إلى المشاركة في العديد من الاجتماعات الثنائية التي عُقدت في نيويورك، وميانمار، وفي بلدان المنطقة، قدم المستشار الخاص إحاطة إلى مجلس الأمن في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن الحالة في ميانمار بشكل عام. ونظم الأمين العام اجتماعاً لمجموعة الأصدقاء في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٦ - في إطار تنفيذ ولاية المساعي الحميدة، قام المستشار الخاص ومكتبه بالتشاور والتعاون بصورة نشطة ووثيقة مع إدارة الشؤون السياسية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. وشمل التعاون أيضاً الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التزاع، الممثلة الخاص للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنسق المقيم للأمم المتحدة والفريق القطري في يانغون، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، فضلاً عن كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وواصل المستشار الخاص العمل بالممارسة المتبعة المتمثلة في الاجتماع بأعضاء الفريق القطري عند زيارة ميانمار. وأجرى المستشار الخاص أيضاً مشاورات منتظمة مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة

وكياناتها بهدف كفالة الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولقد أُضفي على هذا الترتيب الطابع المؤسسي، وبموجبه قام المستشار الخاص في كثير من الأحيان بتنظيم وتروؤس اجتماعات الفريق العامل المشترك بين الوكالات والإدارات المعني بميانمار في المقر. وبالنظر إلى التحديات التي نشأت نتيجة للتطورات في راحين وكاتشين، اعتُبر توسيع نطاق العمليات الإنسانية عنصرا مهما من عناصر التعاون بين الأمم المتحدة وميانمار. وبالإضافة إلى ذلك، افتتح مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار مكتباً في المنطقة التي يديرها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويعمل المكتب بنشاط في مجال المصالحة الوطنية عن طريق إجراء مشاورات منتظمة تمثيلاً مع الولاية المسندة إليه من الجمعية العامة.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٧ - أُحرز تقدم في الجوانب الرئيسية للولاية، وهي: (أ) المصالحة الوطنية؛ (ب) الإصلاحات السياسية وتحقيق الديمقراطية؛ (ج) حقوق الإنسان؛ (د) تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

٨ - ففيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، أُحرز تقدم على مسار تحقيق السلام في مناطق مختلفة من ميانمار. ولكن تعذر التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في كاتشين. وتواصلت في النصف الأول من عام ٢٠١٣ الجهود الرامية إلى بناء السلام بين لجنة الاتحاد لإعمال السلام ومنظمة استقلال كاتشين. وكُتفت الجهود الدبلوماسية وأدت إلى اتفاق بين مفاوضي الحكومة ومنظمة استقلال كاتشين على الاجتماع في رويلي في الأسبوع الأول من شهر شباط/فبراير ٢٠١٣. وفي يوم عقد الاجتماع في رويلي، في ٤ شباط/فبراير، دعت الحكومة المستشار الخاص إلى زيارة ميكنينا للنظر في الحالة الإنسانية الحرجة السائدة في مخيمات المشردين داخليا في تلك الولاية. ورافق المستشار الخاص عددا من كبار وزراء الحكومة المركزية في زيارة إلى المخيمات وخاطب الجمهور في الاجتماعات التي عُقدت مع المجتمع المدني، حيث أعلن عن الاستئناف العاجل للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. وحضر المستشار الخاص بصفة مراقب، بالنيابة عن الأمم المتحدة، الجولة الثالثة من المحادثات بين الطرفين التي عُقدت في ميكنينا في أيار/مايو ٢٠١٣، وأفضت إلى اتفاق من سبع نقاط، حيث اتفق الجانبان على بدء حوار سياسي، وتخفيف حدة التوتر ووقف الأعمال العدائية، ومواصلة المناقشات بشأن إعادة نشر القوات، وإنشاء لجان رصد مشتركة، فضلا عن مواصلة عمليات إغاثة السكان المشردين في ولاية كاتشين وإعادة تأهيلهم وتوطينهم. والتقى المستشار الخاص أثناء وجوده في ميكنينا بممثلي المجتمع المدني في كاتشين،

وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، والشخصيات العامة الأخرى في كاتشين، معززا بذلك ثقة الجمهور في محادثات السلام ونتائجها.

٩ - وفي مجال تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي، تُعقد دورات مجلسي البرلمان بانتظام في إطار الممارسات والإجراءات البرلمانية التي تبين التقدم المحرز في العملية الديمقراطية. وتشمل مؤسسات الرقابة الهامة المنشأة في إطار البرلمان لجنة معنية بسيادة القانون والاستقرار، ترأسها داو أونغ سان سو كهي، ولجنة الشؤون القضائية والقانونية. وثمة دلائل مشجعة تشير إلى إحراز تقدم نحو زيادة حرية وسائط الإعلام في البلد. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٣، وُزعت صحف يومية خاصة في محلات بيع الصحف في ميانمار للمرة الأولى منذ نحو ٥٠ عاما، مؤذنة بإنهاء احتكار الصحف التابعة للدولة للأخبار اليومية. ومع ذلك، فإن بعض هيئات الصحفيين انتقدت احتفاظ الحكومة بسلطة إصدار التراخيص أو إلغائها أو وقف النشر. وألغت الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الحظر المفروض منذ ٢٥ عاما على تجمع أكثر من خمسة أشخاص في مكان عام.

١٠ - وأحرز تقدم على صعيد حقوق الإنسان. فقد أفرجت الحكومة عن نحو ٢٣٠ سجيناً سياسياً في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٣. وواصل الأمين العام ومستشاره الخاص، خلال الاجتماعات المعقودة مع مختلف المسؤولين، الحث على أن إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين في ميانمار يمكن أن يزيد من تعزيز ثقة المجتمع الدولي في البلد، وأن ذلك القرار ينبغي ألا يؤدي إلى حين تولي ميانمار رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٤. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أعلن الرئيس ثين سين أن الحكومة ستطلق سراح جميع السجناء السياسيين بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نظمت مفوضية حقوق الإنسان ومكتب المنسق المقيم ومكتب الأمم المتحدة للإعلام في يانغون أول احتفال بيوم حقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٨، حيث شارك فيه كبار ممثلي الحكومة، والبرلمان، ووسائط الإعلام، والأمم المتحدة.

١١ - وفيما يتعلق بتنمية الظروف الاجتماعية والاقتصادية في ميانمار، وقعت ميانمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ خطة عمل برنامجية لمدة ثلاث سنوات للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥. وأقر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ التي تمثل أول برنامج قطري عادي لميانمار منذ ٢٠ عاما. وزارت ميانمار في حزيران/يونيه مديرة البرنامج الإنمائي، السيدة هيلين كلارك، للمشاركة في رئاسة المنتدى الاقتصادي العالمي لشرق آسيا. وتم أيضا اختيار ميانمار في عام ٢٠١٣ لزيارة ميدانية مشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي. وخلال تلك الزيارة التي جرت في آذار/مارس ٢٠١٣ واستغرقت ١٠ أيام، اجتمع موفدون من ٢١ دولة من الدول الأعضاء مع السلطات الحكومية والبرلمانيين ومختلف الجهات صاحبة المصلحة في يانغون ونايببيداو. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعماً تقنياً لإجراء تعداد تجريبي للسكان في الفترة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣، وسيواصل العمل على التحضير للتعداد النظامي الذي سيجري في عام ٢٠١٤. وأنشئ المجلس الاستشاري التقني الدولي لتقديم الخبرة والمشورة من أجل مساعدة الحكومة على تنفيذ تعداد السكان والمساكن بنجاح على نحو يمتثل للمعايير الدولية. واجتمع المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وفي تموز/يوليه ٢٠١٣ قبل إجراء التعداد التجريبي وبعده. وعقدت حلقة عمل في حزيران/يونيه ٢٠١٣ لتقييم العملية التجريبية واتخاذ تدابير تصحيحية عند الحاجة.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

١٢ - سيظل نهج الأمين العام، القائم على ثلاث ركائز للمشاركة في المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية، يوفر إطاراً توجيهياً للمساعي الحميدة فيما يتعلق بالعمل الجاري في ميانمار في عام ٢٠١٤. وسيواصل في عام ٢٠١٤ إحراز تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، حيث يواصل المكتب الاستفادة من العمل الذي أُنجز في عام ٢٠١٣ على مجموعة مماثلة من المسائل.

١٣ - وفيما يتعلق بعملية تحقيق الديمقراطية، تتطلع الأمم المتحدة إلى تبادل الدروس المستفادة في مجال الممارسات الانتخابية مع السلطات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، وذلك بهدف مساعدة ميانمار في أعمالها التحضيرية للانتخابات العامة لعام ٢٠١٥. وسيواصل المكتب رصد مسألة السجناء السياسيين رسداً وثيقاً، ويصوغ تبعاً لذلك رده لعام ٢٠١٤ استناداً إلى التقدم المحرز في عام ٢٠١٣. وسيعمل المكتب أيضاً مع سلطات ميانمار لتشجيعها على مواصلة العمليات التشريعية المتعلقة بالحرية السياسية في البلد.

١٤ - وفي مجال المصالحة الوطنية، ستواصل الأمم المتحدة تقديم مساهمة أكبر في عام ٢٠١٤ فيما يتعلق ببناء السلام للمساعدة على تهيئة الظروف المؤاتية للنجاح في تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار وبسط السلام المستدام. وستوفر الأمم المتحدة جميع الأدوات المتاحة لها لمساعدة حكومة ميانمار وشعبها لتوطيد السلام والاستقرار.

١٥ - ويظل تقديم المساعدة التقنية إلى ميانمار لإجراء تعدادها السكاني الأول منذ ثلاثين سنة مسألة ذات أولوية. ومن المقرر إجراء هذه العملية في الربع الأول من عام ٢٠١٤، وسيواصل

المكتب تقديم المساعدة إلى مختلف وكالات الأمم المتحدة لإزالة العقبات المحتملة، والإسهام بذلك في التنفيذ الموضوعي للعملية على نحو يمتثل لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

١٦ - ويبين الجدول ٢ أدناه هدف المستشار الخاص، والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بعمله.

الجدول ٢

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: دفع عملية المصالحة الوطنية وتحقيق الديمقراطية في ميانمار	
الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم صوب تحقيق المصالحة الوطنية	(أ) '١' تحقيق وقف مستمر لإطلاق النار بين الجماعات المسلحة وميانمار
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ١١ اتفاقا لوقف إطلاق النار
	العدد المقدر لعام ٢٠١٣: ١٢ اتفاقا لوقف إطلاق النار
	العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ١٢ اتفاقا لوقف إطلاق النار
	'٣' زيادة مبادرات الحوار السياسي
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٩
	العدد المقدر لعام ٢٠١٣: ١٧
	العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ٢٠
(ب) إحراز تقدم صوب الانتقال إلى الديمقراطية	(ب) '١' تقليص القيود على التجمعات السياسية
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ١٢

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	العدد المقدر لعام ٢٠١٣: صفر
	العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: صفر
	٢' عدد القوانين والتعديلات المعتمدة التي تنهض بالحرريات الأساسية
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٩
	العدد المقدر لعام ٢٠١٣: ٨
	العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ٨
(ج) إحراز تقدم صوب تحسين حالة حقوق الإنسان	(ج) ١' إطلاق سراح السجناء السياسيين
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٦٠٠ سجين سياسي
	العدد المقدر لعام ٢٠١٣: ٣٠٠ سجين سياسي
	العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين المتبقين
	٢' عدد برامج بناء القدرات/التدريب التي تنظم في مجال حقوق الإنسان لفائدة أفراد القوات المسلحة والشرطة وقوات السجون
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ١٠
	العدد المقدر لعام ٢٠١٣: ١٤
	العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ٢٠
(د) إحراز تقدم صوب تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية	(د) ١' إقامة حوار واسع النطاق لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية
	مقاييس الأداء
	(ع) عدد حلقات العمل بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية

العدد الفعلي لعام ٢٠١٢ : ٩

العدد المقدر لعام ٢٠١٣ : ١٠

العدد المستهدف لعام ٢٠١٤ : ١٥

٢' عدد أفضل الممارسات والسياسات الدولية
المعتمدة في القطاع الاجتماعي والاقتصادي
مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٢ : ٩

العدد المقدر لعام ٢٠١٣ : ١٢

العدد المستهدف لعام ٢٠١٤ : ١٦

النواتج

- التقرير السنوي للأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة
- إجراء مناقشات ومشاورات منتظمة مع سلطات ميانمار وسائر الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الجماعات المناصرة للديمقراطية وحقوق الإنسان والأحزاب السياسية المعارضة والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بشأن جميع المسائل المتصلة بالانتقال إلى الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية
- إجراء مناقشات ومشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء المهمة، بما فيها دول المنطقة والدول المجاورة، لوضع نهج مشتركة تجاه استمرار التقدم نحو تحقيق الديمقراطية والمصالحة الوطنية والتنمية
- إحاطات يقدمها المستشار الخاص إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، عند الطلب، وكذلك إلى مجموعة أصدقاء الأمين العام بشأن ميانمار
- تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة، بناء على طلبها، في مجال المساعدة الانتخابية في مرحلة ما قبل انتخابات عام ٢٠١٥
- تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة، بناء على طلبها، بتنسيق وثيق مع الكيانات الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة، لدعم الجهود التي تبذلها ميانمار في تحديد وتحقيق أولوياتها الإنمائية

العوامل الخارجية

١٧ - يُتوقع أن يتحقق هدف دور المساعي الحميدة الذي يضطلع به الأمين العام، ويتولى تنفيذ معظمه المستشار الخاص، شريطة أن تكون حكومة ميانمار والأطراف المعنية الأخرى ملتزمة بتسخير خدمات مختلف الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز المكاسب من مفاوضات السلام مع الجماعات المختلفة، وذلك بهدف تشجيع المصالحة الوطنية وتحقيق التنمية في البلد.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٢-٢٠١٣		الاحتياجات لعام ٢٠١٤		مجموع	
	الاعتمادات المقدرة		النفقات		الاحتياجات	
	الفرق		غير المتكررة		لعام ٢٠١٣	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)
تكاليف الأفراد المدنيين	١٧٢٨,٥	١٥٣٥,٧	١٩٢,٨	١٠٠٢,٨	-	٩٨١,٩
التكاليف التشغيلية	٨١٨,٥	٧٤٥,٠	٧٣,٥	٣٦٠,٦	٤,٣	٤١٥,٩
المجموع	٢٥٤٧,٠	٢٢٨٠,٧	٢٦٦,٣	١٣٦٣,٤	٤,٣	١٣٩٧,٨
						(٣٤,٤)

الجدول ٤

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون	
	الخدمة										الميدانية/ فئة مجموع الموظفين		المتطوع	
	خدمات الموظفين الفنيون الرتبة الأمم المتحدة										الخدمة		الخدمة	
	و أ ع أ ع م	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	المجموع	الأمن	العامة	الدوليين	الوطنيون	الحلقة	المتطوع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	١	-	-	-	٢	١	-	٤	-	١	٥	-	-	٥
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	١	-	-	-	٢	١	-	٤	-	١	٥	-	-	٥
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

١٨ - يُعزى الرصيد الحر المتوقع لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في المقام الأول إلى ما يلي:
(أ) انخفاض تكاليف استحقاقات شاغلي الوظائف عما كان مدرجا في الميزانية؛ (ب) ارتفاع معدل الشواغر عما كان مدرجا في الميزانية؛ (ج) خفض عدد العقود مع الخبراء الاستشاريين؛ (د) الانخفاض في حالات سفر الموظفين في مهام رسمية.

١٩ - تغطي الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، البالغة ٤٠٠ ٣٦٣ ١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار الوظائف الخمس (١ و أ ع، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (الرتب الأخرى)) (٨٠٠ ١ ٠٠٢ دولار)، فضلا عن التكاليف التشغيلية (٦٠٠ ٣٦٠ دولار)، بما يشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٨٠٠ ٢٤ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٠٠ ٢٢٢ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٨٣ ٥٠٠ دولار)، والنقل البري (٢٧٠٠ دولار)، والاتصالات (١٣ ٢٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٩ ٩٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٠ ٤ دولار).

٢٠ - ويُقترح، في عام ٢٠١٤، أن يظل عدد الوظائف ومستواها بلا تغيير في مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار.

٢١ - ويعود السبب الرئيسي للفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣، البالغ ٤٠٠ ٣٤ دولار، إلى انخفاض مستوى التوقعات المتعلقة بالسفر الرسمي للموظفين في أعقاب إنشاء مكتب محلي ممول من الموارد الخارجة عن الميزانية، تقابله جزئيا زيادة في الاعتماد المتعلق بالمرتبات وارتفاع معايير استئجار أماكن العمل في نيويورك.

٢٢ - وتُقترح التغييرات في الموارد، البالغة ١٠٠ ١٠٠ دولار، والآثار المتصلة بها، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٨، على النحو المبين في الجدول ٥ أدناه.

الجدول ٥

المجالات الرئيسية للتغييرات في الموارد

صافي الانخفاضات في المدخلات	البيان	الانخفاضات في الانخفاضات في حجم النواتج الأداء المستهدف
١ - الانخفاض:	إعادة تنظيم المشاورات من أجل خفض تكاليف السفر	-
سفر الموظفين في مهام رسمية	مجموع الانخفاض: ١٠٠ ١٠٠ دولار	-

الانخفاضات في الأداء المستهدف	الانخفاضات في حجم النواتج	البيان	صافي الانخفاضات في المدخلات
سعيد المستشار الخاص لتنظيم المشاورات في المنطقة للحد وتيرة السفر مع زيادة الوقت الإجمالي الذي يقضيه في المنطقة. وسيقدم دعم إضافي عن طريق المكتب في ميانمار			

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٣ - استفاد مكتب المستشار الخاص للأمين العام من التبرعات التي أتاحت إنشاء مكتب محلي للمستشار الخاص في ميانمار. وفي عام ٢٠١٣، تُستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية، وقدرها ٤٠٠ ٥٣١ دولار، لتغطية تكاليف وظيفة كبير موظفين للشؤون السياسية (ف-٥)، ووظيفة مساعد إداري (الرتبة المحلية) في ميانمار، فضلاً عن التكاليف التشغيلية، بما في ذلك الاتصالات، وشراء أثاث للمكتب المحلي، والسفر في مهام رسمية، وخدمات متنوعة أخرى.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٤، ستغطي الموارد الخارجة عن الميزانية، المقدرة بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، تكاليفوظيفتين والتكاليف التشغيلية ذات الصلة.

باء - المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص

(٤٠٠ ٣٣٨٨ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٥ - يتمثل دور مكتب المستشار الخاص للأمين العام، الذي يعرف أيضاً باسم بعثة المساعي الحميدة، في تقديم الدعم للمستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، المكلف بمساعدة الطرفين في إجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية شاملة.

٢٦ - وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أعلن الأمين العام في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/456) عن تعيين مستشاره الخاص المعني بقبرص، اعتباراً من ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، لمساعدة الطرفين على إجراء مفاوضات مكتملة الأركان من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للمسألة القبرصية. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، شرع الزعيمان في مفاوضات مكتملة الأركان برعاية الأمم المتحدة.

٢٧ - وقد حافظ الزعيمان على وتيرة ثابتة للاجتماعات، ركزا فيها على مسائل الحكم، وتقاسم السلطة، والممتلكات، والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، والمسائل الاقتصادية،

والأمن والضمانات، والأراضي. وقد التقى الزعيمان، منذ بدء المفاوضات المكتملة الأركان، أكثر من ١٥٠ مرة. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب الزعيمين، عقدت اجتماعات بين ممثليهما واجتماعات تقنية على مستوى الخبراء، وذلك من أجل التمهيد لمحادثات أوفي. وقد عُقدت جميع اجتماعات الزعيمين إما بحضور المستشار الخاص للأمين العام، أو نائبة المستشار الخاص، أو كليهما. واجتمع الزعيمان أيضاً في حضور الأمين العام إبان زيارته إلى قبرص في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، وفي نيويورك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ويومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وفي جنيف في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١١.

٢٨ - وقدم الأمين العام منذ بداية المفاوضات المكتملة الأركان تقارير مرحلية إلى مجلس الأمن عن أنشطة بعثة المساعي الحميدة في قبرص (S/2009/610 و S/2010/238 و S/2010/603 و S/2011/112 و S/2011/498 و S/2012/149). وقدم المستشار الخاص إحاطة لمجلس الأمن سبع مرات (في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، و ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، و ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، و ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣). وبالإضافة إلى ذلك، حافظ كل من الأمين العام ومستشاره الخاص على وتيرة ثابتة للاجتماعات لإحاطة الجهات الدولية صاحبة المصلحة والحكومات الرئيسية في المنطقة.

٢٩ - وفي ما يتعلق بالجوانب الأخرى لعملية السلام، أنشأ الزعيمان سبع لجان تقنية لوضع وتنفيذ تدابير لبناء الثقة تهدف إلى توفير مناخ موات لتحقيق تسوية عن طريق تحسين الحياة اليومية للقبارصة. وتضطلع هذه اللجان بأعمالها بتيسير من الأمم المتحدة (مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وفي عام ٢٠١٢، أنشئت لجتان إضافيتان معنيتان بالبحث الإذاعي وفتح معابر جديدة.

٣٠ - وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في شباط/فبراير ٢٠١٣، دخلت قبرص أزمة اقتصادية حادة. ومنذ أن تولى الزعيم القبرصي اليوناني المنتخب حديثاً منصبه، انصب تركيزه بشكل يكاد يكون حصرياً على الأزمة الاقتصادية الخطيرة والتفاوض بشأن مجموعة من تدابير الإنقاذ المالي مع المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٣١ - تمشياً مع النهج المتكامل لوجود الأمم المتحدة في البلد، ستواصل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تقديم الدعم اللوجستي والإداري للمكتب بهدف ضمان التيسير المتسق لعملية التفاوض والحد من التكاليف. ولا يزال الاستعراض المفصل لترتيبات التنسيق بين مكتب المستشار الخاص والقوة، الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٠، سارياً (انظر A/65/706، المرفق الثالث).

٣٢ - والغرض من بعثة المساعي الحميدة هو كفالة تحقيق أقصى قدر من التآزر مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وسائر مكونات أسرة الأمم المتحدة في قبرص، ومن ثم كفالة تقديم دعم متسق وفعال لجهود السلام. وتعمل الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة القوة نائبة للمستشار الخاص للأمين العام في ما يتصل بالمسائل المتعلقة بولاية بعثة المساعي الحميدة. وتعمل الممثلة الخاصة للأمين العام على التأكد من قيام القوة وفريق الأمم المتحدة القطري بتقديم الدعم لبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة على أساس عدم استرداد التكاليف. وتنسق نائبة المستشار الخاص المبادرات التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة واللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٣٣ - على مدى أكثر من أربع سنوات من المفاوضات، أحرز تقدم في العديد من القضايا، مما أفضى إلى تراكم عدد كبير من أوجه التقارب. وبسبب عدم عقد اجتماعات للزعيمين منذ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، كان من الضروري قيام المستشار الخاص للأمين العام بالحفاظ على الزخم في المحادثات بين الجانبين إلى حين دخول الزعيمين في مفاوضات مرة أخرى. وقد تحقق ذلك من خلال التركيز على أعمال اللجان التقنية التي استفادت من قيام الجانبين بتعزيز مشاركتها وزيادة ما يقدمانه من دعم.

٣٤ - وواصلت اللجان التقنية السبع (المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية، والتراث الثقافي، وإدارة الأزمات، والقضايا الإنسانية، والمسائل الاقتصادية والتجارية، والصحة، والبيئة)، واللجنتان الإضافيتان المعنيتان بالمعابر والبث الإذاعي اللتان أنشئتتا في عام ٢٠١٢، اجتماعهما على نحو منتظم، بتيسير من الأمم المتحدة. وأدت أعمال اللجان التقنية إلى اعتماد عدد من تدابير بناء الثقة خلال عام ٢٠١٣، بما في ذلك التدريب المشترك بين القبارصة اليونان والقبارصة الأتراك في مجال مكافحة الحرائق في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة الذي أجرته بنجاح اللجنة التقنية لإدارة الأزمات. وبدأت أعمال أيضا في مجال ترميم دير أبوستولوس أندرياس الذي يقع في شبه جزيرة كارباس. وبالإضافة إلى ذلك، نجح الجانبان في

تفعيل آلية مشتركة بين الطائفتين للاتصال في حالات الأزمات من خلال اللجنة التقنية المعنية بالصحة. والغرض من الآلية هو تشجيع بذل جهود مشتركة لمكافحة الأمراض المعدية في قبرص، واتخاذ تدابير الوقاية والحماية بشكل متزامن وبأسرع ما يمكن.

٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك، عمل مكتب المستشار الخاص طيلة عام ٢٠١٣ على وضع الأساس اللازم لاستئناف المفاوضات، التي من المرجح أن تجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

٣٦ - لا يتوقع مكتب المستشار الخاص حدوث أي تغييرات رئيسية في أولوياته وأنشطته واحتياجاته التشغيلية في عام ٢٠١٤. وسيواصل المكتب تيسير عقد اجتماعات بين الزعيمين وممثليهما وخبرائهما إلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة. وسيواصل المشاركة مع الجهات المعنية الإقليمية والدولية دعماً لهذه العملية. وسيواصل أيضاً تيسير انعقاد اللجان التقنية، بما فيها أي لجان جديدة قد يجري إنشاؤها، كما سيواصل دعم تدابير بناء الثقة.

٣٧ - وفي حال تحقق تقدم كافٍ في المفاوضات في عام ٢٠١٤، يُتوقع أن تستضيف الأمم المتحدة مؤتمراً متعدد الأطراف يكون بمثابة الخطوة الأخيرة في عملية التفاوض بشأن الوصول إلى تسوية يقبلها الطرفان. وفي حال تم التوصل إلى تسوية في عام ٢٠١٤، قد يلزم إعادة تحديد دور المكتب لكي يتمكن من المساعدة في تنفيذ الاتفاق.

٣٨ - ويعمل المستشار الخاص على أساس "فترة العمل الفعلي". ومن المتوقع أن تتواصل العملية بوتيرة نشطة عقب استئناف المفاوضات الموضوعية. ومن المتوقع أن يواصل المستشار الخاص في عام ٢٠١٤ السفر بانتظام إلى قبرص وإلى عواصم المنطقة، لا سيما عواصم الدول الضامنة، وإلى نيويورك، وذلك في إطار المسؤوليات المنوطة به.

٣٩ - وباتباع نهج أكثر تكاملاً في المفاوضات، ستتيح الخبرة التقنية المتخصصة التي يمتلكها خبراء استشاريون خارجيون للمكتب وللجانين الخيارات الممكنة لحل جوانب الخلاف وتيسير المفاوضات بمختلف فصولها. وفي حين يتولى الموظفون/الميسرون العاملون في المكتب المسؤولية الشاملة عن كل فصل من فصول المفاوضات، يضطلع الخبراء الاستشاريون بتوفير الخبرة التقنية المتخصصة، عند الحاجة، لحل المسائل التي هي موضع خلاف. فمن الأمثلة السابقة على ذلك أن خبيراً استشارياً معنياً بالمعاملات المتعلقة بالملكيات قدّم المساعدة إلى بعثة المساعي الحميدة في وضع خطة لإدارة عملية تقديم التعويضات لفرادى أصحاب الملكيات، وذلك في إطار تسوية شاملة تشمل إصدار سندات وهيكلية سندات مضمونة

بأصول. وستظل الحاجة إلى الترجمة الشفوية كما هي، كما ستتضمن ترجمة أخبار القبارصة اليونان والقبارصة الأتراك.

٤٠ - ويرد في الجدول ٦ أدناه كل من الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء للمستشار الخاص.

الجدول ٦

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١' زيادة التقارب فيما بين الطرفين بشأن المسائل الجوهرية والموضوعية	إحراز تقدم في المفاوضات المكتملة الأركان بغية التوصل إلى تسوية شاملة
مقاييس الأداء	
(أ) عدد الاجتماعات المعقودة بين الزعيمين	
العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٥١	
العدد المقدّر لعام ٢٠١٣: ٥٠	
العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ٧٠	
(ب) عدد الاجتماعات المعقودة بين ممثلي الزعيمين لتحديد مجالات التقارب	
العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٥٢	
العدد المقدّر لعام ٢٠١٣: ٧٥	
العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ١٠٠	
(ج) عدد اجتماعات الأفرقة العاملة واللجان التقنية المعقودة لمناقشة مجالات محددة من الخبرة وتحديد مجالات التقارب	
العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٢٢٩	
العدد المقدّر لعام ٢٠١٣: ٢٠٠	
العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ٢٢٩	

(د) عدد الورقات التي تشير إلى التقدم في اتجاه التقارب بين الطرفين في إطار عملية التفاوض المكتملة الأركان

العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ١٤٢

العدد المقدّر لعام ٢٠١٣: ٨٠

العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ١٠٠

٢' تنفيذ تدابير بناء الثقة التي وضعتها اللجان التقنية ووافق عليها الزعيمان بغرض تيسير الحياة اليومية للقبارصة في أنحاء الجزيرة

مقاييس الأداء

عدد تدابير بناء الثقة

العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٢٦

العدد المقدّر لعام ٢٠١٣: ٢٩

العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ٣٤

النواتج

- عقد اجتماعات ثنائية مع زعيم القبارصة اليونان وزعيم القبارصة الأتراك، أو ممثليهما أو مستشاريهما، في ما يتصل بجميع فصول المفاوضات (١٦٠)
- إسداء المشورة إلى الجانبين ووضع ورقات لخيارات السياسات العامة (١٤٠) فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بجميع فصول المفاوضات
- عقد جلسات إحاطة واجتماعات ثنائية مع المجتمع الدولي (٧٠)
- تيسير الاجتماعات التي تعقدها الأفرقة العاملة الست واللجان التقنية السبع بشأن المسائل الإجرائية والقانونية والتقنية والموضوعية ذات الصلة بجميع فصول المفاوضات (٢٢٩)
- عقد اجتماعات مع زعماء الأحزاب السياسية وغيرهم من أصحاب النفوذ والتأثير من الأفراد والجماعات ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من كلا الطائفتين، والمشاركة في المناسبات التي تسهم في تهيئة بيئة مواتية لعملية التفاوض (٥٠)

- الاتصال بوسائل الإعلام القبرصية والدولية (إجراء ٥٠ مقابلة إعلامية وإصدار ٣٠ نشرة صحفية) بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
- مواصلة حملة التوعية المتعددة الوسائط لحشد الدعم لعملية التفاوض (٦ حوارات إذاعية، وإعلانان في التلفزيون العام، و ٤ إعلانات في الإذاعة العامة، و ٥ معارض للصور الفوتوغرافية)
- تقديم تقارير وإحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن (٣)

العوامل الخارجية

٤١ - يُتوقع أن يتحقق هذا الهدف رهنا بانتصار الإرادة السياسية الراهنة لدى الزعيمين وطائفتيهما، وباستمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٧

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٣-٢٠١٢			الاحتياجات لعام ٢٠١٤			الفرق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٣
	الاعتمادات (١)	النفقات المقدرة (٢)	الفرق (٣)-(١)=(٢)	المجموع (٤)	غير المتكررة (٥)	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٣ (٦)	
تكاليف الأفراد المدنيين	٤ ٨٦٥,٧	٤ ٥٩٧,٧	٢٦٨,٠	٢ ٤٠٨,٠	-	٢ ٥٢٠,٤	(١١٢,٤)
التكاليف التشغيلية	٢ ٢٠٦,٠	١ ٩١٣,٦	٢٩٢,٤	٩٨٠,٤	-	١ ٠٣١,١	(٥٠,٧)
المجموع	٧ ٠٧١,٧	٦ ٥١١,٣	٥٦٠,٤	٣ ٣٨٨,٤	-	٣ ٥٥١,٥	(١٦٣,١)

الجدول ٨

الوظائف

وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	فئة الخدمات العامة			الموظفون الوطنيون			
									والفئات المتصلة بها						
									الخدمات الميدانية/ فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	١	-	١	٣	٥	-	-	١٠	٢	٤	١٦	-	٣	-	١٩
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	١	-	١	٣	٥	-	-	١٠	١	٣	١٤	-	٥	-	١٩
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	(١)	(١)	(٢)	-	٢	-	-

٤٢ - يعزى الرصيد الحر المتوقع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع معدل الشواغر عما هو مدرج في الميزانية؛ (ب) نقص عدد الاجتماعات بين الزعيمين وممثليهما، مما أدى إلى نقص في الإنفاق تحت بنود الخبراء الاستشاريين والاتصالات واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

٤٣ - وتبلغ الموارد المقترحة لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص لعام ٢٠١٤ ما مقداره ٤٠٠ ٣٨٨ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين من أجل الوظائف المقترحة البالغ عددها ١٩ وظيفة (١ وأ ع، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٥ ف-٤، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ٥ من الرتبة المحلية) (٤٠٨ ٠٠٠ دولار)، فضلاً عن التكاليف التشغيلية (٩٨٠ ٤٠٠ دولار)، بما يشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (١٧٦ ٢٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٣٧ ٧٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٢٦ ٦٠٠ دولار)، والنقل البري (٥٥ ٣٠٠ دولار)، والاتصالات (٧٩ ٤٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢٤ ٥٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٨٠ ٧٠٠ دولار).

٤٤ - وتشمل أعداد ومستويات الوظائف المقترحة لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص لعام ٢٠١٤ تحويل وظيفة موظف أمن من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية لمساعد لشؤون الأمن من الرتبة المحلية وتحويل وظيفة لمساعد إداري من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى وظيفة وطنية من الرتبة المحلية.

٤٥ - والفرق البالغ قدره ١٦٣ ١٠٠ دولار بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ يعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) تحويل وظيفتين لموظفين دوليين إلى وظيفتين وطنيتين من الرتبة المحلية؛ (ب) انخفاض تواتر الاستعانة بالخبراء الاستشاريين؛ (ج) انخفاض عدد المركبات التي يتعين على البعثة استئجارها.

٤٦ - وتُقدَّر التغييرات في الموارد البالغ قدرها ٣٢ ٠٠٠ دولار والآثار ذات الصلة تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٨، على النحو المبين في الجدول ٩ أدناه.

الجدول ٩

المجالات الرئيسية للتغييرات في الموارد

صافي الانخفاضات في المدخلات البيان	الانخفاضات في الانخفاضات في حجم النواتج الأداء المستهدف
الانخفاض: الخبراء الاستشاريون	إعادة تنظيم مجموعة الخبرات للحد من الخدمات الاستشارية
	إجمالي الانخفاض: ٣٢ ٠٠٠ دولار
	التخفيض المقترح في الخدمات الاستشارية من شأنه أن يقلص مجموعة الخبرات المتاحة في المسائل التقنية المتصلة بالمفاوضات الرامية إلى حل جوانب الخلاف واقتراح استراتيجيات للتنفيذ أو لمعالجة العناصر البالغة التعقيد في اتفاق محتمل للتسوية (مثل آليات التعويض عن الممتلكات أو نماذج النظام الاتحادي). غير أن المكتب سيبدل قصارى جهده لتأمين الدعم المخصص والخبرات المخصصة من داخل منظومة الأمم المتحدة حيثما أمكن ذلك، كأن يتم ذلك من خلال فريق خبراء الوساطة الاحتياطي التابع لإدارة الشؤون السياسية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٤٧ - لم تتوفر لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقصر موارد خارجة عن الميزانية لعام ٢٠١٣، ومن غير المتوقع أن تتوفر لعام ٢٠١٤.

جيم - المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

(٦٠٠ ٤٣٥ ٢ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٤٨ - عملاً بدعوة مجلس الأمن، في قراره ١٣٦٦ (٢٠٠١)، الأمين العام أن يحيل إلى المجلس المعلومات والتحليل المتاح من داخل منظومة الأمم المتحدة عن حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أبلغ الأمين العام رئيس المجلس، في رسالته المؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/567)، بقراره تعيين مستشار خاص له معني بمنع الإبادة الجماعية. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رده المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/568)، بأن المجلس قد أحاط علماً بما يعتزم القيام به.

٤٩ - وحدد الأمين العام مسؤوليات المستشار الخاص في ما يلي:

(أ) جمع المعلومات المتاحة، وبخاصة من داخل منظومة الأمم المتحدة، بشأن الانتهاكات الواسعة النطاق والجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ذات الصلة بالأصل الإثني والعنصري، والتي قد تؤدي إلى حدوث إبادة جماعية إذا لم يتم منعها أو وقفها؛

(ب) القيام بدور آلية للإنذار المبكر للأمين العام، وعن طريقه لمجلس الأمن، بتوجيه اهتمام أعضائه إلى الحالات التي يحتمل أن تؤدي إلى حدوث إبادة جماعية؛

(ج) تقديم توصيات إلى مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، بشأن الإجراءات الكفيلة بمنع حدوث جرائم إبادة جماعية أو وقفها؛

(د) إقامة اتصالات مع منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها لمنع حدوث الإبادة الجماعية والعمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية أو الجرائم المتصلة بها.

٥٠ - ويُستمد الإطار المرجعي المعياري الأساسي لعمل المستشار الخاص، إضافة إلى الرسائل المتبادلة، من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ والنصوص الأوسع نطاقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والقانون الجنائي الدولي؛ وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٥١ - وفيما يتعلق بمبدأ المسؤولية عن الحماية، تجدر الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تناولت، في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩، مسؤولية كل من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي عن حماية السكان عن طريق منع جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتحرّيش عليها. وتعهد رؤساء الدول والحكومات المجتمعون، في جملة أمور، بدعم الأمم المتحدة في بناء قدرة على الإنذار المبكر في هذا الصدد. وأهابوا كذلك بالجمعية العامة أن تواصل النظر في موضوع المسؤولية عن الحماية وفي اتخاذ إجراء جماعي، في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة، عن طريق مجلس الأمن، وذلك وفقا للميثاق. واعتمدت الجمعية العامة الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في قرارها ١/٦٠، في حين أكد مجلس الأمن من جديد أحكام الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ في الفقرة ٤ من قراره ١٦٧٤ (٢٠٠٦)، وأشار المجلس إلى هذا التأكيد في الفقرة الثانية من ديباجة قراره ١٧٠٦ (٢٠٠٦). وبإدراج الفقرة ١٤٠، التي أُعربَ فيها عن الدعم الكامل لمهمة المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، في ذلك الجزء من الوثيقة الختامية المتعلقة بموضوع المسؤولية عن الحماية، يؤكد مؤتمر القمة العالمي العلاقة الوثيقة بين الولايتين.

٥٢ - وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أعرب الأمين العام، في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/721)، عن اعتزامه تعيين مستشار خاص له معني بالتركيز على موضوع المسؤولية عن الحماية. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رده المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/722)، بأن المجلس قد أحاط علما بقراره. وفي ١٢ تموز/يوليه، عيّن الأمين العام مستشارا خاصا جديدا له للتركيز على موضوع المسؤولية عن الحماية.

٥٣ - وللإسهام في حوار مع الدول الأعضاء وفيما بينها، ولرسم الخطوط العريضة لاستراتيجية بشأن كيفية الاستجابة لأحكام الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أصدر الأمين العام تقريرا بعنوان "تنفيذ المسؤولية عن الحماية" (A/63/677) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي مرفق ذلك التقرير، أشار الأمين العام إلى أنه يعتزم إنشاء مكتب مشترك للمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية والمستشار الخاص المعني بمسؤولية الحماية، نظرا للطابع الوثيق والمتكامل لعملهما. ونوقش تقرير الأمين العام في الجمعية العامة في تموز/يوليه ٢٠٠٩، مما أفضى إلى اتخاذ الجمعية، بتوافق الآراء، أول قرار لها بشأن المسؤولية عن الحماية (انظر القرار ٣٠٨/٦٣)، الذي أكدت فيه الجمعية من جديد عزمها على مواصلة النظر في هذا المفهوم. وفي التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية في تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن الإنذار المبكر والتقييم والمسؤولية عن الحماية (A/64/864)، أكد

مجددا اقتراحه إضفاء طابع مؤسسي على التعاون بين المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية والمستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نظرت الجمعية العامة في المقترحات المتعلقة باحتياجات المكتب من الموظفين ومن الموارد (انظر A/65/328/Add.1 و Corr.1 و Corr.2).

٥٤ - وتنص ولاية المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية على اضطراره بدور تحفيزي داخل منظومة الأمم المتحدة، وبصورة أعم داخل المجتمع الدولي، من أجل زيادة الوعي بأسباب حدوث جرائم الإبادة الجماعية وديناميتها، والتحذير من احتمال وقوع إبادة جماعية في بلد معين أو منطقة معينة، وتقديم توصيات تهدف إلى منع وقوعها أو وقفها، وإتاحة المجال للشركاء لكي يتخذوا إجراءات وقائية وفقا لولايات كل منهم ومسؤولياته بموجب القانون الدولي.

٥٥ - ويكلف المستشار الخاص المعني بالتركيز على موضوع المسؤولية عن الحماية بتطوير هذا المفهوم وصلته من الناحية المفاهيمية والمؤسسية والتنفيذية، ومواصلة إجراء حوار سياسي مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى بشأن اتخاذ مزيد من الخطوات لتنفيذه. وهو مكلف أيضا بالعمل مع المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية لوضع ولايتيهما التمايزيتين والتكاملتين في نفس الوقت موضع التنفيذ داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٥٦ - وعيّن الأمين العام لجنة استشارية في عام ٢٠٠٦ لتتولى توجيه ودعم عمل المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية. وفي عام ٢٠١١، قرر الأمين العام استعراض ولاية هذه اللجنة الاستشارية ومهامها وتشكيلها لتشمل الاهتمامات الموسعة للمكتب. وستُنشأ لجنة جديدة في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ أو في مطلع عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن تضطلع بدور أكثر نشاطا في مجال الدعوة والتوعية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٥٧ - يعمل المستشاران الخاصان في تعاون وثيق مع إدارة الشؤون السياسية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الشؤون القانونية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من بين كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ويسهم المستشاران الخاصان في المنتديات الرئيسية للأمم المتحدة، ومنها اجتماعات لجنة السياسات التابعة للأمين العام، واجتماعات كبار المستشارين وكبار المديرين، واللجنة التنفيذية للسلام والأمن. وتُقدم الإسهامات في شكل تحليلات وتوصيات من منظور منع جريمة الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، بما في ذلك

ما يتصل بالأوضاع المثيرة للقلق في بلدان محددة. ويُسهّم المستشاران الخاصان وموظفو المكتب أيضاً في فرق العمل والأفرقة العاملة المتكاملة، بما في ذلك فرق العمل والأفرقة العاملة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، في ما يتعلق بأوضاع قطرية وفي عمليات حفظ سلام محددة. وفي عام ٢٠١٢، اختير مكتب المستشارين الخاصين رئيساً مشاركاً لإطار الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لتنسيق الإجراءات الوقائية الذي يعمل مع البرامج والصناديق والوكالات التابعة للأمم المتحدة من أجل وضع استراتيجيات متكاملة لمنع نشوب النزاعات والجرائم الفظيعة ولتحديد الموارد السياسية والتقنية اللازمة لتنفيذها. واختير المكتب رئيساً مشاركاً لفترة ولاية ثانية في عام ٢٠١٣.

٥٨ - وفي ما يتعلق بمجلس الأمن الذي يتعين على المستشارين الخاصين تقديم تقارير إليه عن طريق الأمين العام، فقد بقي المستشاران الخاصان على اتصال فردي مع أعضاء المجلس. وقد اجتمع المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مع معظم من تعاقبوا على رئاسة المجلس لمناقشة المسائل المتصلة بولايته وسيُواصل فعل ذلك. وتُعقد هذه الاجتماعات منذ عام ٢٠١٠، كلما أمكن، على نحو مشترك مع المستشار الخاص الذي يركز عمله على المسؤولية عن الحماية. وسيُواصل المستشاران الخاصان تقديم إحاطات إلى المجلس كلما طلب رئيس المجلس ذلك منهما.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٥٩ - في عام ٢٠١٣، واصل مكتب المستشار الخاص صقل منهجيته للإنذار المبكر لتنبيه الأمين العام، وتنبيه مجلس الأمن عن طريقه، وذلك بهدف منع الأوضاع التي تنطوي على خطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (S/2004/567، المرفق، الفقرة (ب)). ولتحقيق هذا الغرض، قام المكتب باستعراض إطاره التحليلي لمنع جريمة الإبادة الجماعية، وواصل العمل في وضع إطار لتحليل مخاطر وقوع جرائم التطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بالتشاور مع شركاء الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية. ويقوم المكتب، سعياً منه لتحسين دمج معلوماته المتعلقة بالإنذار المبكر في منظومة الأمم المتحدة، بالإسهام في تقارير مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات.

٦٠ - وواصل المستشاران الخاصان وموظفو المكتب تنظيم أنشطة للاتصال والتوعية بهدف زيادة الوعي بمنع جريمة الإبادة الجماعية وما يتصل بها من أعمال فظيعة وبمفهوم المسؤولية عن الحماية. وترد الأنشطة التي يقوم بها المكتب في موقعه على شبكة الإنترنت الذي يجري

تحديثه بانتظام. وعمل المكتب أيضا على الترويج لولايته وأنشطته عن طريق التواصل مع وسائط الإعلام والمشاركة في منتديات المجتمع المدني والمنتديات الأكاديمية.

٦١ - وواصل المكتب أيضا، في سياق ولايته، تنفيذ برنامجه التدريبي بهدف تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم المتصلة بها. ويلقى هذا التدريب المتخصص الذي يقدمه المكتب، والذي يهدف إلى تنمية القدرة على تحديد عوامل المخاطر واتخاذ إجراءات وقائية، طلبا متزايدا من الدول الأعضاء والمجتمع المدني. ففي عام ٢٠١٣، عُقدت أنشطة تدريبية، شملت حلقات دراسية وتقديم المساعدة التقنية، في إندونيسيا وأوغندا وإيطاليا وباراغواي والبرازيل وبولندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وجنوب السودان وكندا وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي أماكن أخرى في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ونُظِّمت عدة أنشطة تدريبية بالتعاون مع شركاء للأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وشركاء من المجتمع المدني.

٦٢ - وقدم المستشاران الخاصان إلى الأمين العام، في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٣، مذكرات إرشادية بشأن حالة واحدة، مشفوعة بتوصيات تتعلق باتخاذ شركاء الأمم المتحدة إجراءات وقائية. وأدلى المستشاران الخاصان أيضا بتصريحات علنية أو قدما إحاطات للصحافة عن مستجدات الأوضاع في باكستان والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والسودان وغواتيمالا وكينيا ومالي وميانمار، وأبقيا قيد نظرهما عددا من الحالات التي اقتضت إما متابعة إجراءات سابقة أو القيام بأعمال دبلوماسية ذات طابع وقائي.

٦٣ - وتأكيدا لأهمية اتباع نهج إقليمي في منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وما يتصل بها من جرائم، واصل المستشاران الخاصان إقامة شراكات تنطوي على ترتيبات إقليمية ودون إقليمية هدفها تعزيز الأطر الإقليمية لمنع وقوع تلك الجرائم.

٦٤ - وبعد إجراء مشاورات مع المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية في آذار/مارس ٢٠١٣، وافقت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب على إنشاء لجنة فرعية بشأن المسؤولية عن الحماية، والدعوة إلى عقد اجتماع للاتحاد الأفريقي لمناقشة تطبيق المفهوم في السياق الإقليمي.

٦٥ - ومنذ إنشاء المكتب في عام ٢٠١٠، قدم المكتب الدعم للجنة الإقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في مجال منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز ومعاقبة مرتكبيها. وفي اجتماع اللجنة الإقليمية الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١١ في برازافيل، طلبت الدول الأعضاء في المؤتمر

تلقي الدعم التقني من المكتب في تنمية القدرات في مجال الإنذار المبكر على الصعيدين دون الإقليمي والوطني لمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وما يتصل بها من جرائم فظيعة، وتعهّدت بإنشاء لجان وطنية. وفي عام ٢٠١٢، قدم المكتب التدريب والمساعدة التقنية إلى اللجنة الإقليمية واللجان الوطنية لأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا لتنمية القدرات في مجال الإنذار المبكر ووضع استراتيجيات لمنع جريمة الإبادة الجماعية وما يتصل بها من جرائم، وتنظيم أنشطة وقائية تخص سياقاتها الوطنية. وفي عام ٢٠١٣، قدم المكتب المزيد من المساعدة التقنية إلى اللجان الوطنية لجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا لدعم منتديات السلام وتشجيع الحوار فيما بين الطوائف وفيما بين الأديان بهدف منع الجرائم الفظيعة، وقدم المكتب الدعم لإنشاء اللجنة الوطنية لزامبيا.

٦٦ - وواصل المستشاران الخاصان أيضا العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووضع ترتيبات تعاونية معها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وعقب المناقشات التي جرت مع المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، وافقت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على عقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٣ لمناقشة دمج منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية ومفهوم المسؤولية عن الحماية في عمل المنظمة دون الإقليمية والدول الأعضاء فيها. ويعمل المستشاران الخاصان على توسيع نطاق العمل مع شركاء إقليميين ودون إقليميين آخرين، بما في ذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وجامعة الدول العربية. ومنذ عام ٢٠١٠، عقد المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية مشاورات سنوية مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومع بعض الدول الأعضاء فيها.

٦٧ - وفي أمريكا الجنوبية، واصل المكتب التعاون مع منظمة الدول الأمريكية بشأن الخيارات المتاحة لتعزيز الإطار الإقليمي لمنع الجرائم الفظيعة، وذلك بالاستناد إلى المشاورات التي أجريت في السنتين السابقتين، بما في ذلك عقد جلسة إحاطة رسمية للجنة القانونية للبلدان الأمريكية في آذار/مارس ٢٠١٢. وواصل المستشاران الخاصان أيضا تقديم دعمهما للمبادرات الوطنية التي أسفر عنها إنشاء شبكة أمريكا اللاتينية لمنع الإبادة الجماعية والجرائم الجماعية الفظيعة في عام ٢٠١٢، وتضم الشبكة ١٨ دولة عضوا من المنطقة. ومنذ إنشاء الشبكة، قدم المستشاران الخاصان الدعم لعقد حوارات بشأن الترتيبات المؤسسية والأدوات والمنهجيات المتعلقة بمنع وقوع الجرائم الفظيعة على الصعيد القطري. وعقدت هذه الحوارات حتى الآن في الأرجنتين وأوروغواي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) وباراغواي (آذار/مارس ٢٠١٣). وقدم مكتب المستشارين الخاصين الدعم أيضا لمناقشات على الصعيد الإقليمي، في إطار مشاركة موظفي مكتب المستشارين الخاصين بوصفهم مدربين في الأنشطة

التدريبية لأعضاء الشبكة التي أجريت في بولندا في حزيران/يونيه ٢٠١٣، والأخرى المقرر إجراؤها في الأرجنتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بالتعاون مع إحدى المنظمات غير الحكومية، وهي معهد أوشفيتز للسلام والمصالحة. ويعتزم المكتب إجراء المزيد من التدريب في المنطقة، بناء على الطلب، بما في ذلك دعم إنشاء الآليات الوطنية الرامية لمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية والجرائم الفظيعة.

٦٨ - ويعمل المستشاران الخاصان على أساس منتظم مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الإجراءات الوقائية وتعزيز الأطر الوقائية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، يشمل ذلك العمل مع المجلس، والبرلمان الأوروبي، ودائرة العمل الخارجي. أما بالنسبة لدائرة العمل الخارجي، فقد واصل المستشاران الخاصان إجراء المناقشات بشأن الخيارات المتاحة للتعاون في مجال آليات الإنذار المبكر وتقييم الحالات المثيرة للقلق. وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا يزال مكتب المفوض السامي للأقليات القومية يمثل الجهة الرئيسية للعمل مع المنظمة. وواصل المستشاران الخاصان أيضا العمل مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ووضع ترتيبات تعاونية معها، وهما يعملان على توسيع نطاق العمل ليشمل شركاء إقليميين ودون إقليميين آخرين، بما في ذلك جامعة الدول العربية. وتمشيا مع ولاية المكتب، أسفر العمل مع هذه المنظمات عما يلي: (أ) زيادة التعاون بشأن المسائل ذات الصلة بالولاية؛ (ب) زيادة الوعي بأسباب وديناميات جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، والتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع ارتكابها؛ (ج) تعزيز قدرات الوقاية والحماية والتصدي.

٦٩ - وقد تواصلت عملية التطوير السياسي والمفاهيمي والعملي للمسؤولية عن الحماية. وواصل المستشاران الخاصان العمل مع الدول الأعضاء، سواء في نيويورك أو في عواصمها، ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، أثناء نظرها في الطريقة المثلى للوفاء بالالتزام المتعلق بحماية السكان من خطر جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ومن التحريض على ارتكابها. وفي عام ٢٠١٣، أشرف المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، في انتظار تعيين مستشار خاص جديد يركز عمله على المسؤولية عن الحماية، على إعداد التقرير السنوي للأمين العام بشأن المسؤولية عن الحماية (A/67/929-S/2013/399)، بما في ذلك إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني من جميع المناطق. ويركز تقرير عام ٢٠١٣ على حماية السكان من جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وعلى مسؤولية الدول عن منع هذه الجرائم. وأشرف

المستشار الخاص أيضا على الأعمال التحضيرية لحوار تفاعلي غير رسمي بشأن المسؤولية عن الحماية ستجريه الجمعية العامة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

٧٠ - سيواصل المستشاران الخاصان إسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن الحالات التي تنطوي على خطر وقوع جريمة إبادة جماعية وجرائم حرب وتطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية، وسيصدران توصيات بالإجراءات الوقائية التي ينبغي أن تتخذها منظومة الأمم المتحدة. وسيواصل المستشاران الخاصان أيضا العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز التعاون والحوار وتنمية القدرات بهدف منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وتحديد أفضل الممارسات المطبقة لدى البلدان والمناطق التي تجنبت وقوعها، بسبل منها منع التحريض على ارتكابها. ولتحقيق هذه الغاية، سيواصل المستشاران الخاصان التركيز على خمسة مجالات للعمل، هي: (أ) التوعية؛ (ب) جمع المعلومات وتقييمها؛ (ج) تحديد الشواغل؛ (د) الإعلام عن الشواغل والتوصيات؛ (هـ) تطوير القدرات الكفيلة بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

التوعية

٧١ - لمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الفظيعة، سيواصل المكتب دعم منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني في العمل بصورة جماعية صوب تحقيق هذا الهدف. ويمثل اكتساب فهم أكبر لأسباب وديناميات جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وللتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع ارتكابها، إجراءً وقائياً بحد ذاته. وفي هذا الصدد، سيساعد المكتب الجمعية العامة في مواصلة نظرها في المسؤولية عن الحماية، في مجالات منها إعداد التقارير السنوية للأمين العام عن مختلف أبعاد تطبيق هذه المسؤولية، والتحضير لإجراء حوارات سنوية تفاعلية غير رسمية بشأن المسؤولية عن الحماية. وإضافة إلى ذلك، سينظم المكتب، بالشراكة مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، مؤتمرات وحلقات دراسية وجلسات إحاطة إعلامية بشأن مختلف أبعاد منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وبشأن مفهوم المسؤولية عن الحماية. وتتيح هذه المناسبات الفرصة للتشاور مع أصحاب المصلحة، وتُعزز تبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة الرئيسية. وسينشر المكتب المنشورات التي أعدّها،

بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، بطرق منها الموقع الشبكي للمكتب.

جمع المعلومات

٧٢ - سيواصل المستشاران الخاصان جمع المعلومات عن الحالات التي قد تستدعي القلق على الصعيد العالمي، بما في ذلك الحالات القطرية والإقليمية والمواضيعية. وستستمر عملية الرصد في الاستفادة من المعلومات ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان والسياسة والتنمية والشؤون الإنسانية، التي تُجمع أساساً من مصادر الأمم المتحدة. وسيواصل إيلاء الاهتمام الخاص للعوامل الهيكلية من قبيل وجود مجموعات قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية متنوعة والعلاقات القائمة فيما بينها، ومسائل الحوكمة، وحالة حقوق الإنسان، وأية تطورات تؤثر على مجموعة سكانية معينة، والدوافع المحتملة لحدوث العنف (من قبيل الانتخابات أو الاضطرابات الاجتماعية أو تغيير الحكومات بطرق غير دستورية)، والدلائل على وجود تحريض على العنف. وستجرى عملية الرصد بالتشاور الوثيق مع شركاء الأمم المتحدة ذوي الصلة ومع الدول الأعضاء المعنية.

٧٣ - وسيواصل المستشاران الخاصان التشاور على نطاق واسع بهدف تحديد الشواغل وسد الثغرات الموجودة في السياسات والتوجيهات الحالية المتعلقة بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وتطبيق مفهوم المسؤولية عن الحماية.

تحديد الشواغل

٧٤ - سيواصل المستشاران الخاصان تحليل الحالات التي قد تستدعي القلق عن طريق النظر بتعمق في جميع المعلومات ذات الصلة وبالتشاور مع إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها وصناديقها وبرامجها، والدول الأعضاء المعنية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والخبراء المستقلين. ويستند تحليل مخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية إلى الإطار التحليلي الذي تم إعداده بتوجيه من المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية (انظر A/63/677 و A/64/864). وعند الاقتضاء، وبالتشاور مع سلطات الدولة والسلطات الإقليمية المعنية، قد يقوم ممثلون عن المكتب بزيارة بلد معين والاجتماع بالمسؤولين وفريق الأمم المتحدة القطري وأطراف فاعلة أخرى، حسب الطلب.

الإعلام عن الشواغل والتوصيات

٧٥ - وفقاً للممارسة والإجراءات السابقة التي حددها الأمين العام (انظر A/64/864)، سيعرض المكتب على الأمين العام، وغيره من كبار المسؤولين، الحالات المثيرة للقلق

والتوصيات المتعلقة بمسارات العمل الممكنة. وعند إسداء المستشارين الخاصين المشورة للأمين العام بشأن أنواع التدابير التي ينبغي اتخاذها للقضاء على مخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية أو غيرها من الجرائم الفظيعة (انظر S/2004/567، المرفق، الفقرة (ج))، يمكنهما الدعوة إلى تنفيذ تدابير متاحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة من قبل الدول في إطار ممارستها لمسؤولياتها، ومن قبل المنظمات الدولية و/أو المجتمع الدولي بوجه أعم. وتشمل هذه التدابير تدابير اجتماعية واقتصادية، وتدابير سياسية ودبلوماسية، وتدابير دستورية وقانونية، وتدابير تتعلق بالقطاع الأمني.

٧٦ - وعندما تكون هناك ضرورة ملحة لاتخاذ إجراء وقائي أو حمائي، يستطيع المستشاران الخاصان، بناء على طلب الأمين العام، عقد اجتماع لوكلاء الأمين العام الرئيسيين لمناقشة خيارات السياسات العامة المتاحة ثم عرضها على الأمين العام، وعلى لجنة السياسات إذا قرر الأمين العام ذلك. ويمكن للمكتب أيضا أن يبلغ مجلس الأمن بالشواغل والتوصيات، عن طريق الأمين العام أو الجمعية العامة أو هيئات حكومية دولية أخرى، لا سيما عندما يتطلب اتخاذ إجراء وقائي دعمها أو حينما تقتضي ظروف حالة معينة إعلام هيئة واحدة أو أكثر من هذه الهيئات الحكومية الدولية. وسيقوم المكتب أيضا بإعلام المنتديات المشتركة بين الإدارات والمنتديات المشتركة بين الوكالات التي هو عضو فيها. وإذ لاحظ المكتب أن الإجراءات الوقائية والحماية عرفت أكبر قدر من النجاح في الحالات التي توافقت فيها الدولة المضيفة على اتخاذ إجراءات عاجلة ويتوصل فيها المجتمع الدولي إلى توافق في الرأي بشأن المشاكل وطريقة التصدي لها، فإنه سيستخدم جهود الدعوة للتشجيع على تهيئة بيئة سياسية مؤيدة للإجراءات الوقائية والحماية عن طريق التعامل البناء. ويمكن أن تكون جهود الدعوة ثنائية أو متعددة الأطراف، ويمكن أن تكون سرية أو علنية.

تنمية القدرات لمنع جريمة الإبادة الجماعية

٧٧ - وسيواصل المكتب توسيع نطاق أنشطته في مجال التدريب وتنمية القدرات التي تهدف إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل مخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، ودعم تنمية القدرات الوطنية والإقليمية على تعزيز القدرة على المواجهة ومنع وقوع هذه الجرائم. وسيتيح المكتب أيضا البحوث ذات الصلة بشأن المسائل المواضيعية التي تتعلق بالولايات المعهودة إليه. وسيواصل المكتب جهوده لتشجيع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على مساعدة الدول الأعضاء في تحديد قدراتها على منع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وتعزيز تلك القدرات.

٧٨ - ويرد في الجدول ١٠ أدناه هدف المكتب والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ١٠

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: النهوض بالجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى حماية الجماعات السكانية من جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتحرّض عليها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١' عدد مسؤولي الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الذين تلقوا تدريباً من المكتب بشأن تحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية والجرائم المتصلة بها وبسبب تدابير منع المخاطر المرتبطة بها والتخفيف من هذه المخاطر	(أ) زيادة قدرات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تحديد مخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومنع تلك المخاطر أو التخفيف منها نتيجة لما يقدمه المستشاران الخاصان من تدريب ومساعدة تقنية
مقاييس الأداء	
العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٣٨٦	
العدد المقدر لعام ٢٠١٣: ٣٥٠	
العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ٣٥٠	
٢' عدد الدول الأعضاء/المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية التي تلقت مساعدة تقنية من المكتب واتخذت تدابير لإنشاء مبادرات أو آليات وطنية لمنع وقوع الجرائم الفظيعة، بما في ذلك آليات للإنذار المبكر	(ب) زيادة الوعي بأسباب وديناميات جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم
مقاييس الأداء	
العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ١٣	
العدد المقدر لعام ٢٠١٣: ١٣	
العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ١٣	
(ب) عدد الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي طلبت زيارة من المستشارين الخاصين أو سرت	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
زيارة لهما بشأن مسائل تتعلق بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وبشأن مفهوم المسؤولية عن الحماية مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٩ العدد المقدر لعام ٢٠١٣: ١٠ العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ٨	المرتكبة ضد الإنسانية، والتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع مخاطر وقوع هذه الجرائم أو التخفيف من هذه المخاطر، بما في ذلك اتخاذ تدابير في إطار مفهوم المسؤولية عن الحماية
عدد مصادر المعلومات المتسقة والموثوقة، المستمدة أساساً من داخل الأمم المتحدة، التي يجمعها المكتب يوميا ويقوم بتقييمها واستخدامها لإصدار الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة ككل بخصوص الحالات التي تنطوي على خطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ١٧٥ العدد المقدر لعام ٢٠١٣: ١٧٥ العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ٢٠٠	(ج) زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة ككل على منع مخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو التخفيف من هذه المخاطر، نتيجة لتقديم المكتب المشورة والتحليل المناسبين في حينه في ما يتعلق بمخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المتصلة بها في موقف معين، وتقديم توصيات باتخاذ تدابير وقائية

النواتج

- إنشاء آلية للإنذار المبكر تُزود المستشارين الخاصين بتنبيهات يومية عن المستجندات ذات الصلة بخطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بناء على القيام بشكل منهجي بجمع المعلومات ذات الصلة بعوامل الخطر المبينة في الإطار التحليلي الذي وضعه المكتب عن الإبادة الجماعية، من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن مصادر مفتوحة، وإدارة هذه المعلومات وتحليلها
- تقديم تقارير أسبوعية وشهرية إلى منظومة الأمم المتحدة بشأن المستجندات المثيرة للقلق على الصعيد العالمي

- تقديم تقارير أو إحاطات إعلامية أو مذكرات إرشادية إلى الأمين العام تتضمن توصيات بشأن الاستراتيجيات وخيارات الإجراءات في مجال السياسات العامة التي ينبغي أن تعتمدھا الأمم المتحدة لمعالجة الحالات التي يمكن أن تفضي إلى وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم التطهير العرقي؛ بالاستناد، حسبما هو مناسب، إلى النتائج المستخلصة من بعثات جمع المعلومات (٤)
- تقديم تقرير سنوي للأمين العام عن المسؤولية عن الحماية إلى الجمعية العامة
- إجراء حوار تفاعلي غير رسمي خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة عملاً بقرار الجمعية مواصلة النظر في المسؤولية عن الحماية
- العمل مع الدول الأعضاء والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية للنهوض بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ومنع التحريض على ارتكابهما، عن طريق إيفاد بعثات استشارية وعقد مشاورات
- إيفاد بعثات للدعوة إلى البلدان أو المناطق التي يعتبر فيها تدخل المستشارين الخاصين ذا قيمة خاصة في ما يتعلق بالمنع المبكر لمخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (٤)
- تنظيم حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل مخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ولمساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير الوقائية؛ وإعداد مواد تدريبية وتكوين مجموعة من المدربين الخبراء (٩)
- المساهمة في تنظيم مناسبات ومؤتمرات وحلقات دراسية وحلقات عمل رفيعة المستوى بشأن منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وبشأن المسؤولية عن حماية السكان من جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ومن التحريض على ارتكابهما (١٢)

العوامل الخارجية

٧٩ - يُتوقع أن يتحقق الهدف شريطة أن تهتم الدول الأعضاء باستمرار، بما في ذلك دول مجلس الأمن، بالعمل مع المستشارين الخاصين من أجل النهوض بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية، وتطبيق مفهوم المسؤولية عن الحماية؛ وأن تكون الدول التي تشهد أحداثاً حرجية على استعداد للعمل مع المستشارين الخاصين؛ وأن تعمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات بنشاط من أجل تنمية القدرات الوقائية.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١١

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٢-٢٠١٣		الاحتياجات لعام ٢٠١٤		مجموع	
	النفقات		الاحتياجات		الاحتياجات	
	الاعتمادات	المقدرة	الفرق	المجموع	غير المتكررة	لعام ٢٠١٣
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد المدنيين	٢ ٩٨٣,١	٢ ٨٣٤,٣	١٤٨,٨	١ ٦٩٠,٩	-	١ ٦٤٢,٨
التكاليف التشغيلية	١ ٨٦٠,٥	١ ٨٦٠,٥	-	٧٤٤,٧	-	٨٥٤,٥
المجموع	٤ ٨٤٣,٦	٤ ٦٩٤,٨	١٤٨,٨	٢ ٤٣٥,٦	-	٢ ٤٩٧,٣

الجدول ١٢

الوظائف

الوظائف المعتمدة	الفئة الفنية والفئات العليا		فئة الخدمات العامة		الموظفون	
	الوظائف الفنية والفئات العليا		الوظائف الفنية والفئات العليا		الوظائف الفنية والفئات العليا	
	١-مد	٢-مد	٣-ف	٤-ف	٥-ف	٦-ف
و أ ع أ ع م ^(أ)	١	٢	٣	٤	٥	٦
الوظائف المعتمدة	١	-	١	٣	٢	٨
لعام ٢٠١٣	١	-	١	٣	٢	٨
الوظائف المقترحة	١	-	١	٣	٢	٨
لعام ٢٠١٤	١	-	١	٣	٢	٨
التغيير	-	-	-	-	-	-

(أ) وظيفة الأمين العام المساعد هي بموجب عقد قيمته دولار واحد في السنة.

٨٠ - يعزى الرصيد الحر المتوقع في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ بشكل رئيسي إلى ارتفاع معدل الشواغر عما هو مدرج في الميزانية.

٨١ - وتبلغ الموارد المقترحة للعام ٢٠١٤ بالنسبة لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، ٦٠٠ ٤٣٥ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين من أجل

استمرار ١٠ وظائف (١ وأع، و ١ أع م، و ١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٢ ف-٣ و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (٩٠٠ ٦٩٠ ١ دولار)، فضلا عن التكاليف التشغيلية (٧٠٠ ٧٤٤ دولار)، وتشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٤٠٠ ١٠٨ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٦٩ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٠٠ ١٦٨ دولار)، والنقل البري (٣٦٠٠ دولار)، والاتصالات (٢٣ ٢٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١١ ٠٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٠ ٦١ دولار).

٨٢ - وفي عام ٢٠١٤، يقترح أن تظل أعداد الوظائف ورتبها لمكتب المستشار الخاص للأمن العام المعني بمنع الإبادة الجماعية كما هي بدون تغيير.

٨٣ - ويعزى الفرق البالغ ٦١ ٧٠٠ دولار بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ بشكل أساسي إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات من الخدمات الاستشارية على النحو المبين في الجدول ١٣ أدناه؛ (ب) انخفاض تكاليف سفر الموظفين في مهام رسمية؛ (ج) انخفاض الموارد المقترحة في إطار اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى. وتقابل هذه التخفيضات جزئيا زيادات في اعتمادات المرتبات، وارتفاع معايير إجراءات أماكن العمل في نيويورك، وزيادة الاحتياجات للاتصالات.

٨٤ - وتقترح تغييرات في الموارد بمقدار ٥٢ ٤٠٠ دولار تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧. ويرد في الجدول ١٣ أدناه بيان عام للمجالات الرئيسية لتغييرات الموارد والآثار المتصلة بذلك.

الجدول ١٣

المجالات الرئيسية لتغييرات الموارد

صافي التخفيضات في المدخلات	البيان	تخفيضات حجم النواتج	تخفيضات أهداف الأداء
التخفيض: الخبراء الاستشاريون	تعيين عدد أقل من الخبراء الاستشاريين في مجال التدريب	عدد حلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية، والمساعدة الفنية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل مخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وقدرتها على مساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير وقائية؛ وإعداد مواد تدريبية وهيئة مجموعة من المدربين الخبراء من ١٠ في عام ٢٠١٣ إلى ٩ في عام ٢٠١٤	-
	مجموع التخفيض: ٥٢ ٤٠٠ دولار يتطلب التخفيض المقترح إعادة تنظيم الأنشطة من أجل ضمان نفس مستوى المشاركة من جانب الدول الأعضاء		

الموارد الخارجة عن الميزانية

٨٥ - استفاد المكتب منذ عام ٢٠٠٨، من دعم الموارد الخارجة عن الميزانية. وتستخدم في عام ٢٠١٣ مساهمات يبلغ مقدارها ٩٧٥ ٧٠٠ دولار لتغطية تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين في ثلاث وظائف (موظف معاون لشؤون التوعية (ف-٢)، وموظف معاون للشؤون السياسية (ف-٢)، وموظف للشؤون السياسية (ف-٣))، وكذلك تكاليف برنامج المكتب لبناء القدرات والتدريب وتكاليف استعراض إطاره التحليلي والعملية الاستشارية التي تنفذ في إطار الأعمال التحضيرية لتقرير الأمين العام لعام ٢٠١٣ بشأن المسؤولية عن الحماية.

٨٦ - وفي العام ٢٠١٤ ستغطي الموارد الخارجة عن الميزانية التي تقدر قيمتها بمبلغ ١ ٠٦٥ ٤٠٠ دولار تكاليف استمرار ثلاث وظائف (موظف معاون للشؤون السياسية (ف-٢)، وموظف معاون لشؤون التوعية (ف-٢)، وموظف للشؤون السياسية (ف-٣))، والتكاليف التشغيلية ذات الصلة، بما في ذلك برنامج المكتب لبناء القدرات للعام ٢٠١٤، والأعمال التحضيرية لتقرير الأمين العام لعام ٢٠١٤ بشأن المسؤولية عن الحماية.

دال - المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية

(٦٥٧ ٦٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٨٧ - في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عين الأمين العام كريستوفر روس مبعوثاً شخصياً له إلى الصحراء الغربية (انظر S/2009/19) وأوضح لمجلس الأمن أن المبعوث سيعمل مع الطرفين والدول المجاورة استناداً إلى قرار المجلس ١٨١٣ (٢٠٠٨) والقرارات السابقة، وذلك من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره.

٨٨ - ومثلما كان الأمر في القرارات السابقة، دعا مجلس الأمن في قراره ٢٠٩٩ (٢٠١٣) الطرفين والدول المجاورة إلى التعاون بشكل أكمل مع الأمم المتحدة ومع بعضها بعضاً لتعزيز مشاركتها من أجل وضع حد لحالة الجمود الراهنة وإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي. وكذلك أهاب بالطرفين أن يواصلوا المفاوضات، برعاية الأمين العام، دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام ٢٠٠٦ والتطورات اللاحقة في الاعتبار، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٨٩ - يقدم المبعوث الشخصي تقارير عن استنتاجاته وتوصياته إلى الأمين العام عن طريق وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وتقدم إدارتا الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام، سواء على مستوى المقر وعن طريق بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، دعماً إلى المبعوث الشخصي يشمل تزويده بصورة دورية بمستجدات التطورات السياسية في المنطقة ومستجدات الحالة الميدانية، بالإضافة إلى التحليل السياسي والمشورة السياسية. وتطلع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية المبعوث الشخصي على تقارير وسائل الإعلام والبرقيات المشفرة التي تتناول آخر التطورات في إقليم الصحراء الغربية وفي مخيمات تندوف. وتيسر البعثة أيضاً الرحلات التي يقوم بها المبعوث الشخصي داخل منطقة عمليات البعثة التي تغطي الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين، وذلك على أساس عدم استرداد التكاليف. وقامت البعثة أيضاً بتيسير رحلات جوية خاصة من المغرب إلى الصحراء الغربية، على أساس استرداد التكاليف. ويقدم المبعوث الشخصي أيضاً مساهمات تتعلق بالمفاوضات السياسية لتقرير الأمين العام عن الصحراء الغربية برئاسة إدارة عمليات حفظ السلام.

٩٠ - وقد شاركت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في دعم جهود المبعوث الشخصي وأوفدت بعثة لتقصي الحقائق في تموز/يوليه ٢٠١١. وكذلك ساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العمل الجاري الرامي إلى تنظيم اجتماع مواضيعي، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عن الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية. ويعمل فريق الوساطة عن كُتب أيضاً مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تعزيز تدابير بناء الثقة، مثل تنظيم الحلقات الدراسية عن الثقافة الصحراوية والزيارات العائلية.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٩١ - شهدت الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣ توقف عملية الوساطة لفترة أربعة أشهر، كما شهدت اضطرابات خطيرة في منطقة الساحل وخارجها. وانتهت فترة توقف عملية المفاوضات التي سببها سحب المغرب الثقة من المبعوث الشخصي في أيار/مايو ٢٠١٢، وذلك أثناء مكالمة هاتفية بين ملك المغرب والأمين العام في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٢.

٩٢ - وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٤٤ (٢٠١٢)، أجرى المبعوث الشخصي مشاورات مستفيضة في المنطقة وفي المقر مع ممثلي الطرفين، المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، وكذلك مع ممثلي البلدين المجاورين، الجزائر

وموريتانيا، ومع ممثلي البلدان الأخرى المهتمة بالأمر ولا سيما أعضاء مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية.

٩٣ - وفي الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أجرى المبعوث الشخصي مشاورات إقليمية، تلتها زيارات إلى مدريد وباريس لإجراء مناقشات ثنائية مع الحكومات المنتخبة حديثا. وفي كل محطة من محطات الزيارة أكد كبار المحاورين مجددا دعمهم الكامل لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة وللمبعوث الشخصي، كما أكدوا مجددا استعدادهم للتعاون مع المبعوث الشخصي. وعلى خلاف الرحلات السابقة، سعى المبعوث الشخصي إلى توسيع اتصالاته خارج نطاق المحاورين الرسميين لتشمل في كل محطة الالتقاء بقيادة المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب، والطلبة، والجماعات النسائية، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيين، وقادة الأحزاب السياسية.

٩٤ - وعلى نحو ما أعلن عنه أثناء الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، زار المبعوث الشخصي عواصم بلدان مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣. واغتنام المبعوث الشخصي تلك الفرصة أيضا لزيارة برلين وبيرون لإجراء مشاورات ثنائية، والتقى بمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وكبار موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف. وكان الهدف الأساسي من الرحلة هو حشد المزيد من الدعم الدولي لعملية التفاوض بشأن الصحراء الغربية استعدادا للمرحلة المقبلة من العمل مع الطرفين والدولتين المجاورتين.

٩٥ - أما فيما يتعلق بعملية التفاوض، فقد طرح المبعوث الشخصي نهجا جديدا مبنيا على مناقشات ثنائية تتسم بالتكتم، وتهدف إلى التوصل إلى عناصر حل توفيقي مقبول من الطرفين.

٩٦ - وفيما يتعلق بالأجواء المحيطة بعملية التفاوض، قدم المبعوث ثلاث أفكار إضافية. أولا، حسب التكاليف الصادر عن الأمين العام، أعرب المبعوث الشخصي عن استعداده لتجديد مساعيه الرامية إلى تشجيع الجزائر والمغرب على تطوير العلاقات الثنائية بينهما. ثانيا، أعرب المبعوث الشخصي عن تأييده للعمل الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولتوسيع برنامج حلقاتها الدراسية لتلبية الحاجة إلى المزيد من الاتصال بين الصحراويين في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين، ولا سيما في أوساط النساء والشباب. ثالثا، أكد المبعوث الشخصي استعداده للمساعدة في النهوض بالتكامل الإقليمي من خلال إحياء اتحاد المغرب العربي.

٩٧ - ووجد المبعوث الشخصي إجماعاً على تأييد هذه الأفكار في عواصم بلدان مجموعة الأصدقاء وكذلك في برلين وبيزن.

٩٨ - وعلى النحو المتفق عليه مع الطرفين والدولتين المجاورتين، زار المبعوث الشخصي نواكشوط، والرباط (مرتين)، والعيون، والداخلية، ومخيمات لاجئي الصحراء الغربية بالقرب من تندوف، والجزائر العاصمة، وذلك في الفترة من ١٨ آذار/مارس إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ومنحت هذه الرحلة أيضاً فرصة للمبعوث لكي ينقل إلى الطرفين والدولتين المجاورتين الشواغل التي أجمع عليها المجتمع الدولي إزاء تزايد خطر انعدام الاستقرار وخطر انتشاره بسبب النزاع في مالي، والحاجة الملحة إلى المشاركة في مفاوضات فعلية لإيجاد حل سلمي للنزاع في الصحراء الغربية. ونتيجة للاتصالات التي أجريت، اتفق الطرفان والدولتان المجاورتان على الدخول في مشاورات ثنائية تجري بين كل منهما بشكل منفصل وفي إطار التكم، وتعزز هذه المفاوضات إن أمكن بالدبلوماسية المكوكية التي تهدف إلى التوصل إلى "حل تتوافق الآراء عليه" للنزاع في الصحراء الغربية.

افتراضات التخطيط في عام ٢٠١٤

٩٩ - يعتزم المبعوث الشخصي خلال عام ٢٠١٤، الانخراط في مرحلة من الدبلوماسية المكوكية مع حكومة المغرب وقيادة جبهة البوليساريو من أجل التوصل إلى حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية. وسيواصل المبعوث أيضاً إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء المهتمة، سواء في نيويورك أو في عواصمها. ولكن المفاوضات ستركز على الدبلوماسية المكوكية في المنطقة التي تهدف إلى تعميق المناقشات مع الأطراف بشأن العناصر الممكنة للتوصل إلى حل توفيقي مقبول من الطرفين. وبالتالي سيتم تخفيض عدد الاجتماعات في مالطة من اجتماعين إلى اجتماع واحد، وعدد الاجتماعات في نيويورك من أربعة اجتماعات إلى اجتماعين. وسيعقد المبعوث اجتماعات تفاوض مباشرة فور إبداء الطرفين استعداداً كافياً للدخول في مناقشات جدية. ويعتزم المبعوث أيضاً زيارة جنيف لمناقشة الجوانب الإنسانية للنزاع مع الوكالات المعنية.

١٠٠ - وسيكتمل عمل المبعوث الشخصي عندما يتوصل الطرفان إلى حل سياسي يقبله كلاهما ويتيح لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره.

١٠١ - ويرد في الجدول ١٤ أدناه عرض لهدف المبعوث الشخصي والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بعمله.

الجدول ١٤

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تحقيق تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية	مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
إحراز تقدم نحو تحقيق تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية	١' زيادة التقارب بين الطرفين بشأن المسائل الأساسية والفنية مقاييس الأداء	
	زيادة عدد المشاورات بين المبعوث الشخصي والطرفين والدول المجاورة في المنطقة العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ١	
	العدد المقدر لعام ٢٠١٣: ٢	
	العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ٣	
	٢' تعزيز مشاركة المجتمع الدولي مقاييس الأداء	
	عدد المشاورات مع مجموعة الأصدقاء والإحاطات المقدمة إليها العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٦	
	العدد المقدر لعام ٢٠١٣: ٨	
	العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ١٠	
	٣' تعزيز تنفيذ تدابير بناء الثقة مقاييس الأداء	
	عقد اجتماعات استعراض لخطة العمل المتعلقة بتدابير بناء الثقة العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ١	
	العدد المقدر لعام ٢٠١٣: ١	
	العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ٢	

النواتج

- مواصلة الحوار الرفيع المستوى بين الطرفين والدول المجاورة
- عقد مفاوضات غير رسمية بين الطرفين (٢)
- إجراء مشاورات سياسية مع الطرفين والدول المجاورة في المنطقة (٤)
- إجراء مشاورات سياسية مع الطرفين والدول المجاورة في المقر (١٢)
- تقديم تقارير وإحاطات إلى مجلس الأمن (٢ إحاطتان)
- تقديم إحاطات إلى مجموعة الأصدقاء والمجتمع الدولي وإجراء مشاورات معهما (١٠)
- القيام بجولة في عواصم البلدان الأعضاء في مجموعة الأصدقاء (٢ زيارتان)
- عقد اجتماعات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل استعراض ودعم تدابير بناء الثقة (٢)
- توسيع نطاق الزيارات الأسرية عن طريق الجو وزيادة عدد الحلقات الدراسية الثقافية التي تقودها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- تنظيم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحلقات دراسية بين الصحراويين (٣)

العوامل الخارجية

١٠٢ - من المتوقع أن يتحقق هدف دور المساعي الحميدة الذي يضطلع به الأمين العام بشكل رئيسي عن طريق مبعوثه الشخصي، شريطة أن يكون الطرفان مستعدين للتوصل إلى حل سياسي وملتزمين بذلك، وأن تقدم الدول المجاورة والمجتمع الدولي الدعم لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوظائف

١٠٣ - يعزى الرصيد الحر للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بصورة أساسية إلى ما يلي: (أ) كانت التكلفة الفعلية لاستحقاقات شاغلي الوظائف أقل مما أدرج في الميزانية؛ (ب) انقطاع عملية التفاوض، مما أدى إلى تخفيضات تحت بندي الخبراء الاستشاريين واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى. ويقابل هذه التخفيضات جزئيا ازدياد السفر في مهام رسمية بالنسبة لموظفي مكتب المبعوث الشخصي بسبب تغيير استراتيجية الوساطة التي تعطي الأولوية للدبلوماسية المكونة في المنطقة.

١٠٤ - وتبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ للمبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية ٦٠٠ ٦٥٧ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين اللازمة لاستمرار وظيفتي المكتب (وظيفة وكيل الأمين العام، لمدة ٢٢٤ يوما على أساس عقد "الفترة الفعلية لممارسة العمل"، ووظيفة من الرتبة ف-٣) (٢٠٠ ٣٥٠ دولار)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٤٠٠ ٣٠٧ دولار)، التي تتألف من الخدمات الاستشارية (٩٠٠ ٧٥ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٩٠٠ ١٥٩ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ١٦ دولار)، والاتصالات (٣٠٠ ٣ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٢ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٠٠ ٥٠ دولار).

١٠٥ - وفي عام ٢٠١٤، يقترح أن يظل عدد وظائف المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية ورتبتها كما هي دون تغيير.

١٠٦ - ويعزى الفرق البالغ ١٩ ٠٠٠ دولار بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ بشكل رئيسي إلى انخفاض عدد اجتماعات التفاوض، وما يترتب على ذلك من انخفاض تحت بندي سفر الاستشاريين واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى. وتقابل هذا جزئيا الزيادة المقترحة في تكاليف السفر في مهام رسمية بالنسبة للمبعوث الشخصي وموظف الشؤون السياسية، وكذلك ارتفاع المخصصات للمرتبات وارتفاع معايير إيجارات أماكن العمل في نيويورك.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٠٧ - لم توفر لهذه البعثة السياسية الخاصة أي موارد خارجة عن الميزانية للعام ٢٠١٣ ولا يتوقع توفير موارد خارجة عن الميزانية لها للعام ٢٠١٤.

هاء - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

(٦٠٠ ٧٢٣ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٠٨ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه قرر تعيين تيري رود - لارسن مبعوثا خاصا له معنيا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، لتمكينه من تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر عن تنفيذ القرار، وفقا لطلب المجلس الوارد في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36) وتنفيذا لهذه

الولاية، يجري المبعوث الخاص مشاورات مع حكومة لبنان وسائر الدول الأعضاء المهتمة لمساعدة الأمين العام في إعداد تقارير نصف سنوية إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار.

١٠٩ - وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، واستجابة للتقرير النصف سنوي الثالث للأمين العام (S/2006/248)، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي كرر فيه دعوته إلى التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وشجع بشدة حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان تمشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني، بترسيم حدودهما المشتركة، وخاصة في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل، مشيراً إلى أن هذه التدابير ستشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان، وسلامته الإقليمية، واستقلاله السياسي، وتحسين العلاقات بين البلدين، مما يساهم مساهمة إيجابية في تحقيق الاستقرار في المنطقة، وقد حث الطرفين على بذل الجهود للمضي قدماً في الحوار الثنائي سعياً لبلوغ تلك الغاية.

١١٠ - وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي أكد فيه أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على كامل الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاق الطائف. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يضع، من خلال الاتصال بالجهات الفاعلة الرئيسية الدولية والأطراف المعنية، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاق الطائف، وقراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، في ما يتعلق بجملة أمور منها نزع السلاح وترسيم الحدود الدولية للبنان، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم بانتظام إلى المجلس تقارير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١١١ - ويعتبر التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) عملية طويلة ومعقدة. وقد نفذ الكثير من أحكام القرار منذ اتخاذه في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. فقد سحبت الجمهورية العربية السورية قواتها وأعتدتها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، على أساس تفاهم تم التوصل إليه بين الأمم المتحدة والجمهورية العربية السورية في آذار/مارس ٢٠٠٥. وأجريت انتخابات رئاسية حرة ونزوية في عام ٢٠٠٨؛ كما أجريت انتخابات برلمانية حرة ونزوية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩. وبعد تأجيل الانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠١٣، تظل الانتخابات البرلمانية والرئاسية الجديدة مرهونة بالالتزام بالجدول الزمني للانتخابات. وأنشأ لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أدت أيضاً إلى تبادل السفراء.

١١٢ - وعلى الرغم من اتخاذ هذه الخطوات الرئيسية نحو التنفيذ الكامل للقرار، لم تنفذ بعد الفقرة التي تدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، باشر الزعماء اللبنانيون إجراء حوار وطني هدفه الرئيسي وضع استراتيجية دفاعية وطنية تعالج مسألة الأسلحة الموجودة خارج نطاق سيطرة الدولة. وعلى الرغم من انعقاد ثلاث جلسات منذ استئناف الحوار الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٢، تناولت أمورا منها وضع استراتيجية دفاعية وطنية، لم يتحدد انعقاده منذ اغتيال اللواء وسام الحسن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وظل معلقا بعد استقالة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي في آذار/مارس ٢٠١٣، والتعيين اللاحق لرئيس الوزراء المعين تمام سلام، في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، أعلن الرئيس ميشال سليمان اعتزامه الدعوة إلى عقد جلسة من الحوار الوطني، بما في ذلك مواصلة مناقشة وضع استراتيجية دفاعية للبنان.

١١٣ - وشجع مجلس الأمن بشدة، في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، حكومة الجمهورية العربية السورية على تلبية الطلب الذي قدمته حكومة لبنان بترسيم حدودهما المشتركة. فترسيم وتعيين حدود لبنان عنصر أساسي لضمان السلامة الإقليمية للبلد، على النحو الذي دعا إليه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولم تجر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي مناقشات أو اتصالات بين لبنان والجمهورية العربية السورية بشأن ترسيم الحدود المشتركة بينهما. وفي الوقت نفسه، ازداد تواتر الحوادث الحدودية بين لبنان والجمهورية العربية السورية وكذلك مخاطر التصعيد منذ بداية النزاع في الجمهورية العربية السورية. ورغم الإقرار بالطبيعة الثنائية لترسيم الحدود وسياسة النأي بالنفس التي يتبعها لبنان في ما يتعلق بالنزاع السوري، فإن تطور الحالة على الأرض يؤكد ضرورة إحراز تقدم بشأن هذه المسألة في إطار القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، على النحو المستمد من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١١٤ - واعتمادا على أربعة بيانات صحفية متوالية صدرت في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢ (SC/10712)، و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (SC/10799)، و ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ (SC/10941) و ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ (SC/11055)، اعتمد مجلس الأمن في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، بيانا رئاسيا (S/PRST/2013/9) أكد فيه على أهمية الاحترام الكامل لسيادة لبنان ووحدته وسلامته الإقليمية، واحترام سلطة الدولة اللبنانية، وشدد على ضرورة قيام الطرفين بالنظر في سبل التقدم في جميع المسائل المعلقة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦) وجميع قرارات المجلس الأخرى ذات الصلة.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١١٥ - يقوم المبعوث الخاص بالتنسيق والعمل على نحو وثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان الذي يحيط المبعوث الخاص علما بشكل منتظم بالتطورات السياسية في لبنان. وعلاوة على ذلك، يقدم كل من المنسق الخاص واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الدعم اللوجستي اللازم للزيارات التي يقوم بها المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١١٦ - لم يُحرز أي تقدم إضافي نحو تنفيذ الأحكام المتبقية من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولا سيما في سياق عدم الاستقرار في المنطقة وفي سياق سياسي محلي متقلب. ويمكن أن يؤدي ركود عملية التنفيذ إلى إضعاف الأحكام التي سبق تنفيذها ويشكل تحدياً لتنفيذ الأحكام التي لم تُنفذ بعد. وسيواصل الأمين العام بذل كل جهد ممكن لتشجيع إحراز المزيد من التقدم، بما يخدم السلام والأمن الإقليميين على أفضل وجه.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

١١٧ - الأحكام المتبقية من القرار التي يتعين تنفيذها هي أكثرها صعوبة وحساسية، وهي تحديداً: حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سيطرة حكومة لبنان على جميع أراضيه، والاحترام الكامل لسيادة لبنان ووحدته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. ويُتوقع أن تتواصل التحضيرات للانتخابات البرلمانية والرئاسية الجديدة رهنا بالجدول الزمني للانتخابات. وفي عام ٢٠١٤، وعلى خلفية الاضطرابات المستمرة التي تشهدها المنطقة، يعتزم الأمين العام مواصلة جهوده الرامية إلى تشجيع الأطراف المعنية على إحراز مزيد من التقدم نحو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). بما يخدم استقرار المنطقة على أفضل وجه.

١١٨ - ويرد في الجدول ١٧ أدناه عرض لهدف مكتب المبعوث الخاص والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بعمله.

الجدول ١٧

الأهداف، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء

الهدف: التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ولجميع قرارات المجلس اللاحقة ذات الصلة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١' عدم حدوث انتهاكات في الأرض والبحر ومقاييس الأداء	(أ) تيسير الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء إقليمه
الفعلي لعام ٢٠١٢: وقعت انتهاكات	
المقدّر لعام ٢٠١٣: وقعت انتهاكات	
الهدف لعام ٢٠١٤: عدم حدوث انتهاكات	
٢' عدد التدخلات مع الأطراف المعنية بهدف الحد من الانتهاكات والوصول بها في نهاية المطاف إلى مستوى الصفر	
العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٣٠	
العدد المقدّر لعام ٢٠١٣: ٣١	
الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٧ إلى ٣١	
٣' تيسير زيادة بسط سلطة حكومة لبنان على جميع أنحاء الإقليم اللبناني، ولا سيما على امتداد حدوده	
مقاييس الأداء	
عدد التدخلات مع الأطراف المعنية	
العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٣٠	
العدد المقدّر لعام ٢٠١٣: ٣١	
الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٧ إلى ٣١	
٤' انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان	
مقاييس الأداء	
لعام ٢٠١٢: غير كامل	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

المقدّر لعام ٢٠١٣: غير كامل

المستهدف لعام ٢٠١٤: كامل

(ب) تيسير حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية (ب) '١' زيادة اكتساب حكومة لبنان حق التفرد في ونزع سلاحها استخدام القوة في جميع أنحاء إقليمها

مقاييس الأداء

عدد التدخلات مع الأطراف المعنية

العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٣٠

العدد المقدّر لعام ٢٠١٣: ٣١

الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٧ إلى ٣١

'٢' تقديم المبعوث الخاص الدعم لكفالة منع أي أفراد أو جماعات غير القوات المسلحة الرسمية من حمل الأسلحة، مع أخذ جلسات الحوار الوطني التي تعقد بانتظام في الحسيان

مقاييس الأداء

عدد التدخلات مع الأطراف المعنية

العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٣٠

العدد المقدّر لعام ٢٠١٣: ٣١

الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٧ إلى ٣١

'٣' تقديم المبعوث الخاص الدعم لعملية حل ونزع سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية العاملة في لبنان، مع الأخذ في الاعتبار انعقاد الحوار الوطني، ومع المحافظة على قرارات الحوار السابقة المتعلقة بالسلح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها

مقاييس الأداء

عدد التدخلات مع الأطراف المعنية

العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٣٠

العدد المقدّر لعام ٢٠١٣: ٣١

الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٧ إلى ٣١

(ج) تيسير استجابة معززة من جميع الدول الأعضاء (ج) قيام المبعوث الخاص بالتشجيع على زيادة الجهود لتنفيذ الأحكام المتبقية من قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) الرامية إلى تنفيذ الأحكام المتبقية من قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، مع مراعاة التقدم الكبير المحرز في هذا الصدد

مقاييس الأداء

عدد التدخلات مع الأطراف المعنية

العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٣٠

العدد المقدّر لعام ٢٠١٣: ٣١

الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٧ إلى ٣١

النواتج

- عقد اجتماعات منتظمة بين المبعوث الخاص وممثلي حكومة لبنان والحكومات المعنية الأخرى لتشجيع تنفيذ القرار
- عقد اجتماعات مع حكومة لبنان دعماً للحوار الوطني اللبناني المتصل بحل الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها
- عقد اجتماعات مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وبذل مساع حميدة بين المنظمة وحكومة لبنان لتيسير الحوار بين المنظمة والسلطة الفلسطينية وحكومة لبنان بشأن حل الميليشيات الفلسطينية ونزع سلاحها
- بذل مساع حميدة وإجراء مشاورات مع جميع الحكومات الأجنبية التي قد يكون لها نفوذ على الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان من أجل المساعدة على التوصل، بالوسائل السلمية، إلى تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة
- تقديم الأمين العام تقارير إلى مجلس الأمن (٢)

العوامل الخارجية

١١٩ - يمكن أن يتحقق هدف المبعوث الخاص على افتراض ما يلي: (أ) وجود استقرار سياسي وأمني في لبنان؛ (ب) عدم استئناف الأعمال العدائية في المنطقة وفي البلد؛ (ج) توافر الإرادة السياسية الحسنة لدى الأطراف المعنية؛ (د) انعكاس أثر الإرادة السياسية الحسنة للدول الأعضاء على الأطراف المعنية على نحو إيجابي؛ (هـ) عدم وجود أي توترات بين لبنان والدول الأخرى في المنطقة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٨

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤			
	الاعتمادات	النفقات المقدّرة	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٣	
							الفرق، ٢٠١٣-٢٠١٤
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	
تكاليف الأفراد المدنيين	٥٤٠,٦	٤٦٤,٧	٧٥,٩	٢٨٣,٦	-	٢٧٩,٦	٤,٠
التكاليف التشغيلية	٩٢٥,٠	٧٩٣,٨	١٣١,٢	٤٤٠,٠	٢,٦	٤٦٣,١	(٢٣,١)
المجموع	١ ٤٦٥,٦	١ ٢٥٨,٤	٢٠٧,١	٧٢٣,٦	٢,٦	٧٤٢,٧	(١٩,١)

الجدول ١٩

الوظائف

الوظائف المعتمدة	الفئة الفنية والفئات العليا															فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون	
	وكيل أمين أمين عام عام ^(١) مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الأمّن	الخدمات العامة	الموظفين الدوليين	الفنيون الوطنيون	الرتبة الوطنية	الأمم المتحدة	متطوعو				
الوظائف المعتمدة	١	-	-	-	١	-	-	٢	-	١	٣	-	-	-	٣				
الوظائف المقترحة	١	-	-	-	١	-	-	٢	-	١	٣	-	-	-	٣				
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-				

(أ) وظيفة الأمين العام المساعد هي بموجب عقد مقابل دولار واحد في السنة.

١٢٠ - يُعزى الرصيد الحر المتوقع في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف استحقاقات شاغلي الوظائف عما كان متوقعاً؛ (ب) زيادة معدل الشغور الفعلي عن المعدل المدرج في الميزانية؛ (ج) تقليص السفر الرسمي؛ (د) انخفاض مصاريف الاتصالات عما كان متوقعاً.

١٢١ - ويبلغ صافي الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ للمبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ما قيمته ٦٠٠ ٧٢٣ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين اللازمة لاستمرار ثلاث وظائف في مكتب المبعوث الخاص، (وظيفة واحدة برتبة وكيل الأمين العام بموجب عقد مقابل دولار واحد في السنة، و ١ ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) بقيمة (٦٠٠ ٢٨٣ دولار)، فضلاً عن التكاليف التشغيلية (٤٤٠ ٠٠٠ دولار)، التي تتضمن تكاليف السفر في مهام رسمية (٣٤٥ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ٥١ دولار)، والنقل البري (١ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات (٨٠٠ ٢٩ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٦ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٦٠٠٠ دولار).

١٢٢ - وفي عام ٢٠١٤، يُقترح الإبقاء على عدد ومستوى وظائف مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) كما هما دون تغيير.

١٢٣ - ويُعزى الفرق البالغ ١٩ ١٠٠ دولار بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ أساساً إلى ما يلي: (أ) تقليص السفر في مهام رسمية؛ (ب) التعديلات في المصاريف المتوقعة للاتصالات. وقابلت هذه التخفيضات جزئياً زيادات في الاعتمادات المخصصة للمرتبات، وارتفاع المعايير المتعلقة باستئجار أماكن العمل في نيويورك، والاعتماد غير المتكرر لاستبدال معدات تكنولوجيا المعلومات.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٢٤ - لم تُتَّح أي موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٣، ولا يُتوقع أن يُتاح منها شيء في عام ٢٠١٤ لهذه البعثة السياسية الخاصة.

واو - ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

١٠٠ ١٩٣ ٢ دولار

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٢٥ - في أعقاب الإجراء المتعلق بعدم تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، واصلت الأمم المتحدة دعم مباحثات جنيف الدولية المتعلقة بالأمن والاستقرار وعودة النازحين واللاجئين؛ وقد بدأت تلك المباحثات في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في جنيف وفقا لاتفاق النقاط الست المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتدابير التنفيذ المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بوساطة من الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في أعقاب الأعمال العدائية التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر [S/2009/254](#)، الفقرة ٥). ورحب مجلس الأمن، في قراره ١٨٦٦ (٢٠٠٩)، ببدء المباحثات، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق ممثله الخاص، تقديم الدعم الكامل لهذه العملية. ويشارك كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في رئاسة المباحثات؛ وقد عُقد منها حتى الآن ٢٤ جولة، كان آخرها في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

١٢٦ - وعلى خلفية "المقترحات المتعلقة بإنشاء آليات مشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها"، التي أُنقِص عليها في جنيف يوم ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وجه الأمين العام، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أطلع فيها أعضاء المجلس على آخر المستجدات المتصلة بالتقدم المحرز في مباحثات جنيف الدولية وعقد اجتماع للآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، برعاية الأمم المتحدة، في غالي (انظر [S/2009/254](#)، الفقرتان ٥ و ٦). وذكر الأمين العام أيضا بأنه بعد إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية، فإن الأمم المتحدة ستواصل دعم مباحثات جنيف الدولية والآلية المشتركة من خلال عدد محدود من الموظفين المكلفين بمهمة تيسير مشاركة الأمم المتحدة في المباحثات الدولية في جنيف وفي الآلية المشتركة، والاتصال بالجهات الفاعلة ذات الصلة والتنسيق معها. وذكر أن هؤلاء الموظفين سيعملون انطلاقا من جنيف، وسيقضون في الميدان الوقت اللازم لأداء هذه المهام. ووجه الأمين العام رسالة في هذا الشأن إلى وزير خارجية جورجيا في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وردّ وزير خارجية جورجيا على رسالة الأمين العام في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد جرت الاتصالات والمراسلات بشأن هذه المسألة دون المساس بمواقف الأطراف المشاركة في المباحثات الجارية في جنيف.

١٢٧ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أشار الأمين العام إلى أن الأمم المتحدة، نظرا للدور المهم لمباحثات جنيف الدولية

وللآلية المشتركة في تحقيق استقرار الوضع وبناء الثقة، وفي ضوء التأيد الواسع، بما في ذلك تأييد الأطراف المعنية الرئيسية، لأن تُشارك الأمم المتحدة في هذه العملية مشاركة متواصلة وفعالة في فترة ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ستواصل تقديم الدعم لمباحثات جنيف ولعمل الآلية المشتركة. وأبلغ الأمين العام رئيس المجلس في رسالة وجهها إليه في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/2010/103) أنه يعتزم، بعد إجراء المشاورات اللازمة، تعيين أنتي توروين، وهو من فنلندا، ممثلاً للأمم المتحدة لتولي مسؤولية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمباحثات جنيف الدولية وللآلية المشتركة. وفي رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١١ (S/2011/279)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام أن أعضاء المجلس أحاطوا علماً بما يعتزم القيام به، وبالمعلومات التي تضمنتها رسالته المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠.

١٢٨ - ويتولى ممثل الأمم المتحدة وفريقه مسؤولية التحضير لجلسات مباحثات جنيف الدولية، بالتشاور مع الرؤساء المشاركين. ويتولى أيضاً مسؤولية التحضير للاجتماعات الدورية للآلية المشتركة وعقدها وتسييرها. وفيما يتعلق بهذه الآلية، يحافظ الفريق على خط اتصال مباشر لتيسير الاتصال وتبادل المعلومات في الوقت المناسب فيما بين الأطراف بشأن أي من المسائل التي هي موضع اهتمام مشترك.

١٢٩ - وسيواصل ممثل الأمم المتحدة وفريقه الاحتفاظ بمكتب في جنيف في مقر مكتب الأمم المتحدة هناك، على أساس استرداد التكاليف. وسيسافر أعضاء الفريق بانتظام إلى الميدان للتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية في التحضير للمباحثات الجارية في إطار الآلية المشتركة ومتابعتها. وسيظل الفريق يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موقع عمل واحداً، مستفيداً من الدعم اللوجستي الذي يقدمانه له.

التوقعات المستقبلية

١٣٠ - يُتوقع أن يستمر دور ممثل الأمم المتحدة طيلة مدة مشاركة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية وفي الآليات المشتركة؛ إذ لا تزال الأطراف المعنية الرئيسية تؤيد مباحثات جنيف، واجتماعات الآليات المشتركة، ومشاركة الأمم المتحدة المتواصلة. وسيعاد النظر في دور الأمم المتحدة حسبما يطرأ في المستقبل من تطورات في مباحثات جنيف و/أو الآليات المشتركة ووجهات نظر الأطراف المعنية الرئيسية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٣١ - سيتولى ممثل الأمم المتحدة وموظفوه التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، كمكتب منسق الأمم المتحدة المقيم ومفوضية شؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي

والجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتنسيق دور الأمم المتحدة والإسهام في إطار مباحثات جنيف والآلية المشتركة.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٣٢ - شارك ممثل الأمم المتحدة، في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في رئاسة الجولة الرابعة والعشرين لمباحثات جنيف الدولية. وبالرغم من الطابع المعقد للمسائل المطروحة للنقاش، فلا يزال جميع المشاركين متمسكين بمباحثات جنيف، وقد أعادوا تأكيد التزامهم بالمشاركة فيها. ولإتاحة إجراء المزيد من المناقشات المستنيرة، عُقدت "دورات إعلامية" خاصة بالاقتران مع دورات جنيف الرسمية، وفي مناسبة واحدة تم ذلك في سياق آلية غالي المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها. وساعدت الدورتان الإعلاميتان اللتان يسرّهما الأمم المتحدة على إثراء الاجتماعات الرسمية التي تُعقد في إطار مباحثات جنيف الدولية. ويُتوخى عقد جولتين إضافيتين لمباحثات جنيف في عام ٢٠١٣. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، دعا ممثل الأمم المتحدة إلى عقد الاجتماع الخامس والثلاثين للآلية المشتركة، وكان ذلك ثالث اجتماع يُعقد في ذلك العام. ولم يلتزم اجتماع الآلية المشتركة السادس والثلاثون كما كان مقررا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بسبب خلافات برزت بين المشاركين بشأن طرائق عمل الآلية. وسيواصل ممثل الأمم المتحدة بذل مساعيه لدى جميع الأطراف المعنية لإيجاد طريقة عمل تمكّن من استئناف اجتماعات الآلية المشتركة في أقرب وقت ممكن.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

١٣٣ - يُتوقع أن تستمر مباحثات جنيف الدولية والآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها في الانعقاد بانتظام، مما يتطلب الدعم الفني والتقني من الأمم المتحدة. فلا تزال المحادثات والآلية تشكّلان المنبرين الأساسيين لتناول المسائل التي تهم جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويُرجّح أن تظل الحالة محليا تتطلب المشاركة والدعم الدوليين لمنع تزعزع الاستقرار وتيسير الاتصال المنتظم وتبادل المعلومات بين الأطراف.

١٣٤ - ويُتوقع أن يستمر عقد جولات مباحثات جنيف في عام ٢٠١٤ بالوتيرة نفسها تقريبا: أي بمعدل اجتماع واحد كل ثلاثة أشهر. وفي إطار التحضير لهذه الاجتماعات، يُنتظر من ممثل الأمم المتحدة أن يشارك في الزيارات التحضيرية التي يقوم بها من يشاركون في رئاسة مباحثات جنيف (الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة). ويُتوقع أيضا أن تحافظ الآلية المشتركة على نفس الوتيرة المقررة للاجتماعات - أي

بمعدل اجتماع واحد كل أربعة أسابيع - مع إمكانية أن يدعو ممثل الأمم المتحدة إلى عقد اجتماعات طارئة بعد إخطار الأطراف بمهلة قصيرة.

١٣٥ - وسيطلب الاضطلاع بهذه الأنشطة على نحو فعال توفير موظفين دوليين لدعم ممثل الأمم المتحدة، والتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، وإدارة الأنشطة اليومية المتصلة بالآلية المشتركة. وسيكون مقر العمل الرسمي لهؤلاء الموظفين في جنيف، وسيسافرون بانتظام إلى الميدان للتحضير لاجتماعات الآلية المشتركة وعقدها، والتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية.

١٣٦ - وسيتولى ممثل الأمم المتحدة وفريقه التنسيق مع سائر الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لكفالة اتباع نهج متكامل للأمم المتحدة إزاء المسائل الإنسانية التي تتناولها مباحثات جنيف والآلية المشتركة. وسيظل ممثل الأمم المتحدة وموظفوه أيضا على اتصال وثيق ببعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي وبمسؤولي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٣٧ - ويرد في الجدول ٢٠ أدناه عرض لهدف مكتب مبعوث الأمم المتحدة والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز المتعلقة بعمله ومقاييس أدائه لهذا العمل.

الجدول ٢٠

الأهداف، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء

الهدف: تعزيز التفاهم والحوار المتبادل بين الأطراف المعنية الرئيسية في مباحثات جنيف الدولية وفي الآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
المشاركة المستمرة للمشاركين في مباحثات جنيف في الفريقين العاملين الأول والثاني	(أ) إحراز تقدم بشأن المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال الفريق العامل الأول (المعني بمسائل الأمن والاستقرار) والفريق العامل الثاني (المعني بالمسائل الإنسانية) في إطار مباحثات جنيف الدولية
مقاييس الأداء	
(عدد جلسات مباحثات جنيف)	
العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٤	
العدد المقدّر لعام ٢٠١٣: ٤	
الهدف لعام ٢٠١٤: ٤	

النواتج

- مشاورات يجريها ممثل الأمم المتحدة مع المشاركين في مباحثات جنيف (١٠)
- زيارات مشتركة يجريها من يشاركون في رئاسة مباحثات جنيف في إطار التحضير لجلسات مباحثات جنيف (٥)
- قيام الرؤساء المشاركين بإعداد ورقات مواضيعية غير رسمية (٢)
- التحضير لعقد جلسات إعلامية للمشاركين في مباحثات جنيف بشأن مسائل محددة مدرجة في جدول الأعمال (٤)
- إعداد البيان الصحفي الذي يصدره الرؤساء المشاركون بعد كل جولة من مباحثات جنيف (٤)
- عقد مؤتمر صحفي بعد كل جولة من مباحثات جنيف (٤)
- إعداد تقارير عن المشاورات التي يجريها الرؤساء المشاركون والتقدم الذي تحرزه مباحثات جنيف (٤)
- تقارير موضوعية دورية (٤)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) '١' عدد الاجتماعات التي تُعقد في إطار الآلية المشتركة	(ب) تحسن التعاون بين المشاركين في الآلية المشتركة لمنع وقوع حوادث في الميدان ومواجهتها في حال حدوثها
مقاييس الأداء	
العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٣	
العدد المقدّر لعام ٢٠١٣: ٣	
الهدف لعام ٢٠١٤: ١٢	
'٢' عدد الحوادث التي تُعالج عن طريق الآلية المشتركة	
مقاييس الأداء	
العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: ٢٢	
العدد المقدّر لعام ٢٠١٣: ٢٠	
الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٥	

النواتج

- إعداد جداول أعمال اجتماعات الآلية المشتركة على أساس اقتراحات المشاركين في الآلية (١٢)
- إصدار نشرات صحفية (١٢) وموجزات استنتاجات الرئاسة (١٢) عقب كل اجتماع من اجتماعات الآلية المشتركة
- إعداد مذكرات داخلية للملف كل اجتماع من اجتماعات الآلية المشتركة (١٢)
- تقديم إحاطات إعلامية لممثلي المجتمع الدولي والسلك الدبلوماسي الموجودين محليا (١٢)
- الاستخدام المنتظم لخط الاتصال المباشر (ما لا يقل عن ٥ مكالمات هاتفية في الأسبوع لتبادل المعلومات)
- إعداد تقارير أسبوعية عن الحالة الأمنية (٥٢)

العوامل الخارجية

١٣٨ - يمكن أن يتحقق الهدف المتوخى على افتراض ما يلي: (أ) استمرار المشاركين في مباحثات جنيف والآلية المشتركة في المشاركة في اجتماعات كل منهما؛ (ب) ورود التقارير المنتظرة من المشاركين في اجتماعات مباحثات جنيف والآلية المشتركة كاملة وفي الوقت المحدد.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢١

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٣-٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٤		مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٣	الفرق، ٢٠١٣-٢٠١٤	
	الاعتماد	التفديرات الفرق	المجموع	غير المتكررة			
(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	
تكاليف الأفراد المدنيين	٢ ٨١٤,٧	٢ ٧١٦,٤	٩٨,٣	١ ٤٥٨,١	-	١ ٥٢٠,٢	(٦٢,١)
التكاليف التشغيلية	١ ٧٠٩,٤	١ ٣٨٣,٩	٣٢٥,٥	٧٣٥,٠	-	٨١٩,٦	(٨٤,٦)
المجموع	٤ ٥٢٤,١	٤ ١٠٠,٣	٤٢٣,٨	٢ ١٩٣,١	-	٢ ٣٣٩,٨	(١٤٦,٧)

١٤٢ - ويُعزى الفرق البالغ ١٤٦ ٧٠٠ دولار بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاعتماد المخصص للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين نتيجة لتخفيض تسوية مقر العمل في جنيف؛ (ب) الانخفاض المتوقع في تكاليف السفر والنقل البري للبعثة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٤٣ - لم تُخصَّص أي موارد خارجة عن الميزانية لعام ٢٠١٣ لهذه البعثة السياسية الخاصة ولا يُتوقع تخصيص أي موارد لها من هذه الفئة لعام ٢٠١٤.

زاي - مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان

(٧٠٠ ٦٧٢ ١ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٤٤ - عقب تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١١ (S/2011/474 و S/2011/475)، وإثر انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، أنشئ مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان لمواصلة الاضطلاع بالمساعي الحميدة باسم الأمين العام من أجل دعم إقامة علاقات حوار طيبة وسلمية بين السودان وجنوب السودان والمحافظة على تلك العلاقات. وكان ذلك يعني مساعدة الطرفين على الاتفاق على ما يلي: (أ) طرائق تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل التي لا تزال معلقة؛ (ب) الترتيبات الرئيسية لما بعد الانفصال التي تكتسي أهمية بالغة لإقامة علاقات حوار طيبة بين الطرفين.

١٤٥ - وبعد أشهر من المفاوضات المكثفة، وقّعت حكومتا السودان وجنوب السودان، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تسعة اتفاقات في أديس أبابا تم التوصل لها بفضل وساطة الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ وذلك بدعم وثيق من مكتب المبعوث الخاص. وفي اتفاق التعاون الشامل، التزم الطرفان مجدداً بالمبدأ الأساسي المتمثل في إنشاء دولتين متجاورتين في السودان وجنوب السودان تتوافر فيهما مقومات البقاء كما التزما بالتعاون مع بعضهما لتحقيق هذا الغرض. وإضافة إلى ذلك، وقّع الطرفان ثمانية اتفاقات مفصلة بشأن النفط، والتجارة، والأعمال المصرفية، وبعض المسائل الاقتصادية، والمعاشات التقاعدية، والمسائل المتعلقة بالحدود، ووضع رعاياهما في كلا البلدين، وبشأن الترتيبات الأمنية. ويمثل توقيع تلك الاتفاقات إنجازاً هاماً في عملية السلام بين البلدين.

١٤٦ - وخلال الأشهر التي تلت ذلك، اتضح عجز كلا الحكومتين عن إقناع جميع الأطراف الداخلية بتنفيذ الاتفاقات. وقد أدى ذلك إلى تأخير كبير في عملية التنفيذ، وتسبب في عرقلة التقدم في المفاوضات بشأن المسائل المعلقة. ورغم تشجيع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وغيرهما من الشركاء الإقليميين والدوليين، ورغم الضغوط التي مارستها هذه الجهات، لم يحرز السودان وجنوب السودان أي تقدم حتى مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عندما التقى الرئيسان في أديس أبابا لمناقشة

تنفيذ الاتفاقات الموقعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وكذلك السبل الكفيلة بإحراز تقدّم بشأن المسائل المعلقة. وقد سمح ذلك بعودة فريقَي التفاوض مجدداً إلى طاولة المفاوضات وأدى إلى إجراء مناقشات، ولكن تعذّر إحراز أي تقدم بشأن منطقة الأربعة عشر ميلاً المتنازع عليها أو مسألة الصلة بين تنفيذ الاتفاقات الأمنية والنفطية. ولم تمكّن القمة المعقودة لاحقاً في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ من تحقيق نتائج أفضل. وفي البيان الذي أصدره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعرب المجلس عن قلقه من اتخاذ أي قرار أحادي يشترط تنفيذ بعض الاتفاقات بتسوية الخلافات في تفسير الاتفاقات الأخرى، وشدد على ضرورة قيام كلا الطرفين بتنفيذ جميع الاتفاقات كاملة دون قيد أو شرط.

١٤٧ - ونظراً إلى الطريق المسدودة التي وصلت إليها المفاوضات عقب قمة الاتحاد الأفريقي، بذل مكتب المبعوث الخاص بهذا كبراً لإقناع حكومة جنوب السودان بتنفيذ الاتفاقات المتصلة بمنطقة الأربعة عشر ميلاً التي تم توقيعها في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وإقناع حكومة السودان بالسماح لجنوب السودان بأن يقرر كيفية تنفيذ هذه الاتفاقات. وما إن قبل السودان بترك هذا الهامش من المرونة أمام جنوب السودان، وافقت حكومة جنوب السودان على الصيغة التوفيقية في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣. ولإيجاد حل للمسائل الأخرى، دعا الفريق المعني بالتنفيذ إلى عقد اجتماع استثنائي للآلية السياسية والأمنية المشتركة في أديس أبابا مما أفضى إلى إنشاء منطقة حدودية آمنة وخالية من السلاح، وإلى إقامة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وتفعيل جميع الآليات الأمنية الأخرى ذات الصلة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٣. وقد يسرت هذه الخطوة الحاسمة إلى الأمام بشأن المسائل الأمنية إلى حد كبير التوصل إلى اتفاق على مصفوفة تنفيذ شاملة في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣.

١٤٨ - ومنذ ذلك الحين، أُحرز تقدم منتظم على مستوى التنفيذ، بما في ذلك من خلال تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، واستئناف إنتاج النفط الذي انطلق مجدداً في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقد ساهمت قمتان رئاسيتان، دارت إحداهما في جوبا في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ والثانية في أديس أبابا في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣، إلى حد كبير في توفير أجواء بناء أكثر بين الحكومتين رغم استمرار وجود مسائل خلافية ورغم أن الحالة الأمنية على الحدود لم تستقر بعد.

١٤٩ - وفي مطلع حزيران/يونيه ٢٠١٣، عاد الخلاف بين السودان وجنوب السودان بشأن دعمهما المزعوم للمتمردين التابعين لكلا الطرفين إلى الظهور على السطح وأثر سلباً على

العلاقات بين البلدين، بما في ذلك على مواصلة تنفيذ الاتفاق النفطي. وللتخفيف من حدة التوترات، قدّم الفريق المعني بالتنفيذ مقترحاً في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣ اقترح فيه استخدام هياكل الاتحاد الأفريقي لحل الخلاف على خط الوسط للمنطقة الحدودية الآمنة والخالية من السلاح، وعلى الدعم الذي يقدمه الطرفان إلى الجماعات المتمردة على الطرف الآخر. وقبلت الحكومتان بهذا المقترح وأصبحت العمليتان جاريتان ويتوقع إتمامهما بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٣.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٥٠ - بناء على طلب الطرفين، وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، واصل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ تيسير عملية التفاوض. وسيواصل مكتب المبعوث الخاص، إلى جانب الشركاء الدوليين الآخرين، ومن بينهم مبعوثون خاصون آخرون معنيون بالسودان وجنوب السودان غير تابعين للأمم المتحدة، تنسيق جهوده مع الفريق المعني بالتنفيذ. ويشارك المبعوث الخاص في التحضير لكل جولة من جولات المناقشات والمفاوضات التي يعقدها الفريق المعني بالتنفيذ وكذلك في إجراءاتها.

١٥١ - وستستمر المشاورات وتنسيق العمل السياسي بين القيادات العليا لمكتب المبعوث الخاص، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وسيواصل التعاون بشكل وثيق على المستوى العملي. وسيواصل مكتب المبعوث الخاص الاعتماد على الدعم اللوجستي الذي يقدمه له مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وعلى دعم بعثات حفظ السلام الثلاث خلال الزيارات التي يقوم بها إلى السودان وجنوب السودان. وفي الواقع، فإن تعاون البعثات الثلاث في الجهود التي تبذلها لتقديم الدعم التشغيلي لمكتب المبعوث الخاص لا يزال ذا أهمية بالغة من أجل ضمان استمرار وفعالية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتوطيد السلام والاستقرار فيما بين السودان وجنوب السودان وداخل كل منهما.

١٥٢ - أما فيما يتعلق بالحدود والدور المنوط بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، فيواصل مكتب المبعوث الخاص تقديم المشورة للطرفين وللمجلس الأمن بشأن مسارات العمل المتاحة. وإلى جانب مواصلة التعاون الوثيق مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، يعمل المبعوث الخاص على إشراك الطرفين في إعطاء دفع لتنفيذ الاتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة المتعلقة بمنطقة أبيي. ولا يزال التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات الدولية الأخرى الموجودة في المنطقة يمثل أولوية أيضاً كما يتضح ذلك، على سبيل المثال، من

التعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن مسألة وصول المساعدة الإنسانية إلى ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان.

معلومات عن الأداء

١٥٣ - خلال الفترة الفاصلة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٣، سعى مكتب المبعوث الخاص بنشاط، بالنيابة عن الأمين العام، لمساعدة حكومتي السودان وجنوب السودان على إيجاد حل، من خلال الحوار السلمي، للمسائل التالية: (أ) المسائل المعلقة المتصلة باتفاق السلام الشامل وكذلك الترتيبات الثنائية الجديدة الرامية إلى تعزيز علاقتهما الثنائية؛ (ب) النزاعات الداخلية ذات الصلة في كلا البلدين التي تشكل عائقاً أمام تطبيع العلاقات الثنائية. وتجاوز المكتب أيضاً مع الطرفين إلى جانب التيسير المقدم من فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي من أجل تقديم تحليلات ومدخلات لتسوية النقاط العالقة في عملية التفاوض.

١٥٤ - وعلى النحو المبين أعلاه، وقعت حكومتا السودان وجنوب السودان، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في أديس أبابا، تسعة اتفاقات بفضل وساطة الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ والدعم الوثيق الذي قدمه مكتب المبعوث الخاص. وقد أعاد الطرفان الالتزام في هذه الاتفاقات بالمبدأ الأساسي المتمثل في إنشاء دولتين متجاورتين في السودان وجنوب السودان تتوافر فيهما مقومات البقاء وتتعاونان مع بعضهما لتحقيق هذا الغرض.

١٥٥ - وبين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وآذار/مارس ٢٠١٣، تعرقل التنفيذ بسبب الخلافات بشأن طرائق التنفيذ وتوقيته، ولكن في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٣ اتفقت الحكومتان على إنشاء منطقة حدودية آمنة وخالية من السلاح، وعلى إقامة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وعلى تفعيل جميع الآليات الأمنية الأخرى ذات الصلة. وقد يسرت هذه الخطوة الحاسمة إلى الأمام بشأن المسائل الأمنية إلى حد كبير التوصل إلى اتفاق على مصفوفة تنفيذ شاملة في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣. ومنذ ذلك الحين، أُحرز تقدم منتظم على مستوى التنفيذ، بما في ذلك من خلال تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، ومن خلال استئناف إنتاج النفط. إلا أنه، في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بدأت حكومة السودان عملية إغلاق أنبوب النفط في غضون مدة ٦٠ يوماً عقب إنذار سابق وجهته إلى جنوب السودان بإحراز تقدم ملموس على مستوى وقف تقديم الدعم إلى الحركات المتمردة في السودان، وذلك رغم استمرار حكومة جنوب السودان في تنفيذ تلك المزايع. ولحل هذه المشكلة، طلب الطرفان تدخل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ

لمساعدتهما على الخروج من هذا المأزق. وتلبية لهذا الطلب ومن أجل التخفيف من حدة التوترات، عرض الفريق المعني بالتنفيذ على الرئيسين البشير وكبير مقترحا كتابيا حث الطرفين على الاستعانة بالآليات المتفق عليها لإيجاد حل للمنازعات بينهما، وحدد الفريق ثلاث مشاكل يتعين حلها على الفور وهي: (أ) الخلاف بشأن خط الوسط للمنطقة الحدودية الآمنة والخالية من السلاح، وإتمام عملية نزع السلاح في هذه المنطقة؛ (ب) الاتهامات بتقديم كل جهة الدعم إلى الجماعات المتمردة على الطرف الآخر؛ (ج) استخدام كل طرف للدعاية العدائية ضد الطرف الآخر. وقد أبلغ الطرفان بقبولهما بهذا الاقتراح، ويؤيد الاتحاد الأفريقي هذه الإجراءات لمواصلة تنفيذ الاتفاقات الموقعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

١٥٦ - ورغم أهمية التقدم المحرز، لا تزال هناك مسألتان معلقتان وهما: (أ) تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات المؤقتة في منطقة أبيي والوضع النهائي للإقليم؛ (ب) النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان. وفي ما يتعلق بمنطقة أبيي، اتفق الرئيسان على مواصلة مناقشة هذه المسألة، ولكن لم يُحرز المزيد من التقدم في هذا الصدد. أما فيما يخص ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وبعد أشهر من الاتصالات المنسقة بين الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومكتب المبعوث الخاص والشركاء الآخرين مع حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، فقد بدأت محادثات مباشرة بين الطرفين في أديس أبابا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وشملت البنود الثلاثة من جدول الأعمال التي أُتفق على مناقشتها والتفاوض بشأنها بين السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال ما يلي: (أ) إيصال المساعدة الإنسانية؛ (ب) الترتيبات الأمنية؛ (ج) إيجاد حل سياسي للنزاع. ولكن تعطلت جولة المحادثات التي دارت في نيسان/أبريل بسبب تشبث كل من حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال بمواقفهما المتباينة إزاء الأولوية التي ينبغي إعطاؤها لكل بند من بنود جدول الأعمال. وللتغلب على هذا المأزق، عرض الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ على الطرفين مشروع حل يقترح الوقف الفوري لأعمال القتال الأمر الذي من شأنه أن ييسر إيصال المساعدات الإنسانية والإسهام في تهئية بيئة مناسبة أكثر لمواصلة المناقشات بشأن إيجاد حل سياسي للنزاع في الولايتين. إلا أن الجولة المقبلة من المحادثات، التي كان من المقرر أن تدور في حزيران/يونيه ٢٠١٣، أُرجئت مجددا بسبب الخلافات بين السودان وجنوب السودان على تنفيذ اتفاقات الأمن.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

١٥٧ - سيواصل المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان العمل على توطيد السلام وتحقيق الاستقرار بين السودان وجنوب السودان من خلال المشاركة السياسية. ولهذا الغرض، سيسافر المبعوث الخاص، الذي سيصبح مقر عمله أديس أبابا في سنة ٢٠١٤، بشكل مكثف إلى السودان وجنوب السودان وسيشارك في جميع جولات المفاوضات الرسمية التي تُعقد تحت إشراف الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ. وسيعمل المبعوث الخاص في ظل التأزر والتعاون الوثيق مع رؤساء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وسيجري مشاورات عديدة مع مختلف الأطراف الدوليين، بمن فيهم الدول المجاورة والبلدان المانحة وأعضاء مجلس الأمن.

١٥٨ - وسيظل مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان يتلقى الدعم من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وسيُقي على حضور صغير دائم في جوبا، والخرطوم، وأديس أبابا، وهي المكان الذي تجري فيه حاليا المفاوضات التي ييسرها الفريق المعني بالتنفيذ. ونظرا للطبيعة الدينامية للمحادثات ولمشاركة مجلس الأمن المباشرة بقراره ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، سيسافر المبعوث الخاص بصفة متواترة إلى عاصمتي الدولتين المعنيتين وإلى نيويورك، وسيجري مناقشات منتظمة مع قادة كلا البلدين، ومع الفريق المعني بالتنفيذ ومع الشركاء الدوليين الآخرين، ومن بينهم مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كلما اقتضى الأمر.

١٥٩ - وعلى النحو المشار إليه أعلاه، لم يجر البت بعد في مسألتين رئيسيتين، وهما تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات المؤقتة لمنطقة أبيي والوضع النهائي لهذا الإقليم، والتزاع الدائر في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان.

١٦٠ - ومن المتوقع أن تظل الحالة الأمنية في المناطق الحدودية هشة للغاية، ومن المتوقع أن تستمر الشكوك والاتهامات التي يوجهها كلا الطرفين لبعضهما نتيجة لتوتر العلاقات بين السودان وجنوب السودان التي ما زالت شديدة التقلب. وإذا لم يتم إيجاد حل للمسائل المتعلقة بمنطقة أبيي، فمن المتوقع أن تظل الحالة الأمنية في هذه المنطقة متوترة بل وقد تتدهور، وستكون مشاركة المبعوث الخاص على غاية الأهمية لتفادي اندلاع أي مواجهة بين الدولتين. وسيواصل المبعوث الخاص أيضا التحاور مع حكومة السودان، وذلك بالتعاون مع الممثل الخاص المشترك في دارفور، من أجل التشجيع على اتباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الكامنة المماثلة التي تقف وراء مختلف النزاعات في السودان.

١٦١ - وإزاء هذه الخلفية، سيتواصل استخدام المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام من أجل توطيد السلام والأمن دعمًا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، ومن أجل مواصلة المشاركة السياسية لتشجيع التوصل إلى تسوية سلمية لكلا المسألتين المعلقتين ولرفع المظالم الداخلية المشروعة في البلدين.

١٦٢ - ويتضمن الجدول ٢٣ أدناه هدف مكتب المبعوث الخاص والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المحددة للمكتب.

الجدول ٢٣

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: دعم عملية التفاوض لتوطيد السلام والاستقرار بين السودان وجنوب السودان من خلال المشاركة السياسية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تنفيذ أحكام الاتفاقات الثنائية الموقعة قبل	(أ) '١' إنشاء إدارة منطقة أبيي
استقلال جنوب السودان	مقاييس الأداء
	الفعلي لعام ٢٠١٢: لا
	المقدر لعام ٢٠١٣: يستبعد ذلك
	الهدف لعام ٢٠١٤: نعم
	'٢' انسحاب القوات المسلحة وقوات الشرطة من
	منطقة أبيي
	مقاييس الأداء
	الفعلي لعام ٢٠١٢: نُفذ جزئياً
	المقدر لعام ٢٠١٣: نُفذ جزئياً
	الهدف لعام ٢٠١٤: أُنجز
	'٣' الاتفاق بشأن خريطة مرجعية للمنطقة الحدودية
	الآمنة والخالية من السلاح

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
مقاييس الأداء	
الفعلي لعام ٢٠١٢: لا	
المقدر لعام ٢٠١٣: نعم	
المهدف لعام ٢٠١٤: نعم	
'٤' إنشاء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها	
مقاييس الأداء	
الفعلي لعام ٢٠١٢: لا	
المقدر لعام ٢٠١٣: نعم	
المهدف لعام ٢٠١٤: نعم	
'٥' وقف الأعمال العدائية ريثما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية والسياسية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان	
مقاييس الأداء	
الفعلي لعام ٢٠١٢: لا	
المقدر لعام ٢٠١٣: يستبعد ذلك	
المهدف لعام ٢٠١٤: نعم	
'٦' إيصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان	
مقاييس الأداء	
الفعلي لعام ٢٠١٢: لا	
لعام ٢٠١٣: يستبعد ذلك	
المهدف لعام ٢٠١٤: نعم	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(ب) إتمام المفاوضات بشأن المسائل المعلقة بين (ب) '١' التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات المالية الانتقالية/النفطية، وأمن الحدود، والمواطنة، والعملية، والتجارة، والأصول والخصوم، والنقل، والاتصالات، والمياه

مقاييس الأداء

الفعلي لعام ٢٠١٢: نُفذ جزئيا

المقدر لعام ٢٠١٣: نُفذ جزئيا

المهدف لعام ٢٠١٤: نعم

'٢' التوصل إلى اتفاق لوضع جدول زمني لترسيم الحدود وإنشاء آلية لتسوية النزاع بشأن المناطق المتنازع عليها

مقاييس الأداء

الفعلي لعام ٢٠١٢: لا

المقدر لعام ٢٠١٣: نعم

المهدف لعام ٢٠١٤: نعم

النواتج

- إجراء مناقشات ومشاورات منتظمة على المستويين الرفيع والتقني مع سلطات السودان وجنوب السودان وأطراف معنية أخرى بشأن جميع المسائل المتعلقة بعملية توطيد السلام
- إسداء المشورة أو تقديم المساعدة التقنية إلى الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، حسب الطلب، من خلال الاجتماعات والمشاورات الدورية
- إجراء مناقشات ومشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء الرئيسية، بما فيها بلدان المنطقة والدول المجاورة، لبلورة نهج مشتركة من أجل معالجة الحالة في السودان وفي جنوب السودان بينهما
- تقديم المبعوث الخاص إحاطات إعلامية دورية للجمعية العامة ومجلس الأمن، حسب الطلب، ولمجموعة أصدقاء الأمين العام
- تقديم تقارير الأمين العام، حسب طلب مجلس الأمن

العوامل الخارجية

١٦٣ - يُتَوَقَّع أن يتحقق هذا الهدف إذا استمرت الإرادة السياسية الحالية للزعيمين ولجتمعيهما، وإذا اقترنت بدعم متواصل من المجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢٤

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤		
	الاعتماد	النفقات التقديرية	الفرق	المجموع	غير المتكررة	مجموع الاحتياجات الفرق، ٢٠١٣-٢٠١٤
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)-(٥)	
تكاليف الأفراد المدنيين	٢ ٢٢٠,٧	١ ٨٢٦,٩	٣٩٣,٨	١ ٢٨٠,٢	-	١ ٣٩٢,١ (١١١,٩)
التكاليف التشغيلية	٧٤٩,٨	١ ٠٢٨,٤	(٢٧٨,٦)	٣٩٢,٥	-	٤١٦,٥ (٢٤,٠)
المجموع	٢ ٩٧٠,٥	٢ ٨٥٥,٣	١١٥,٢	١ ٦٧٢,٧	-	١ ٨٠٨,٦ (١٣٥,٩)

الجدول ٢٥

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون	
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	جهاز الأمن العامة	الدوليين	الوطنيون	المتطوعون	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	١	-	-	١	-	٢	-	١	٥	-	١	٦	٢	٩
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	١	-	-	١	-	٢	-	١	٥	-	٥	٥	٢	٨
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	(١)	-	-	(١)	(١)	-	(١)

١٦٤ - يُعزى الرصيد الحر المتوقع في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ أساساً إلى ما يلي: (أ) تكاليف استحقاقات شاغلي الوظائف التي كانت أقل من التوقعات؛ (ب) ارتفاع معدل الشواغر مقارنة بالمعدلات المتوقعة، الذي قابلته جزئياً زيادة في سفر الموظفين في مهام رسمية.

١٦٥ - وتبلغ الموارد المقترحة لسنة ٢٠١٤ لمكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان ما قدره ١ ٦٧٢ ٧٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين للوظائف الثماني المقترحة (وظيفة برتبة وكيل أمين عام، و ١ مد-١، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين، ووظيفة من الرتبة المحلية) (٢٨٠ ٢٠٠ دولار)، إلى جانب التكاليف التشغيلية (٣٩٢ ٥٠٠ دولار)، التي تشمل تكاليف السفر في مهام رسمية (٣١٠ ٤٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٦٦ ٢٠٠ دولار)، والاتصالات (١٣ ٤٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢ ٥٠٠ دولار).

١٦٦ - وفي عام ٢٠١٤، تشمل التغييرات المقترحة إدخالها على عدد ومستوى الوظائف ما يلي: (أ) إعادة تصنيف وظيفة المساعد الخاص للمبعوث الخاص من الرتبة ف-٢ إلى الرتبة ف-٣، وقد اقترح ذلك لمواءمة تعيين المبعوث الخاص أيضا ممثلا خاصا للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي مما سيؤدي إلى ازدياد عدد أولويات المبعوث الخاص، ولذلك سيكون بحاجة إلى مساعد خاص أكثر خبرة وأكثر استقلالية ويجب أن يكون قادرا على أداء مهامه بالاعتماد على نفسه أكثر؛ (ب) إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في نيويورك بعد نقلوظيفتين من الفئة الفنية والفئات العليا اللتين كانتا موجودتين في نيويورك (١ وكيل أمين عام، و ١ ف-٢) إلى أديس أبابا.

١٦٧ - ويُعزى الفرق الذي يبلغ ١٣٥ ٩٠٠ دولار بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ أساسا إلى تغيير مركز عمل المبعوث الخاص، ومساعدته الشخصي، مما أدى إلى: (أ) انخفاض تكاليف المرتبات نتيجة لانخفاض مضاعف تسوية المقر في أديس أبابا؛ (ب) اقتراح إلغاء وظيفة المساعد الإداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في نيويورك؛ (ج) الانخفاض المتوقع في السفر في مهام رسمية؛ (د) التوقف عن تأجير حيز المكاتب في نيويورك.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٦٨ - لم تُخصّص أي موارد خارجة عن الميزانية لعام ٢٠١٣ لمكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان ولا يُتوقع تخصيص أي موارد له من هذه الفئة لعام ٢٠١٤.

حاء - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن

(٢٠٠ ٣٣٦ ٤ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٦٩ - ظل مجلس الأمن يراقب الوضع في اليمن عن كثب منذ بداية الانتفاضة في أوائل عام ٢٠١١. وفي قراره ٢٠١٤ (٢٠١١)، دعا المجلس إلى تسوية سياسية، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل مساعيه الحميدة، بوسائل منها زيارات يقوم بها المستشار الخاص. وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢) الذي كرر فيه الحاجة إلى تنفيذ اتفاق المرحلة الانتقالية بصورة تامة وفي حينه وفقا للقرار ٢٠١٤ (٢٠١١). وسوف يستمر تقديم إحاطات إعلامية منتظمة إلى مجلس الأمن حول اليمن وفقا لدورة الإبلاغ الحالية الممتدة ٦٠ يوما التي حددها مجلس الأمن في قراره ٢٠٥١ (٢٠١٢). وطلب المجلس في القرار أيضا إلى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة، بوسائل منها الجهود التي يبذلها مستشاره الخاص. ورحب المجلس أيضا بالمشاركة السياسية التي ساهمت بها الأمم المتحدة من خلال وجود محدود في اليمن يتألف من فريق من الخبراء لدعم تنفيذ العملية الانتقالية، وتقديم المشورة إلى الأطراف مع حكومة اليمن، وبوجه خاص لدعم عملية الحوار الوطني. وطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي في هذا الصدد.

١٧٠ - وفي محاولة لكفالة التنفيذ الكامل والفعال للقرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢) واتفاق المرحلة الانتقالية، الذي طلبت فيه الأطراف اليمنية إلى الأمين العام جملة أمور منها تقديم المساعدة المستمرة بالتعاون مع الكيانات الأخرى، من أجل تنفيذ هذا الاتفاق، بوسائل منها تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، أنشأ الأمين العام مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن على النحو المحدد في رسائل متبادلة مع رئيس مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/469 و S/2012/470). ويتولى المكتب المهام التالية:

(أ) القيام بالمساعي الحميدة لمواصلة دعم العملية الانتقالية السياسية في اليمن وفقا لاتفاق المرحلة الانتقالية المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقراري مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، والعمل مع جميع الأطراف في اليمن بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، والأحزاب السياسية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والمرأة والشباب وغيرها من الجهات الفاعلة على دعم العملية الانتقالية الشاملة للجميع، بحيث يتولى اليمنيون الدور الريادي فيها؛

(ب) تولي الريادة في ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لمؤتمر الحوار الوطني وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى المؤتمر؛

(ج) قيادة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتقديم الدعم لما يُتخذ من خطوات أخرى في سياق المرحلة الانتقالية، بما في ذلك مراجعة الدستور، وإجراء استفتاء على الدستور وتنظيم انتخابات عامة جديدة في عام ٢٠١٤؛

(د) العمل عن كثب مع أعضاء مجلس الأمن، ومجلس التعاون الخليجي، وغيرهما من الشركاء الدوليين؛

(هـ) دعم التزامات الأمين العام المستمرة بتقديم التقارير إلى مجلس الأمن في سياق القرارات ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢).

١٧١ - ويرأس البعثة المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن الذي سيواصل ممارسة دور الأمين العام في بذل المساعي الحميدة، بوسائل منها إجراء زيارات منتظمة ومتكررة إلى اليمن للمشاركة بشكل وثيق مع كل الأطراف اليمنية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٧٢ - سوف تتولى إدارة الشؤون السياسية المسؤولية عن تقديم الدعم الإداري والدعم الفني لمكتب المستشار الخاص للأمين العام. وستواصل إدارة الدعم الميداني توفير الدعم الإداري المتصل بالتعيينات الدولية للمكتب الكائن في صنعاء. وستقدم شعبة السياسات والوساطة، وشعبة المساعدة الانتخابية، والشعب الأخرى أيضا المساعدة إلى المكتب، حسب الاقتضاء. وسيضطلع مكتب المستشار الخاص بمهامه عن طريق العمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في اليمن. ومن خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية باليمن التي يرأسها المستشار الخاص، سيواصل مكتب المستشار الخاص كفالة القيام على نطاق المنظومة بتبادل المعلومات والتنسيق على مستوى العمل والمستويات العليا مع الجهات المذكورة أعلاه. وسوف يستمر السعي إلى الحصول على المشورة في مجالي السلامة والأمن لمكتب المستشار الخاص من إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة. وتقدم الإسكوا، وسائر مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة، الدعم من خلال توفير الحماية الشخصية لموظفي الأمن خلال كل زيارات المستشار الخاص إلى اليمن، على أساس استرداد التكاليف. ويقدم مكتب الدعم المشترك في الكويت الدعم الإداري، في حدود الموارد المتاحة.

١٧٣ - ولتنفيذ ولاية المساعي الحميدة، سيعمل المستشار الخاص ومكتبه على نحو وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي، ومع مجلس الأمن والشركاء الدوليين الآخرين، من أجل تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي إلى العملية الانتقالية وفقاً لاتفاق المرحلة الانتقالية. وطوال الفترة الانتقالية، سيواصل المستشار الخاص العمل مع جميع الأطراف السياسية والمجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية. وقد افتتح مجلس التعاون الخليجي مكتب أمانة في صنعاء في عام ٢٠١٣، ويتوقع مكتب المستشار الخاص مواصلة العمل على نحو وثيق مع أمانة المجلس.

١٧٤ - وسيواصل المستشار الخاص العمل عن كثب مع الرئيس واللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، والأحزاب السياسية بغية ضمان استمرار الدعم للأعمال التحضيرية للانتخابات وما تسفر عنه من نتائج وقبول تلك النتائج. وسيتم إنجاز هذا العمل بالتنسيق الوثيق مع المنسق المقيم، ومع البرنامج الإنمائي الذي يوفر الدعم اللوجستي للعملية الانتخابية على أساس استرداد التكاليف.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٧٥ - أتاح إنشاء البعثة السياسية الخاصة في اليمن منذ منتصف عام ٢٠١٢ تقديم المزيد من الدعم الفعال للعملية الانتقالية في مجالي الرصد السياسي وتقديم الخبرة التقنية. ويعمل الفريق بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، ويتولى قيادة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تقديم الدعم الفعال لما سيُتخذ من خطوات في العملية الانتقالية، على النحو المبين في الاتفاق، على النحو التالي: (أ) القيام بعملية تحضيرية تشمل الجميع لعقد مؤتمر حوار وطني؛ (ب) عقد مؤتمر الحوار الوطني؛ (ج) عملية صياغة الدستور، بما في ذلك إجراء استفتاء على الدستور؛ (د) إجراء انتخابات عامة في إطار الدستور الجديد.

١٧٦ - أطلق الرئيس عبد ربه منصور هادي مؤتمر الحوار الوطني في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣. وكان افتتاح المؤتمر، الذي يشمل جميع المجموعات السياسية الرئيسية في البلد بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من النساء والشباب، معلماً رئيسياً في المرحلة الانتقالية في اليمن. وعلى النحو المحدد في اتفاق المرحلة الانتقالية، الذي يسر إبرامه المستشار الخاص جمال بن عمر، وجرى التوقيع عليه في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في الرياض، يهدف مؤتمر الحوار الوطني إلى وضع الأسس اللازمة لدستور جديد سي طرح على الشعب اليمني في استفتاء.

١٧٧ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢ شُكِّلت لجنة تحضيرية تقنية لعملية الحوار الوطني، بتيسير فعال من المستشار الخاص، بمشاركة جميع الفصائل السياسية الرئيسية في البلد والمرأة

والشباب بغية تصميم هيكل وتنظيم الحوار الوطني، بما في ذلك النظام الداخلي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أنجزت هذه اللجنة عملها بنجاح، وهي تعمل بدرجة عالية من التوافق في الآراء، مما مهد الطريق أمام افتتاح أعمال مؤتمر الحوار الوطني. وبدأ المؤتمر، في الأشهر الأولى من عمله، في معالجة القضايا الحرجة التي تعترض مستقبل اليمن، ومن المتوقع أن يختتم المؤتمر أعماله في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

١٧٨ - وقد حققت عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة تقدماً سريعاً أيضاً في أواخر عام ٢٠١٢، وفي النصف الأول من عام ٢٠١٣. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أعلن الرئيس هادي إعادة تشكيل الحرس الجمهوري والشعبة المدرعة الأولى، وهما الوحدات اللتان كانتا أكثر الوحدات العسكرية ضلوعاً في الاشتباكات التي وقعت في عام ٢٠١١. وأعاد تنظيم الجيش في سبع مديريات بقيادة جديدة في خطوات لاحقة في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٣.

١٧٩ - وفي ظل هذه الخطوات، لا يزال الانتقال السياسي في اليمن، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، على المسار الصحيح، بالرغم من تغير الجدول الزمني فعلياً، ومن المتوقع في الوقت الراهن أن يتم إنجاز العديد من العناصر المتبقية في المرحلة الانتقالية في عام ٢٠١٤، بما في ذلك الاستفتاء وإجراء الإصلاح الانتخابي والانتخابات العامة.

١٨٠ - ووفقاً لاتفاق المرحلة الانتقالية، سيعقب مؤتمر الحوار الوطني عملية صياغة الدستور وإجراء استفتاء على الدستور وانتخابات عامة جديدة في عام ٢٠١٤. ويمثل ذلك جدول أعمال يتطلب الكثير من الجهد في ظل جدول زمني صارم. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال السلام في البلد هشاً؛ ويجب أن ينظر إلى العملية الانتقالية إزاء خلفية من التحديات تواجهها اليمن منذ فترة طويلة على كل من الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي. وما زال النزاع والتوتر مستمرين في المحافظات اليمنية الشمالية، التي تمكن فيها أنصار الله (الحوثيون) من توسيع نطاق سيطرتهم الفعلية على مساحات كبيرة، واندلعت فيها ستة حروب منذ عام ٢٠٠٤، أما في الجنوب فلا تزال مشاعر الانفصال تزداد قوة. وعلى الرغم من أن وجود تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية قد تلاشى في بعض أنحاء البلد منذ عام ٢٠١١، عندما سيطر على عدة مدن، فإنه لا يزال يشكل تهديداً وعاملاً من عوامل عدم الاستقرار. وقد سمح الهدوء النسبي في الشمال منذ بدء العملية الانتقالية، ونجاح حملات الحكومة اليمنية في المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم في السابق، بعودة الأشخاص المشردين داخلياً بصورة

كبيرة، ولا سيما في الجنوب. ورغم هذه العملية، ما زالت الحالة الإنسانية خطيرة مع استمرار ارتفاع مستويات سوء التغذية وارتفاع مستويات البطالة ارتفاعا كبيرا.

١٨١ - وينص اتفاق المرحلة الانتقالية على خريطة طريق تفصيلية لعملية انتقالية شاملة، تشمل جملة أمور منها وضع مبادئ أساسية وإنشاء هيئات وعمليات جديدة، وتحديد الأولويات وترتيبها، ووضع معايير. ويدعو الاتفاق الأمين العام على وجه التحديد إلى تقديم مساعدة مستمرة لتنفيذه، وتنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي. ويتطلب التنفيذ الفعال للاتفاق دعما كبيرا، بطرق منها استمرار الوساطة وأعمال التيسير، في إطار مساعي الأمين العام الحميدة، فيما يتعلق بأعمال مؤتمر الحوار الوطني، ومراجعة الدستور، وإجراء الانتخابات العامة، وتنفيذ الخطوات الأخرى المتعلقة بالمرحلة الانتقالية.

١٨٢ - ومن أجل كفالة نجاح اختتام أعمال مؤتمر الحوار الوطني، وضع مكتب المستشار الخاص برنامجا متكاملًا لدعم عملية تشمل إنشاء أمانة عامة يمنية للمؤتمر وتوفير الدراية الفنية ليتسنى له أن يستفيد من الخبرة الدولية وأفضل الممارسات. وقد تم ذلك وفقا للمرسوم الذي أصدره رئيس الجمهورية في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، الذي أطلق بداية العملية، والذي يدعو إلى تقديم مساعدة دولية لعملية الحوار من خلال برنامج متكامل للأمم المتحدة تدعمه التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي. وسوف يستمر المستشار الخاص في توفير الدعم التقني إلى جانب التيسير السياسي في عملية صياغة الدستور والإعداد للانتخابات.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

١٨٣ - من المتوقع أن يستمر مجلس الأمن في المشاركة بنشاط عبر مراحل العملية الانتقالية في اليمن، بما في ذلك مقتضيات تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس كل ٦٠ يوما في الوقت الراهن.

١٨٤ - كما يُتوقع أن تنتهي في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أعمال مؤتمر الحوار الوطني، الذي انطلق في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، وفقا لفترة الأشهر الستة التي حددها اتفاق المرحلة الانتقالية. ومن المتوقع إنشاء لجنة الدستور وأن تضطلع بولايتها المثلثة في إعداد الصيغة النهائية لمشروع دستور جديد في ثلاثة أشهر يُطرح بعد ذلك للاستفتاء. واستنادا إلى الدستور، من المتوقع وضع قوانين انتخابية جديدة، ستُفرض إلى إجراء انتخابات عامة من أجل استكمال الفترة الانتقالية.

١٨٥ - وستواصل أهمية الجهات الفاعلة الإقليمية ومشاركتها. ويتوخى القيام بزيارات منتظمة إلى المنطقة، بما في ذلك الرياض والدوحة واسطنبول، وإلى عواصم، منها واشنطن

العاصمة وموسكو وبروكسل ولندن، من أجل دعم المشاركة والتنسيق الدوليين وتعزيز مجموعة أصدقاء دعم اليمن.

١٨٦ - ويعمل مكتب المستشار الخاص في اليمن على نطاق ضيق للحفاظ على المشاركة المنتظمة مع جميع الجهات السياسية المعنية وفريق الأمم المتحدة القطري، ولقيادة تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى العملية الانتقالية، وخاصة عملية الحوار الوطني وإعداد الدستور وإجراء الانتخابات. وقد ثبت أن وجود اتصال وثيق بين نيويورك وصنعاء عنصر لا غنى عنه في جميع مراحل الفترة الانتقالية الحساسة، بما في ذلك أثناء مفاوضات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ولأسباب تعود إلى هذه البيئة الديناميكية السياسية، وإلى دورة تقديم تقارير بانتظام إلى مجلس الأمن وفقا للقرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، سيظل مقر المستشار الخاص كائنا في نيويورك ليبقى على اتصال منتظم ووثيق مع الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص مع أعضاء مجلس الأمن، وسوف يسافر بانتظام إلى اليمن لمواصلة إقامة اتصالات وثيقة مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك رئيس الجمهورية هادي ورئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة وجميع الأحزاب السياسية، ومع الجهات المعنية الرئيسية الأخرى، بما فيها المجموعات النسائية والشباب والمجتمع المدني وحركة الحراك الجنوبي، والحوثيون.

١٨٧ - ويرد في الجدول ٢٦ أدناه عرض للأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن.

الجدول ٢٦

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: دعم تنفيذ اتفاق المرحلة الانتقالية المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في اليمن

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) تعزيز تنفيذ اتفاق المرحلة الانتقالية المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك بعقد مؤتمر حوار وطني شامل للجميع وشفاف وذي مغزى وقائم على المشاركة	(أ) '١' الاتفاق على عدد من المسائل الواردة في اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ فيما يتعلق بمؤتمر الحوار الوطني
مقاييس الأداء	
(عدد المسائل/مستوى الاتفاق)	
العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: لا ينطبق	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- العدد المقدر لعام ٢٠١٣ : ٩ فرق عاملة
- العدد المستهدف لعام ٢٠١٤ : ٩ لجان لصياغة الدستور
- ٢٠ 'زيادة فهم الجمهور لعملية الحوار الوطني
- مقاييس الأداء
- (عدد أفراد أفرقة وسائل الإعلام الذين يتم تدريبهم)
- العدد الفعلي لعام ٢٠١٢ : لا ينطبق
- العدد المقدر لعام ٢٠١٣ : ٥
- العدد المستهدف لعام ٢٠١٤ : ١٠
- (ب) إحراز تقدم في مجال تحقيق العدالة الانتقالية (ب) عدد المبادرات في مجال السياسة العامة أو التدابير التشريعية التي تنهض بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية
- المصالحة الوطنية
- مقاييس الأداء
- العدد الفعلي لعام ٢٠١٢ : ٣
- العدد المقدر لعام ٢٠١٣ : ٤
- العدد المستهدف لعام ٢٠١٤ : ٥
- (ج) إحراز تقدم ملائم في تهيئة الظروف الملائمة (ج) ١ 'النسبة المئوية للناخبين الجدد المسجلين باستخدام لإجراء انتخابات عامة شاملة وقائمة على المشاركة
- في عام ٢٠١٤
- نظام تسجيل الناخبين بالقياس الحيوي
- مقاييس الأداء
- العدد الفعلي لعام ٢٠١٢ : لا ينطبق
- العدد المقدر لعام ٢٠١٣ : ٢٠ في المائة
- العدد المستهدف لعام ٢٠١٤ : ٤٠ في المائة
- ٢٠ 'إنشاء لجنة انتخابية تعمل بكامل طاقتها
- مقاييس الأداء
- العدد الفعلي لعام ٢٠١٢ : أنشئت ولكن لا تعمل بكامل طاقتها

العدد المقدر لعام ٢٠١٣: أنشئت وتعمل بكامل طاقتها

العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ٢٠ أنشئت وتواصل عملها على كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠١٤

٣' زيادة النسبة المئوية للتشريعات الانتخابية المعتمدة بشأن الاستفتاء والانتخابات الأخرى
مقاييس الأداء

النسبة الفعلية لعام ٢٠١٢: لا ينطبق

النسبة المقدرة لعام ٢٠١٣: صفر في المائة

النسبة المستهدفة لعام ٢٠١٤: ١٠٠ في المائة

٤' عدد المشاورات والأنشطة مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية بشأن المسائل الانتخابية
مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: لا ينطبق

العدد المقدر لعام ٢٠١٣: ٣٠

العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ١٠

(د) إكمال عملية وضع الدستور باعتماد الدستور (د) عدد المسائل الدستورية البالغة الأهمية التي تتناولها اللجنة الدستورية ويُتفق عليها، بعد مناقشتها في إطار الحوار الوطني الجديد

الحوار الوطني

مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: لا ينطبق

العدد المقدر لعام ٢٠١٣: مسألتان (بشأن النظام السياسي وهيكل الدولة)

العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ١٢

النواتج

- القيام بأنشطة ومشاورات منتظمة مع السلطات اليمنية والجهات المعنية الأخرى بشأن جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق المرحلة الانتقالية (١٠٠)
- أنشطة ومشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء المعنية، ومع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي (٥٠)
- تقديم الدعم التقني إلى أمانتي اللجنة التحضيرية ومؤتمر الحوار الوطني. بما في ذلك إعداد ورقات مواضيعية غير رسمية في جميع مراحل عمليات الحوار الوطني وإعداد الدستور (٢٠)، وتقديم الدعم لإنشاء موقع مخصص لهذا الغرض على شبكة الإنترنت ولمبادرات إعلامية من أجل بناء وعي عام بالحوار الوطني وعملية وضع الدستور (١)
- تقديم الدعم التقني إلى اللجنة الدستورية. بما في ذلك إعداد ورقات غير رسمية (١٠) وتقديم دعم تشريعي (١٠). بما في ذلك الدعم في المسائل الانتخابية
- إحاطات يقدمها المستشار الخاص إلى مجلس الأمن (٦) والهيئات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك أصدقاء اليمن (٢)، والجهات المانحة (٢-٣)
- تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بناء على طلبها، وبالتنسيق الوثيق مع الجهات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بهدف دعم متطلبات العملية الانتقالية، بما في ذلك تيسير اجتماعات الأطراف المشاركة في الحوار الوطني (١٠) وتنظيم حلقات عمل (٥)
- التيسير السياسي والدعم الفني بهدف تنظيم الاستفتاء والانتخابات العامة، بما في ذلك المشاركة الوثيقة مع اللجنة الانتخابية الجديدة من خلال حملة أمور منها إصدار ورقات خيارات (٥)، وإجراء مشاورات (١٠) وتنظيم التدريب (٢)

العوامل الخارجية

- ١٨٨ - من المتوقع تحقيق الهدف المنشود شريطة ما يلي: (أ) أن يسمح الوضع الأمني بتنفيذ ولاية المكتب؛ (ب) استمرار وجود إرادة سياسية ودعم ومشاركة من جانب حكومة الوحدة الوطنية؛ (ج) استمرار تقديم الدعم من المجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢٧

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٣-٢٠١٢			الاحتياجات لعام ٢٠١٤		
	الاعتماد	النفقات المقدرة	الفرق	مجموع	النفقات غير	مجموع الاحتياجات
					المتكررة	لعام ٢٠١٣
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)
تكاليف الأفراد المدنيين	٢ ٥٦٢,٣	٢ ١٩٥,٣	٣٦٧,٠	٢ ٤٢٤,٣	-	١ ٨٠٨,٧
التكاليف التشغيلية	٣ ٠٣٤,٢	٣ ٢٤٧,٨	(٢١٣,٦)	١ ٩٠٧,٩	-	١ ٧٩٨,٩
المجموع	٥ ٥٩٦,٥	٥ ٤٤٣,١	١٥٣,٤	٤ ٣٣٢,٢	-	٣ ٦٠٧,٦
الفرق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٣						
						٦١٥,٦
						١٠٩,٠
						٧٢٤,٦

الجدول ٢٨

الوظائف

و أ ع أ ع م مد-٢ مد-١ ف-٥ ف-٤ ف-٣ ف-٢ المجموع	الفئة الفنية والفئات العليا						فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها الصلة		الموظفون الوطنيون	
	الخدمة الميدانية/ فئـة الخدمات العامة الأمن						مجموع الموظفين من الفئة الفنية		موظفون متطوعو الأمم المتحدة	
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	-	١	-	١	٢	٧	-	١	٨	٦
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	-	١	-	٢	٢	٨	-	١	١١	٦
التغيير	-	-	-	١	-	١	-	٣	-	-

١٨٩ - يعزى أساسا الرصيد الحر المتوقع في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ لمكتب المستشار الخاص للأمن العام المعني باليمن إلى التأخر في استقدام موظفين لشغل الوظائف، ويقابله الموارد الأمنية الإضافية المطلوبة تمشيا مع التقييم الأمني الذي أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن، والذي أسفر عن زيادة في النفقات أساسا في إطار السفر الرسمي لصالح عملية استكمال الحماية الأمنية للصيقة اللازمة للمستشار الخاص، والمرافق والبنية الأساسية.

١٩٠ - وتغطي الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ والتي تبلغ ٢٠٠ ٣٣٢ ٤ دولار (بعد خصم الاستقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين المتعلقة بالوظائف المقترحة وعددها ١٨ وظيفة (١ أمين عام مساعد، و ١ مد-١،

و ٢ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية، و ١ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، وموظف وطني واحد من الفئة الفنية، و ٦ موظفين من الرتبة المحلية (٣٠٠ ٤٢٤ ٢ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٩٠٠ ٩٠٧ ١ دولار)، وهي تشمل الخبراء الاستشاريين (٣٠٠ ٢١٧ دولار)، والسفر الرسمي (٧٠٠ ٩٤١ دولار)، والمرافق والبنية الأساسية (٦٠٠ ٤٧٤ دولار)، والنقل البري (٤٠٠ ٣٩ دولار)، والاتصالات (٦٠٠ ١٤٩ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٢٦ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٩ ٠٠٠ دولار).

١٩١ - وفي عام ٢٠١٤، اقترحت ثلاث وظائف إضافية (١ ف-٤ ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية) لمكتب المستشار الخاص.

١٩٢ - وسيساعد موظف الإعلام (ف-٤) المستشار الخاص في تبليغ المعلومات بشأن كافة مسائل الحوار الوطني وإعداد الدستور والعملية الانتخابية، ضمانا لإلزام عموم الجمهور بدور المساعي الحميدة في دعم الانتهاء من العملية الانتقالية السياسية بشكل سلمي في اليمن. وقد أُشير إلى وسائط الإعلام الحالية والقوانين التي تنظم عملها كعوامل تؤثر سلبا في مهمة المكتب. وسيعاون موظف الإعلام المستشار الخاص على رصد المحتوى الإعلامي وتحليله، وسيبذل الجهد اللازم للحد من التضليل والتحريض واختلاق أخبار تؤثر في إنجاز الولاية.

١٩٣ - وسيضطلع شاغلا وظيفتي ضابط أمن (وظيفتان من فئة الخدمة الميدانية)، المقترحتين تمشيا مع التقييم الأمني الذي أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن، بالتخطيط الأمني والإدارة والتنسيق بين إدارة شؤون السلامة والأمن والسلطات اليمنية. وسيتمركز ضابطا الأمن في اليمن وسيعملان جنباً إلى جنب مع مساعد الأمن الموجود حاليا (من الرتبة المحلية) وضباط الحماية الشخصية الذين يُنشرون خلال كل زيارات المستشار الخاص إلى اليمن.

١٩٤ - وتمثل الموارد الإضافية المقترحة لعام ٢٠١٤ زيادة صافية قدرها ٦٠٠ ٧٢٤ دولار مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ وهي تُعزى أساسا إلى إضافة وظيفتين من رتبة الخدمة الميدانية سيشغلها ضابطا أمن متفرغان وسيكون مقرهما اليمن، لتقديم الحماية اللصيقة للمستشار الخاص خلال زيارته إلى اليمن، بدعم من ستة ضباط أمن ينتمون إلى مكاتب مجاورة تابعة للأمم المتحدة، وإلى الموارد الأخرى المتصلة بالأمن (٩٠٠ ٨١٧ دولار)، وقابلت هذه الموارد الإضافية جزئيا تخفيضات في بند التكاليف التشغيلية الأخرى أغلبها يندرج تحت بند الخبراء الاستشاريين.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٩٥ - في عام ٢٠١٣، استُخدمت موارد خارجة عن الميزانية قدرها ٨٠٠ ٧٦٦ لدعم أنشطة متنوعة يقوم بها مكتب المستشار الخاص، تتضمن الخبرة القانونية والفنية، والوساطة/التيسير، وأنشطة المساعدة التقنية الرامية إلى دعم عملية التحول السياسي، بما في ذلك متابعة عملية الحوار الوطني وعملية إعداد الدستور. وبالنسبة لعام ٢٠١٤، لا يزال المكتب يلتمس من الجهات المانحة أن تقدم له موارد خارجة عن الميزانية، ولكنه لم يتلق أي تعهدات.

طاء - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل

(٤٠٠ ٤٦٩ ٣ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٩٦ - تلقت منطقة الساحل اهتماما متجددا منذ تدهور الأزمة في مالي عام ٢٠١٢. فعلى الصعيد السياسي، عانت المنطقة بشكل دوري من عدم الاستقرار وتغيير الحكومات. وتجلت العلاقة بين التنمية والأمن في منطقة الساحل بصورة لا تضاهيها فيها أي منطقة أخرى، إذ إن الفشل في التصدي لتحديات الشؤون الإنسانية والأمن والحوكمة والتنمية بنهج كلي قد يفضي إلى المزيد من عدم الاستقرار داخل الحدود الوطنية وعبرها في منطقة الساحل.

١٩٧ - وقد استضاف الأمين العام، أثناء المناقشة العامة التي عقدها الجمعية العامة عام ٢٠١٢، اجتماعا للدول الأعضاء انصب تركيزه على توجيه الانتباه إلى تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل. وحدث اتفاق عام بين الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، على أن الحالة في منطقة الساحل تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وتتطلب معالجة شاملة.

١٩٨ - وبناء على ذلك، عيّن الأمين العام، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، مبعوثا خاصا إلى منطقة الساحل كي يتولى وضع استراتيجية متكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في المنطقة، ولا سيما في إطار الركائز الأربع المتمثلة في الأمن والحوكمة والمعونة الإنسانية والتنمية، والإشراف على تنفيذ تلك الاستراتيجية. وأقر بأن كفالة احترام حقوق الإنسان مسألة مشتركة في الركائز الأربع. وقد رحب مجلس الأمن، في قراره ٢٠٧١ (٢٠١٢)، بقيام الأمين العام بتعيين المبعوث الخاص مبيّناً أنه ينبغي له حشد الجهود الدولية لصالح منطقة الساحل، وتنسيق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والمشاركة بنشاط في تحديد معالم حل شامل للأزمة في مالي.

١٩٩ - وبناء على طلب مجلس الأمن في قراره ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، وضعت الأمم المتحدة استراتيجية تهدف إلى دعم حكومات المنطقة وشعوبها في سعيها إلى معالجة أسباب عدم الاستقرار من منظور مستدام وطويل الأجل. وقدم المبعوث الخاص إحاطة إلى مجلس الأمن في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وعرض تقرير الأمين العام (S/2013/354) بشأن الحالة في منطقة الساحل، الذي حظي بتأييد المجلس. فقد رحب المجلس، من خلال البيان الرئاسي (S/PRST/2013/10)، المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، باقتراح إنشاء آلية التنسيق وبالأهداف المحددة والإجراءات الإرشادية المدرجة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في إطار أهدافها الاستراتيجية الثلاثة.

٢٠٠ - وتتضمن الاستراتيجية جزأين يكمل بعضهما بعضا. فهي تشتمل على شراكة مع المؤسسات المالية الدولية بشأن مبادرات البنية الأساسية الإقليمية، وكذلك إجراءات تنفذ على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إطار ثلاثة أهداف استراتيجية هي (أ) تعزيز حوكمة فعالة تشمل الجميع في شتى أنحاء المنطقة؛ (ب) تعزيز قدرة آليات الأمن الوطنية والإقليمية على التصدي للتهديدات العابرة للحدود؛ (ج) تحقيق التكامل بين التدخلات الإنمائية والإنسانية من أجل بناء القدرة على التحمل. وتهدف الاستراتيجية إلى التغلب على التحديات التي تواجه منطقة الساحل عن طريق تكثيف الجهود الجارية، إلى جانب تحسين التنسيق فيما بين أنشطة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المنطقة.

٢٠١ - وحسب ما أوجزه الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن (S/2013/354)، فإنه ينبغي أن ينصب التركيز بقوة على التنمية الإقليمية بوصفها ركيزة من ركائز تعزيز استدامة السلام والأمن في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين توفير تمويل بطريقة مبتكرة وسريعة (إما في صورة نقدية أو عينية) من أجل الاستجابة للأولويات الرئيسية المحددة. بما في ذلك البنية الأساسية الإقليمية، وإدارة المياه والطاقة الشمسية. وفي هذا الصدد، ستكون أول خطوة رئيسية قادمة هي تحديد مشاريع رئيسية للبنية الأساسية الإقليمية تتمتع بدعم من حكومات المنطقة، والثانية هي إنشاء صندوق يمكن من خلاله استلام/صرف النقدية والمساعدات العينية ويكون بمثابة منطلق للمواءمة بين الاحتياجات والموارد، والثالثة هي إنشاء آلية تنسيق كفيلة برصد التقدم المحرز وتقديم المشورة بشأن تنفيذ الاستراتيجية.

٢٠٢ - وسيتميز صندوق تمويل الإجراءات المتعلقة بالساحل بالآتي: (أ) القدرة على قبول كل المساعدات النقدية والعينية؛ (ب) القدرة على صرف تلك المساعدات على وجه السرعة؛ (ج) انخفاض تكلفته التشغيلية. ويلزم أيضا تنسيق الجهود الدولية لكي يتسنى تحقيق ذلك بطريقة متماسكة ومنسقة. ومن هذا المنطلق، دعا المبعوث الخاص إلى إنشاء محفل

تنسيق يتيح التقاء المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة بحكومات المنطقة والشركاء الدوليين. ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع الأول لمحفّل التنسيق المذكور على هامش الجمعية العامة يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٢٠٣ - وتنبي استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة على المشاورات التي تتم مع حكومات المنطقة والاتحاد الأفريقي وكذلك على خطة عمل الأمم المتحدة بشأن بناء القدرة على التكيف في منطقة الساحل. وتعتبر الاستراتيجية ثمرة جهود بُذلت على نطاق منظومة الأمم المتحدة، تحت إشراف المبعوث الخاص، وهي تجمع كافة أعضاء فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالساحل، التي تتألف من معظم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على مستوى المقر، والفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في داكار، والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية، والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا. وتصب الجهود في اتجاه استكمال المبادرات والتدابير التي اتخذتها دول الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي، وكذلك الكيانات الإقليمية بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٠٤ - تقدم إدارة الشؤون السياسية الدعم الفني اللازم لمكتب المبعوث الخاص، بينما تقدم إدارة الدعم الميداني الدعم الإداري اللازم له. وسيستمر المبعوث الخاص ومكتبه، أثناء تنفيذ الولاية، في التشاور وتنسيق الأنشطة مع جميع أعضاء فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالساحل، بما في ذلك الكيانات التي تمثل وجود الأمم المتحدة الإقليمي في داكار.

٢٠٥ - وفي عام ٢٠١٤، سينتقل مكتب المبعوث الخاص إلى نفس موقع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وسيستفيد من الدعم المتاح في الموقع على مستوى اللوجيستيات والبنية الأساسية. وسيستكمل هذا الدعم بالخدمات التي يقدمها مركز الخدمات العالمية.

معلومات عن الأداء

٢٠٦ - شرع المبعوث الخاص منذ تعيينه في تعزيز التنسيق الوثيق اللازم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وقد أجرى المبعوث الخاص مشاورات مكثفة مع الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بمنطقة الساحل أو العاملة فيها. وزار المنطقة في عدة مناسبات، بصحبة الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، واجتمع برؤساء دول ومسؤولين حكوميين وجهات فاعلة من المجتمع المدني في كل من بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا

والنيجر، بالإضافة إلى اجتماعه مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار. وأجرى المبعوث الخاص مشاورات مع الاتحاد الأفريقي وممثله السامي المالي ومنطقة الساحل، ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقام كذلك، بزيارة تونس والجزائر ومصر والمغرب.

٢٠٧ - وشدد المبعوث الخاص على ضرورة تحقيق التنمية الإقليمية في منطقة الساحل، وتحقيقاً لهذه الغاية، زار عدداً من الشركاء الدوليين الرئيسيين، من بينهم الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وعدداً من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، واستمر على اتصال وثيق مع جميع هذه الجهات. وعمل المبعوث الخاص بانتظام مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة.

٢٠٨ - وخلال زيارات المبعوث الخاص إلى المنطقة، عقد اجتماعات مع ممثلين عن المجتمع المدني، من بينهم نساء. واستضاف في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣، بالاشتراك مع ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، والرئيسة الحالية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، مؤتمراً بشأن الدور القيادي الذي تضطلع به المرأة في منطقة الساحل، تناول المسائل المتعلقة بالمرأة بوصفها من عوامل التغيير الاقتصادي والسياسي، علاوة على دورها في التوسط لحل النزاعات.

٢٠٩ - وفي الأول من آذار/مارس ٢٠١٣، استضاف المبعوث الخاص، بالاشتراك مع المستشار الخاص المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، حلقة دراسية في داكار شارك فيها أكاديميون وخبراء محليون وممثلون عن وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية بهدف مناقشة المسائل الإنمائية الأساسية التي تواجه المنطقة والوقوف على النهج المبتكرة الكفيلة بمعالجتها. ومتابعةً لذلك الاجتماع، ترأس المبعوث الخاص حلقة دراسية في بولونيا، إيطاليا، عُقدت في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ من أجل مواصلة صقل مبادرات التنمية الإقليمية اللازمة لمنطقة الساحل وترتيب أولوياتها، مع التركيز على الزراعة والطرق والتعليم والطاقة والتكنولوجيا الذكية.

٢١٠ - وقد أسفر عمل المبعوث الخاص عن اقتراح بإنشاء محفل للتنسيق، وصندوق تمويل إجراءات تعبئة الموارد اللازمة للتنمية الإقليمية، الذي تتولى إدارته مبادرات التنمية الإقليمية المبتكرة التي أعدتها المؤسسات المالية الدولية في مجالات الزراعة، وإدارة المياه، والبنية الأساسية

المتكاملة، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة الشمسية، والرعاية الصحية، والتعليم. وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، قدم المبعوث الخاص إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الوضع في منطقة الساحل وعرض تقرير الأمين العام عن منطقة الساحل الذي تضمن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (S/2013/354). ورحب أعضاء مجلس تحليل التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة وأبدوا رد فعل إيجابي من خلال بيان رئاسي صدر في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ (S/PRST/2013/10).

٢١١ - ورحب المجلس بمقترحات إنشاء آلية التنسيق، وكذلك بالأهداف المحددة والإجراءات الإرشادية التي تتضمنها استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في إطار أهدافها الاستراتيجية الثلاثة المشار إليها آنفاً.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

٢١٢ - ستُوج فترة التخطيط الأولى لمهمة المبعوث الخاص بتدشين محفل التنسيق، المقرر أن يتم في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على هامش الجمعية العامة. وسوف يجري افتتاح مبادرات وجهود تعبئة الموارد اللازمة للتنمية الإقليمية بحدث مهم، وهو الزيارة المشتركة لمنطقة الساحل المقرر أن يقوم بها كل من الأمين العام ورئيس البنك الدولي والمبعوث الخاص في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، سيواصل المبعوث الخاص بذل مساعيه الحميدة، بما في ذلك من خلال أنشطة الدعوة المتعلقة بتدشين صندوق تمويل الإجراءات لصالح منطقة الساحل وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

٢١٣ - وسيتخذ المبعوث الخاص لمنطقة الساحل مكتباً له في نفس موقع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار، السنغال بحلول الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وسيضطلع المكتب بخمس وظائف رئيسية وهي: (أ) دعم عمل محفل التنسيق وتنظيم اجتماعات يعقدها كل سنتين؛ (ب) حصر وتحديد مبادرات التنمية الإقليمية واحتياجات التمويل الإقليمية، ومن ثم تبادل المعلومات بشأنها مع المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة؛ (ج) وضع إطار لتقديم التقارير يضمن تعزيز استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتنفيذها وتحديثها على أساس منتظم، حسب الاقتضاء؛ (د) التعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومستشاري السلام والتنمية، ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة الموجودة في بلدان منطقة الساحل من أجل تعزيز القدرة التحليلية لدى منظومة الأمم المتحدة في المنطقة، وخاصة فيما يتعلق باستراتيجية الساحل؛ (هـ) متابعة عمل المنظمات الإقليمية (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتجمع الساحل والصحراء، واتحاد المغرب العربي، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية

بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، وفريق الإجراءات الحكومية الدولية المعني بمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا)، مع الإلمام بآخر تطورات عمل هذه المنظمات، خاصة فيما يتعلق بالاستراتيجية، وذلك بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة المعنية.

٢١٤ - وفي إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٦٧، سيسعى المكتب إلى الاستفادة من الميزة النسبية، المبنية على وجوده في المنطقة منذ فترة طويلة، بنقل مكتب المبعوث الخاص إلى نفس موقع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بنهاية عام ٢٠١٣. وسيتيح نقل العاملين المخطط له من روما إلى داكار لكل من المكتب، والفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية في داكار أن يشاركوا بقوة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، سيبقى المبعوث الخاص في مقره ببولونيا، وفقا للعقد المبرم "على أساس الاستعانة بخدماته لدى الاحتياج إليه".

٢١٥ - وإلى جانب ذلك، يمثل تولي حكومات المنطقة قيادة العملية عنصرا فائق الأهمية في فعالية الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة. لذلك، فإن مبدأ الملكية الوطنية سيسشكل الأساس الذي يركز عليه تنفيذ هذه الاستراتيجية.

٢١٦ - وسيستمر إيلاء الأولوية إلى مسألة دعم جهود تخفيف الأزمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو النزاعات. ووفقا لذلك، سيتأثر التركيز على التنمية الأطول أجلا وأنشطة الدعوة المرتبطة بها بحجم الاحتياجات الإنسانية في المنطقة. وفي الوقت ذاته، سيفضي الاهتمام بالتنمية وتكريس الموارد لها، على المدى الطويل، إلى تخفيف حدة عدم المنة في مواجهة الكوارث الطبيعية والنزاعات التي تتسبب في حدوث الأزمات الإنسانية.

٢١٧ - ويرد في الجدول ٣٢ أدناه الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بمكتب المبعوث الخاص لمنطقة الساحل.

الجدول ٢٩

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف ١: تحقيق تحسن كبير وطويل الأجل في حالة السلام والأمن في منطقة الساحل من خلال دعم حكومات المنطقة وشعوبها في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة من خلال القيام بمبادرات مستدامة طويلة الأجل وتنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة الوطنية (أ) '١' تدشين محفل التنسيق والاستمرار في تنفيذ أنشطته والإقليمية والدولية من أجل تعزيز السلام والأمن والتنمية الإقليمية في منطقة الساحل مقاييس الأداء الهدف الفعلي لعام ٢٠١٢: لا ينطبق الهدف المقدر لعام ٢٠١٣: تدشين محفل التنسيق المستهدف لعام ٢٠١٤: استمرار تنفيذ أنشطة محفل التنسيق '٢' دعم عمل محفل التنسيق من خلال تنظيم اجتماعات تُعقد كل سنتين مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: لا ينطبق العدد المقدر لعام ٢٠١٣: اجتماع واحد العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: اجتماعان	(ب) زيادة فهم التحديات والفرص المتعلقة بالسلام (ب) تحديد مراكز التنسيق العاملة في منطقة الساحل لدى المنظمات الإقليمية (الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتجمع الساحل والصحراء، واتحاد المغرب العربي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، وغيرها) وإنشاء شبكة للتنسيق فيما بينها مقاييس الأداء الهدف الفعلي لعام ٢٠١٢: لا ينطبق

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الهدف المقدر لعام ٢٠١٣: لم يتحقق

المستهدف لعام ٢٠١٤: تحقق

(ج) تحسين أوضاع الحوكمة من خلال إدخال إصلاحات أساسية في هذا المجال للعمل على استدامة الأمن على المدى الطويل

(ج) عدد الاجتماعات مع حكومات المنطقة، والمجتمع الدولي، والمجتمع المدني، وزعماء القبائل والقادة الدينيين، والنساء، والشباب، والأوساط الأكاديمية لتشجيع إطلاق مبادرات إصلاح شؤون الحكم لصالح منطقة الساحل

مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: لا ينطبق

العدد المقدر لعام ٢٠١٣: ١٥

العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ١٥

(د) تحسن التعاون الأمني بين حكومات المنطقة بما يؤدي إلى تعزيز مراقبة الحدود

(د) عقد مشاورات واجتماعات دورية بين بلدان الساحل بشأن مراقبة الحدود والتعاون الأمني على المستوى الإقليمي

مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: لا ينطبق

العدد المقدر لعام ٢٠١٣: لم تعقد اجتماعات

العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: اجتماعان

(هـ) تحسن الحالة الإنسانية في المنطقة

(هـ) انخفاض عدد الأشخاص قليلي المناعة إزاء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وفقا لمقاييس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: لا ينطبق

العدد المقدر لعام ٢٠١٣: انخفاض بنسبة ٢٠ في المائة

العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: انخفاض بنسبة ٢٠ في

المائة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(و) الشروع في تنفيذ مشاريع التنمية الإقليمية الطويلة (و) '١' عدد المشاريع الإقليمية التي بدأ تنفيذها في مجال البنية الأساسية مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: لا ينطبق العدد المقدر لعام ٢٠١٣: واحد العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: ٤ '٢' إنشاء صندوق تشغيلي يستهدف العمل بمثابة منبر للمواءمة بين الاحتياجات والموارد مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠١٢: لا ينطبق العدد المقدر لعام ٢٠١٣: لم يتحقق (انتهى إعداد الاختصاصات) العدد المستهدف لعام ٢٠١٤: إنشاء الصندوق التشغيلي	الأجل في المنطقة

النواتج

- تقديم تقرير إلى مجلس الأمن يوجز التطورات التي حدثت في مجالي السلام والأمن في منطقة الساحل، ومعلومات عن آخر التطورات المتعلقة بمحفل التنسيق والإفادة بمدى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة، ومعلومات عن إصلاح شؤون الحكم، والعمليات الإنسانية في المنطقة (١)
- عقد اجتماعات محفل التنسيق (٢)
- عقد اجتماعات مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة والأمم المتحدة لخصر الإجراءات المتخذة والاحتياجات، بما في ذلك احتياجات التمويل (١٠)
- تنظيم حلقة عمل لوضع إطار تقديم التقارير عن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة في منطقة الساحل (١)
- تقديم تقرير عن محفل التنسيق يعكس مقترحات التنمية الإقليمية وأولوياتها (١)

- عقد اجتماعات مع مستشاري السلام والأمن في خمس دول رئيسية في منطقة الساحل، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بناء على التشاور مع المنسقين المقيمين وبالاتفاق معهم (١٠)
- تنظيم حلقة عمل تشارك فيها مراكز التنسيق التابعة للمنظمات الإقليمية في منطقة الساحل (١)
- عقد مؤتمرات عن شؤون الحوكمة التي تؤثر في الساحل (٢)
- إصدار بيان يوضح التعاون القائم بين حكومات منطقة الساحل في مجال مراقبة الحدود (١)
- عقد اجتماعات مع حكومات المنطقة بهدف تشجيع التعاون الأمني (١٠)
- عقد مؤتمر إقليمي بشأن التعاون الأمني بين حكومات المنطقة (١)
- وضع الاختصاصات اللازمة لصياغة استراتيجية إقليمية بشأن مراقبة الحدود (١)
- عقد اجتماعات منتظمة مع الجهات الفاعلة في العمل الإنساني في المنطقة لتأكيد الأمور التي يمكن أن يسهم بها المبعوث الخاص في تعزيز الجهود الإنسانية (٤)
- عقد اجتماعات مع المؤسسات المالية الدولية لضمان تطبيق عملية الترحيل من فترة إلى أخرى على المشاريع المبتكرة للتنمية الإقليمية (التي حددها المبعوث الخاص في عام ٢٠١٣ من خلال عملية من القاعدة إلى القمة وشملت أكاديميين) (٥)
- عقد اجتماع مع المنسقين المقيمين الذين ينتمون إلى خمس دول رئيسية في منطقة الساحل بهدف كفالة إضفاء بُعد إقليمي على العملية الخاصة بإطار المساعدة الإنمائية

العوامل الخارجية

٢١٨ - يُتوقع أن تحقق ولاية مكتب المبعوث الخاص للأمن العام إلى منطقة الساحل هدفها شريطة أن تضطلع حكومات المنطقة بإصلاح شؤون الحكم وبإصلاحات هيكلية، وأن يدعم المجتمع الدولي، لا سيما الدول المانحة الرئيسية وأعضاء مجلس الأمن، جهود المكتب.

الاحتياجات من الموارد (من الميزانية العادية)

الجدول ٣٠

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤		الاحتياجات لعام ٢٠١٤			٢٠١٢-٢٠١٣		
الفرق	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٣	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع	النفقات المقدّرة	الفرق	الاعتمادات	الفرق
(٦)-(٤)=(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(١)	الفرق
١٤٩,٢	١ ٥٩٨,٣	-	١ ٧٤٧,٥	٦٩,٧	١ ٥٢٨,٦	١ ٥٩٨,٣	تكاليف الموظفين المدنيين
(٣٠٣,٨)	٢ ٠٢٥,٧	-	١ ٧٢١,٩	(٦٩,٧)	٢ ٠٩٥,٤	٢ ٠٢٥,٧	التكاليف التشغيلية
(١٥٤,٦)	٣ ٦٢٤,٠	-	٣ ٤٦٩,٤	-	٣ ٦٢٤,٠	٣ ٦٢٤,٠	المجموع

الجدول ٣١

الوظائف

فئة الخدمات العامة																
و الفئات المتصلة بها																
الموظفون الوطنيون																
الموظفون																
الخدمة																
الميدانية/ فئة مجموعة الموظفين من الفئة الرابعة الأمم المتحدة																
وكيل أمين عام مساعد																
أمين عام																
عام																
مساعد																
مد-٢																
مد-١																
ف-٥																
ف-٤																
ف-٣																
ف-٢																
المجموع																
الأمن العامة																
الدوليين																
الفنية																
الحلية																
المتحدة																
المجموع																
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣																
١	-	١	-	١	-	١	-	١	-	١	-	١	-	١	-	١٥
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤																
١	١	-	-	٣	-	٤	٣	-	٣	-	٣	-	٣	-	٣	١٦
التغيير																
-	١	(١)	-	-	(١)	-	-	-	(١)	-	-	٣	-	١	(٣)	١

٢١٩ - تغطي الموارد المقترحة لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل لعام ٢٠١٤، والتي تبلغ ٣ ٤٦٩ ٤٠٠ (صافية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين للوظائف المقترحة التي يبلغ عددها ١٦ وظيفة (١ وأ ع، ١ أ ع م، ٣ ف-٥، ٤ ف-٣، واحدة لموظف في وطني، و ٣ من الرتبة المحلية) (٥٠٠ ١ ٧٤٧ دولار)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٩٠٠ ١ ٧٢١ دولار)، التي تتألف من الخبراء الاستشاريين (٧٠٠ ٥٩٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٠٠ ٤٤٩ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٩٩ دولار)، والنقل البري (٢٠٠ ٢٩ دولار)، والنقل

الجوي (١٢٦ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات (١٠٣ ١٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٥٣ ٣٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٧٠ ٥٠٠ دولار).

٢٢٠ - وفي عام ٢٠١٤، تشمل التغييرات المقترحة على عدد ومستوى وظائف مكتب المبعوث الخاص ما يلي: (أ) إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة رئيس المكتب من الرتبة مد-٢ إلى رتبة الأمين العام المساعد عقب نقل المكتب من روما إلى داكار (ستكون وظيفة رئيس المكتب هي أكثر وظيفة رفيعة في المكتب بدوام كامل في داكار وستعنى بإدارة المكتب وتنفيذ استراتيجية منطقة الساحل في آن واحد؛ (ب) إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة موظف شؤون إدارية من الرتبة ف-٤ إلى مستوى موظف فني وطني ولوظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى الرتبة المحلية للاستفادة من القدرات الوطنية المتحدة في منطقة البعثة؛ (ج) وظيفة المساعد الإداري الإضافية المقترحة (الرتبة المحلية) للتعويض عن إنهاء الدعم الذي كان يقدمه في السابق مركز الدعم العالمي في برنديزي.

٢٢١ - وبصفة رئيسية يرجع الفرق البالغ ١٥٤ ٦٠٠ دولار بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ إلى التخفيضات المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية والمرافق والهياكل الأساسية والتي تتصل أساساً بنقل المكتب من روما إلى داكار.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٢٢ - لم تكن هناك موارد خارجة عن الميزانية لعام ٢٠١٣ أو متوقعة في عام ٢٠١٤ لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل.

ياء - مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمنطقة البحيرات الكبرى

(٨٠٠ ٦٦٨ ٤ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٢٣ - منذ عام ١٩٩٦، عانى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية من دورات متكررة من العنف. وخلال السنوات، أدت تلك الدورات إلى الإطاحة بنظام حكم قائم، وتقسيم البلد بحكم الواقع لعدة سنوات، ونشأة أزمات إنسانية واسعة النطاق نجمت عنها آثار إقليمية.

٢٢٤ - واعترافاً بالتأثير المدمر لدورات النزاع والعنف المتكررة هذه في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وآثارها على السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، قام كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى

وجمهورية الكونغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وجنوب السودان ورواندا وزامبيا بالتوقيع، في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ بأديس أبابا، على إطار للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

٢٢٥ - ويحدد إطار السلام والأمن والتعاون إجراءات وطنية وإقليمية ودولية رئيسية لازمة لإنهاء النزاع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتناول الإطار بالبحث الأسباب الهيكلية التي تغذي عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك المسائل الأمنية، والحوار السياسي، واللامركزية، وتقاسم الإيرادات، والهياكل الأساسية والتنمية، وذلك للسعي على نحو استباقي للاستفادة من الفرص المترابطة والتي يعزز بعضها بعضا من أحل تحقيق النمو والتنمية. ويحدد الإطار أيضا الأسباب الإقليمية والمباشرة لعدم الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الدعم الخارجي للجماعات المسلحة، الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالأشخاص المتهمين بجرائم دولية أو يقعون تحت طائلة نظام جزاءات الأمم المتحدة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وذلك بغية تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية بين الموقعين. وينشئ الإطار آلية للإشراف الوطني والإقليمي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التزامات الموقعين.

٢٢٦ - وكجزء من التزامات المجتمع الدولي بالإطار، قام الأمين العام في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣ بتعيين ماري روبنسون مبعوثة خاصة لمنطقة البحيرات الكبرى.

٢٢٧ - وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، رحب مجلس الأمن، بموجب القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، بالتوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون وأعرب عن اعتزامه القيام بصورة منتظمة باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإطار على أساس التقارير ربع السنوية التي سيقدمها الأمين العام عن تنفيذ الالتزامات المعلنة في الإطار وعن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٢٨ - وفي القرار نفسه، دعا مجلس الأمن المبعوثة الخاصة إلى قيادة تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية المتعلقة بإطار السلام والأمن والتعاون وتنسيقها وتقييمها، بوسائل منها التعجيل بوضع نقاط مرجعية وتحديد تدابير متابعة مناسبة. وشجع مجلس الأمن المبعوثة الخاصة على قيادة عملية سياسية شاملة تضم جميع الجهات المعنية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

٢٢٩ - وأحاط مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي علما، في اجتماعه المعقود في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بتعيين المبعوثة الخاصة للأمين العام وقال إنه يتطلع قدما لتعاونها

الوثيق مع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في منطقة البحيرات الكبرى، وكذلك مع الأمينين التنفيذيين للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وللجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٢٣٠ - وبغية توفير الدعم وتيسير عمل المبعوثة الخاصة، أنشئ مكتب المبعوثة الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى في نيروبي، فضلا عن وحدة اتصال صغيرة في دبلن، وتم توفير الدعم الملائم له في نيويورك.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٣١ - تتلقى المبعوثة الخاصة دعما فنيا وإداريا من إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني، على التوالي. وسيوفر مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خدمات تقنية ولوجستية وإدارية للمكتب مجانا. والجزء الأعظم من القدرات الإدارية وقدرات التخطيط التقني لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال موجود في نيروبي، وبالتالي فالمكتب في وضع جيد يمكنه من كفالة توفير الخدمات للمكتب في الوقت المناسب. وسيقدم الدعم أيضا من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على أساس استرداد التكاليف.

٢٣٢ - وبما أن مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يشكل جزءا من مركز الخدمات الإقليمي في عننتيبي، أوغندا، فإن بعضا من خدمات الدعم الإداري أو دعم المعاملات لمكتب المبعوثة الخاصة سينقل إلى عننتيبي.

٢٣٣ - وسيقوم المكتب بالتنسيق المنتظم والعمل الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة بشأن الالتزامات الوطنية لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو المبين في إطار السلام والأمن والتعاون. وستقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم حكومة البلد في تفعيل التزاماتها الوطنية المعلنة بموجب الإطار. وستقوم المبعوثة الخاصة أيضا بالتنسيق، حسب الاقتضاء، في أداء مهامها، مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين في البلدان الموقعة على الإطار والبعثات الأخرى للأمم المتحدة في المنطقة، حسب الاقتضاء.

معلومات عن الأداء

٢٣٤ - في إطار التزامات المجتمع الدولي بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، قام الأمين العام، في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، بتعيين ماري روبنسون مبعوثة خاصة له لمنطقة البحيرات الكبرى.

٢٣٥ - وقد عقدت المبعوثة الخاصة منذ تعيينها سلسلة من المشاورات مع قادة المنطقة وجماعات المجتمع المدني. وقد قامت بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية (كينشاسا وغوما)، ورواندا، وأوغندا، وبوروندي، وجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو. واجتمعت المبعوثة الخاصة مع جوزيف كاييلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويويري موسيفيني، رئيس أوغندا؛ وبير نكورونزيزا، رئيس بوروندي، وأجرت محادثة تلفونية مطولة مع بول كاغامي، رئيس رواندا، الذي كان خارج بلده في وقت زيارتها. واجتمعت المبعوثة الخاصة أيضا مع مسؤولين آخرين، بمن فيهم كريستيان كايونغغا، وزير الدفاع الأوغندي ومُيسرِ محادثات كمبالا؛ ونكوسازانا دلاميني زوما، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والسفير بوباكار غاوسو ديارا، الممثل الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى؛ وألفونس نتومبا لوبا، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٢٣٦ - وناقشت مبعوثي الخاصة بالتفصيل، خلال اجتماعها مع المسؤولين الحكوميين، التزامهم كما بينها إطار السلام والأمن والتعاون، مع التشديد على ضرورة كفالة تنفيذ الإطار بالكامل. ودعت مبعوثي الخاصة جماعات المجتمع المدني إلى تشجيع حكوماتها على احترام التزاماتها ومساءلتها عن ذلك. وفيما لا يقل عن ذلك أهمية، شددت مبعوثي الخاصة على أن تنفيذ الإطار يشكل مسؤولية مشتركة، وأن نجاح ذلك يستند إلى قيام الأطراف مجتمعة وعلى نحو فردي بتنفيذ التزاماتها، وذلك بالنظر إلى التحديات الهائلة التي ينطوي عليها ذلك. ولخصت، بصفتها المبعوثة الخاصة، رؤيتها الخاصة ونهجها إزاء الإطار في وثيقة عنوانها "إطار للأمل" صدرت في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٢٣٧ - وخلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو، رافقت المبعوثة الخاصة الأمين العام وجيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي، في جولة مشتركة غير مسبقة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، دعما لإطار السلام والأمن والتعاون، حيث أعلن البنك الدولي خلال الزيارة تعهده بمبلغ بليون دولار، في شكل تمويل بدون فوائد، لدعم أولويتين إنمائيتين إقليميتين رئيسيتين، هما: استعادة سبل كسب العيش للحد من ضعف سكان منطقة البحيرات الكبرى؛ وبث الحياة من جديد في النشاط الاقتصادي عبر الحدود وتوسيع نطاقه.

٢٣٨ - وفي ٢٦ أيار/مايو، عُقد في أديس أبابا اجتماع لرؤساء دول ١١ بلدا موقعا على إطار السلام والأمن والتعاون، اشترك في رئاسته الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأنشأ البيان النهائي للمؤتمر لجنة للدعم التقني ومجلسا استشاريا رفيع المستوى أوكل إليه وضع النقاط المرجعية والمؤشرات للتقدم المحرز في تنفيذ الإطار، في جملة مهام

أخرى. وتتألف اللجنة من ممثلين رفيعي المستوى من البلدان الموقعة على الإطار، اجتمعوا في أيام ٢٤ حزيران/يونيه و ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه، ويتوقع للجنة أن تجتمع يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، برئاسة المستشار الخاص للمبعوثة الخاصة والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى. ونتيجة لهذه المشاورات، سيقوم رؤساء الدول الـ ١١ للبلدان الموقعة على الإطار بعرض وثيقة تتضمن نقاطا مرجعية إقليمية محددة وخريطة طريق للتنفيذ، وذلك في مناسبة جانبية خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

٢٣٩ - يتوقع أن يظل المكتب يعمل لدعم عمل المبعوثة الخاصة إلى حين تنفيذ أحكام إطار السلام والأمن والتعاون.

٢٤٠ - وستركز المبعوثة الخاصة، في أداء مهامها، على السيطرة الوطنية على العملية السياسية بجميع أبعاد عملها، من جانب الحكومات والمجتمع المدني على السواء. ويمكن لتحقيق النقاط المرجعية أن يشكل المعايير التي ينظر بها مجلس الأمن في إنهاء ولاية المكتب.

٢٤١ - واستنادا إلى الولاية المنوطة بالمبعوثة الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، سوف تركز افتراضات التخطيط العامة لميزانية عام ٢٠١٤ على الأنشطة البرنامجية التالية:

(أ) بذل المساعي الحميدة لتمتين العلاقات بين موقعي الإطار، بهدف وضع خطة تنفيذ تفصيلية للإطار، تتضمن نقاطا مرجعية، وتدمج بعدا جنسانيا، وتنص على تدابير ملائمة للمتابعة؛

(ب) بذل مساعي حميدة للتشجيع على إبرام اتفاقات لتنشيط تنفيذ الاتفاقات القائمة التي تعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتشجع حرية حركة السلع والأشخاص، بما في ذلك النساء؛

(ج) ضمان تعميم الشؤون الجنسانية، فضلا عن منظورات المرأة والسلام والأمن، ولا سيما العنف الجنسي المتصل بالتراعات، في مهام المساعي الحميدة؛

(د) المساعدة في صياغة خيارات من أجل التنسيق الاستراتيجي للدعم الدولي المقدم للموقعين على الإطار، خاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ورواندا، وأوغندا؛

(هـ) تنسيق المشاركة الدولية وحشد اهتمام الجمهور دعماً لتنفيذ الإطار، بسبل منها تعبئة الموارد؛

(و) دعم آلية الإشراف الإقليمية المتوخاة في الإطار وتقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز في التنفيذ.

٢٤٢ - وبالنظر إلى التعقيدات والطابع المزمّن للمشاكل التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى، سوف تنشأ حاجة إلى القيام بجهود دبلوماسية مكوكية بين الموقعين والمبعوثة الخاصة، فضلاً عن عقد اجتماعات مستمرة للخبراء على مستوى العمل للتمهيد للاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقد كل سنتين لآلية الإشراف. ويقتضي ذلك وجود قدرات قوية على التحليل السياسي لتزويد المبعوثة الخاصة تحليلاً للسياق وإدارة للعمليات في الأنشطة الجارية في الوقت نفسه.

٢٤٣ - ويرد في الجدول ٣٢ أدناه الهدف ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء لمكتب المبعوثة الخاصة للأمن العام المعنية بمنطقة البحيرات الكبرى.

الجدول ٣٢

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ أحكام إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لعام ٢٠١٣، والمساهمة في إيجاد حل دائم للنزاعات المتكررة في منطقة البحيرات الكبرى

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تنسيق وتقييم تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب (أ) '١' ازدياد عدد البلدان الموقعة التي تصوغ خطط الإطار، وفقاً للنقاط المرجعية المحددة	عمل وطنية لتحقيق الامتثال للالتزامات الإقليمية
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠١٢: لا ينطبق
	التقدير لعام ٢٠١٣: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٦
	'٢' زيادة النسبة المئوية للنقاط المرجعية التي تنفذها البلدان الموقعة

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠١٢: لا ينطبق
 التقدير لعام ٢٠١٣: وضع النقاط المرجعية
 الهدف لعام ٢٠١٤: ٣٠ في المائة

النواتج

- إجراء مناقشات ومشاورات منتظمة على المستويين الرفيع والعملي مع سلطات البلدان الـ ١١ الموقعة على الإطار
- تقديم تقارير الأمين العام الفصلية إلى مجلس الأمن (٤)
- عقد اجتماعات للجنة الدعم التقني (٢)
- عقد اجتماعات للجنة الإشراف الإقليمية لرؤساء الدول (٢)
- تقديم المبعوثة الخاصة إحاطات دورية لمجلس الأمن وفريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

العوامل الخارجية

٢٤٤ - يتوقع لولاية المبعوثة الخاصة أن تحقق هدفها شريطة أن تواصل البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون والشهود، فضلاً عن الدول الأعضاء في مجلس الأمن، دعم العملية السياسية وتنفيذ تدابير ملائمة للمتابعة، على النحو الذي تقترحه لجنة الإشراف الإقليمية والمبعوثة الخاصة، وأن تسمح الحالة في المنطقة بإجراء حوار سياسي بين بلدان المنطقة الإقليمية.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣٣

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٣	الاحتياجات لعام ٢٠١٤			٢٠١٣-٢٠١٢			الفئة
	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٣	غير المتكررة	المجموع	النفقات			
				الاعتمادات	المقدّرة	الفرق	
(٧)=(٤)-(٦)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)=(١)-(٢)	(٢)	(١)	
٢ ٧٣٤,٥	-	-	٢ ٧٣٤,٥	-	-	-	تكاليف الموظفين المدنيين
١ ٩٣٤,٣	-	٢٨٣,٠	١ ٩٣٤,٣	-	-	-	لتكاليف التشغيلية
٤ ٦٦٨,٨	-	٢٨٣,٠	٤ ٦٦٨,٨	-	-	-	المجموع

الجدول ٣٤

الوظائف

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣																
	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها							الفئة الفنية والفئات العليا								
	الموظفون الوطنيون															
	الخدمة الميدانية/ فئة خدمات الموظفين الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون	الموظفون الدوليين	الخدمات العامة	الخدمات الخاصة	الخدمات الخاصة	الخدمات الخاصة	المجموع	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	مساعد عام	وكيل أمين عام
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	٢٦	-	٧	١	١٨	٢	١	١٥	-	٣	٥	٤	١	-	١	١
التغيير	٢٦	-	٧	١	١٨	٢	١	١٥	-	٣	٥	٤	١	-	١	١

٢٤٥ - وتغطي الموارد المقترحة لمكتب المبعوثة الخاصة لعام ٢٠١٤، والتي يبلغ قدرها ٨٠٠ ٦٦٨ ٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) المرتبات والتكاليف العامة للموظفين للوظائف المقترحة التي يبلغ عددها ٢٦ وظيفة (١ وكيل أمين عام، ١ أمين عام مساعد، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ٥ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ٢ فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ١ موظف في وطني، ٧ من الرتبة المحلية) (٥٠٠ ٧٣٤ ٢ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٣٠٠ ٩٣٤ ١ دولار)، بما يشمل الخبراء الاستشاريين (٠٠٠ ١٣٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٨٠٠ ٤٠٥ دولار)، والمرافق

والهياكل الأساسية (١٥٣ ٧٠٠ دولار)، والنقل البري (١٠٦ ٣٠٠ دولار)، والنقل الجوي (١٥٢ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات، (٤١٨ ٥٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٣٦٨ ٩٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٩٩ ١٠٠ دولار).

٢٤٦ - وفي عام ٢٠١٤، يشمل عدد ومستوى الوظائف المقترحة لمكتب المبعوثة الخاصة ما يلي:

(أ) ثلاث وظائف في دبلن، بما يشمل المبعوثة الخاصة للأمين العام (بدرجة وكيل أمين عام) المعينة بعقد "على أساس فترة الاستخدام الفعلي"، والمساعد الخاص (برتبة ف-٤) ومساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛

(ب) إحدى وعشرون وظيفة في نيروبي، تشمل ١٤ وظيفة فنية تتألف من مستشار خاص للمبعوثة الخاصة (برتبة أمين عام مساعد)؛ ومدير مكتب (مد-١)، وكبير موظفين للشؤون السياسية (ف-٥)؛ وثلاث وظائف لموظفي شؤون سياسية (وظيفة من الرتبة ف-٤ ووظيفتان من الرتبة ف-٣)، وموظف شؤون اقتصادية أقدم (ف-٥)، وكبير مستشارين للشؤون الجنسانية (ف-٥)، وكبير موظفي برامج (ف-٥)، وموظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٤)، وموظف لشؤون الإعلام (ف-٤)، ومساعد شخصي للمبعوثة الخاصة (من فئة الخدمة الميدانية)، ومساعدين إداريين اثنين (من الرتبة المحلية). ويشمل عنصر الدعم المقترح في نيروبي سبع وظائف تضم موظفا لتنسيق شؤون الأمن (ف-٣)، وموظف شؤون إدارية (موظف فني وطني)، ومساعدين اثنين لشؤون الموارد البشرية (الرتبة المحلية)، ومساعد للشؤون المالية (الرتبة المحلية)، وسائقين اثنين (الرتبة المحلية).

٢٤٧ - وسيستفيد العنصر التكميلي المقترح من الدعم المقدم من خلال وظيفتين في نيويورك لموظف شؤون سياسية (ف-٤) ومساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

٢٤٨ - وقد مُولت الأنشطة الأولية للمبعوثة الخاصة خلال عام ٢٠١٣ في إطار سلطة الالتزام للأمين العام بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٦ بشأن النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٤٩ - لم تتوفر أي موارد خارجة عن الميزانية لمكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى في عام ٢٠١٣ كما لا يتوقع لها أن تتوفر في عام ٢٠١٤.